جامعة قطر

كليّة الآداب والعلوم

العسكرة في إسرائيل: التجليات السياسة والاقتصادية والمجتمعية

إعداد

حمد محمد حمد الحبابي

قُدّمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلّبات

كليّة الآداب والعلوم

للحصول على درجة الماجستير في

الدراسات الدفاعية

يناير 2021/ 1442

©2021. حمد محمد حمد الحبابي. جميع الحقوق محفوظة.

لجنة المناقشة

استُعرضت الرسالة المقدّمة من الطالب/ حمد محمد حمد الحبابي بتاريخ 10 /12 / 2020، وَوُفِقَ عليها كما هو آتٍ:

نحن أعضاء اللجنة المذكورة أدناه، وافقنا على قبول رسالة الطالب المذكور اسمه أعلاه .وحسب معلومات اللجنة فإن هذه الرسالة تتوافق مع متطلبات جامعة قطر، ونحن نوافق على أن تكون جزء من امتحان الطالب.

الدكتور/ إبراهيم إسعيدي

المشرف على الرسالة

الأستاذ الدكتور/ حسن البراري

مناقش

الدكتور/ منصور لخضاري

مناقش

الأستاذ الدكتور/ أحمد إبراهيم

مناقش

الدكتور/ مظهر الزعبي

مناقش

تمّت الموافقة:

الدكتور إبراهيم الكعبي ، عميد كليّة الآداب والعلوم

المُلخَّص

حمد محمد حمد الحبابي، ماجستير في الدراسات الدفاعية:

يناير 2021.

العنوان: العسكرة في إسرائيل: التجليات السياسية والاقتصادية والمجتمعية

المشرف على الرسالة: الدكتور/ إبراهيم اسعيدي

برز الاهتمام بدراسة العلاقات المدنية العسكرية لدى العديد من منظري الدراسات السياسية والاستراتيجية وذلك لما تلعبه من دور مؤثر في سياق تطوّر الدولة الحديثة منذ نشأتها من جهة، وبين سياق السير نحو الديمقراطية من جهة أخرى، وانعكاسات ذلك على قدرة أي دولة في صياغة واقرار سياسات واستراتيجيات دفاعية وعسكرية بشكل صحيح وفعّال.

إن نشأة دولة اسرائيل عام 1948م وسط بيئة معادية لها، تتفوّق عليها بالرقعة الجغرافية والموارد البشرية والاقتصادية، جعلها تعيش حالة من القلق والارباك على أمنها ووجودها، لذا وضعت مسألة الأمن على قمة اولويات كافة استراتيجياتها العسكرية؛ ومن هذا المنطلق لعبت الاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية الدور الأكبر في رسم غالبية سياسات الدولة، وكان التركيز الكبير لهذه الاستراتيجية مُنصبّ على التطوير المستمر لقواتها المسلحة (تسليحاً وتدريباً) لكي تبقى في وضع المتفوق على أعداءها، مع الأخذ بعين الاعتبار: قلّة مواردها البشرية، وعدم توفر عمقاً استراتيجيا كافيا لها، مما أجبرها على عسكرة الدولة مع الحرص على ضمان دعم حليف استراتيجي قوي لها يشارك في القتال معها اذا تطلّب الامر.

منذ إعلان قيام إسرائيل عام 1948 وحتى الوقت الحالي استندت على الجيش وقوته في تشكيل كيانها، ذلك أن المجتمع الإسرائيلي قائم على مبادئ الحركة الصهيونية، مما جعل من المؤسسة العسكرية بكافة أجهزتها العمود الفقري والمرتكز الأساسي للنظام السياسي الإسرائيلي، حيث تصدّرت المؤسسة العسكرية البناء السياسي الاسرائيلي لاعتبارات قوية جعل منها صاحبة قرار لا يمكن اغفاله وتأثير واضح على كافة المجالات نتيجة الدعم الكبير الذي حصلت عليه ومازالت من قبل المجتمع والنخب السياسية في اسرائيل.

لقد ادى التوجه نحو العسكرة في اسرائيل الى تشكّل العلاقات المدنية العسكرية فيها لبناء نموذج يختلف عن باقي دول العالم، حيث تمكّنت من خلال هذ النموذج من المحافظة على شكل ديموقراطية الدولة، وحماية المؤسسات المدنية من بقاء تسلّط وقوة المؤسسة العسكرية، المرتكز في قوته على نظام عسكرة شامل للحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في إسرائيل بما يحقق امنها وبقائها.

جاءت العلاقات المدنية العسكرية في اسرائيل لكي تمكن المؤسسة العسكرية من التمتع بدرجة كبيرة من التكيف والاستقلالية، حتى أصبحت هي المسؤولة عن بلورة وصياغة التوجه الاسرائيلي، والعمل على ترسيخ فكرة أنها القوة العسكرية الوحيدة القادرة على تحقيق أهداف اسرائيل من الأمن المنشود لمواطنيها، ولذلك سعت لتبنّي استراتيجية عسكرية شاملة مُتداخلة مع كافة جوانب الدولة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وقد جاءت هذه الرسالة في محاولة لتسليط الضوء على نموذج فريد من نوعه من العلاقات المدنية العسكرية المتداخلة بين السلطة المدنية والمؤسسة العسكرية في مختلف مجالات الحياة، ولتوضّح التجليات والدوافع للعسكرة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في إسرائيل.

شكر وتقدير

أما وقد منّ عليّ المولى عز وجل ومكنني بفيض من نعمائه من انجاز هذه الرسالة.....

فلا يسعني إلا أن أُزجي التحية مقرونة بالشكر الجزيل

للدكتور/ إبراهيم إسعيدي، مُشرف البحث، على ما قدّمه لي من ارشاد ومساعدة ...

ولكل من ساهم في اعداد واعتماد برنامج ماجستير الدراسات الدفاعية ولكل من شد أزري بفكرة أو رأي أو توجيه.. أسدي جزيل الشكر وأعمقه

أسأل الله التوفيق والسّداد لكم جميعاً ....

أدام الله عز قطر... بقيادة صاحب السمو الامير تميم بن حمد آل ثاني حفظه الله ورعاه.

حمد محمد حمد الحبابي

الإهداء

إلى من أُمرت بالإحسان اليه تعبُّداً .....

إلى صاحب القلب الكبير الحاني .....

إلى من أقتفي أثره في ميدان العز والوفاء .... ميدان الجندية والرجولة والإباء .....

إلى من أقتفي أثره في الحب والاخلاص والولاء....

إلى الوالد العزيز... فخراً وعزاً...

اليك ايها الغالي .....

اهدي هذا العمل والجهد المتواضع ....

وأُقدّم معه دعائي الى الله القدير ..... أن يحفظك ويرعاك

حمد محمد حمد الحبابي

فهرس المحتويات

شكر وتقدير.....ج

الإهداء .....ح

قائمة الجداول .....ر

الفصل 1: الاطار النظري 1

العسكرة في إسرائيل: التجليات السياسة والاقتصادية والمجتمعية 1

أهمية الدراسة 2

مشكلة البحث 3

فرضية الدراسة.....4

اهداف الدراسة: 5

منهجية الدراسة 5

حدود الدراسة 5

مصطلحات الدراسة 6

الدراسات السابقة.....9

الفصل الثاني: إطار نظري حول العلاقات المدنية العسكرية في إسرائيل 14

أولا: المفهوم العسكري في نظريات العلاقات الدولية 15

ثانيا: تداعيات تنظير العلاقات المدنية–العسكرية 16

المبحث الأول: نشأة وتطور نظرية العلاقات المدنية العسكرية 17

أولا: النظرية الكلاسيكية في العلاقات المدنية العسكرية – نظرية الفصل

Séparations Theory 18

ثانيا: النظريات الحديثة في العلاقات المدنية–العسكرية.....22

المبحث الثاني: أنماط العلاقات المدنية العسكرية (كما صنفها ويلش) 28

المبحث الثالث: طبيعة العلاقات المدنية العسكرية في إسرائيل (نموذج الاندماج).....35

الفصل الثالث: العسكرة السياسة..... 43

المبحث الأول: تأثير الجيش على عملية صناعة القرار السياسي في اسرائيل 43

دور هيئة الأركان في صناعة القرار السياسي.....45

دور وزير الدفاع الاسرائيلي في صناعة القرار السياسي 46

دور الاستخبارات العسكرية في صناعة القرار السياسي.....46

دور جهاز الأمن العام في صناعة القرار السياسي 47

دور جهاز الأمن الخارجي في صناعة القرار السياسي 48

المبحث الثاني: عسكرة النخب السياسية 52

المبحث الثالث: نماذج لتدخل المؤسسة العسكرية في السياسة 57

معارضة المؤسسة العسكرية لاتفاقيات السلام 61

مسؤولية المؤسسة العسكرية كإدارة مدنية 61

الفصل الرابع: العسكرة الاقتصادية 63

المبحث الأول: تأثير الجيش على النشاط الاقتصادي..... 64

المبحث الثاني: دور الجيش في الصناعة الإسرائيلية..... 69

أبرز المؤسسات الصناعية العسكرية الاسرائيلية:..... 72

المبحث الثالث: النفقات العسكرية في الإنفاق العام وأثرها على التنمية الاقتصادية 75

الفصل الخامس: العسكرة المجتمعية..... 82

المبحث الأول: البعد الديني والتاريخي في عسكرة المجتمع الإسرائيلي. 83

المبحث الثاني: العسكرة الثقافية للمجتمع الإسرائيلي (تعليم/اعلام) 87

المبحث الثالث: تجنيد وتسليح المجتمع الإسرائيلي 93

الخاتمة 97

قائمة المصادر والمراجع..... 100

قائمة الجداول

الجدول رقم1 النسبة المئوية لنفقات الجيش الإسرائيلي من عام 1964 حتى 1983 79

الفصل 1: الإطار النظري

العسكرة في إسرائيل: التجليات السياسة والاقتصادية والمجتمعية

تُعتبر المؤسّسة العسكرية أحد أهم المكونات الأساسية لأي نظام سياسي، حيث تضطلع بمهمة الدفاع عن الأرض والسيادة والمكتسبات وحماية الأمن والارواح، بل باتت تلعب أدواراً في غاية الأهمية باعتبارها أحد روافد الاقتصاد بعوامل القوة الجاذبة للاستثمار وبناء الكفاءات والقدرات وتعزيز تنافسية الدولة عالمياً في مجالات التنمية المختلفة.

أثارت العلاقة بين المؤسسة العسكرية والسلطة المدنية اهتمام الباحثين والمتخصصين وقد زاد الاهتمام بالعلاقة بين المؤسستين بعد التدخلات العسكرية في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مما اكسب الدراسات المرتبطة بطبيعة العلاقات بين المؤسسات المدنية والمؤسسة العسكرية وما يترتب عليها من مخرجات أهمية خاصة، ومردّ ذلك أن المؤسسة العسكرية هي أداة الردع في الدولة وطبيعة التداخل بين نظام الحكم وأداة القوة التابعة لها في مجالات الدولة المختلفة، مما حتّم ضرورة تحديد المسؤوليات والصلاحيات ووضع التشريعات لبقاء المؤسسة العسكرية أداة بيد السلطة المدنية والتي تعتبر اهم مبادئ ترسيخ الديمقراطية، ولعلّ الحالة الإسرائيلية تُمثّل الحدّ الأقصى من أهمية المؤسسة العسكرية داخل البناء الكلّي للدولة، فمنذ اعلان قيام دولة إسرائيل في عام 1948م أتبعت المؤسسة العسكرية مساراً متميزاً في السيطرة على آلية التخطيط والتنفيذ في صنع القرار على المستويين المدني والعسكري داخل الدولة وفي علاقاتها الخارجية، مما جعل الصبغة العسكرية تغلب على أركان النظام وتنتشر في كافة مؤسسات الدولة وقطاعاتها، وتؤثر في ثقافة الأفراد وتوجهاتهم بحيث تعلو القيم العسكرية على ما سواها من القيم والأفكار، وبالطبع هذا يستدعي تسخير إمكانات الدولة ومرافقها ومواردها نحو الاتجاه العسكري.

إن دراسة دور وفاعلية المؤسسة العسكرية في إسرائيل وعلاقتها بالنظام السياسي وعسكرة المجتمع تتطلب بشكل حتمي دراسة الأبعاد الدينية والتاريخية والتي شكّلت بمجملها معتقدات الأفراد داخل المجتمع، وانعكاس ذلك على النمط السياسي والاقتصادي والاجتماعي للأفراد، والذين بدورهم تقبّلوا وساهموا في سيطرة النزعة العسكرية على المستوى المدني في إسرائيل، ومما عزّز ذلك سلسلة الحروب والانتصارات التي حقّقها الجيش الإسرائيلي منذ تأسيسه، مما جعل الأحزاب السياسية تتنافس لضمّ كبار الضباط والقادة العسكريين الى صفوفها.

أهمية الدراسة

تعتبر العسكرة أحد أبرز معيقات الديمقراطية، ذلك ان سيادة السلطة المدنية على المؤسسة العسكرية هي جوهر الديمقراطية، لان حكم العسكر عرف بالدكتاتورية والعنف، وتقييد الحرية والظلم ولكن ما يحصل في إسرائيل مخالف تماماً لذلك، لان من يصل الى الحكم في الغالب هم القادة العسكريون ممن لعبوا أدواراً مهمّة في الحياة الحزبية، مع ملاحظة حق العسكر التصويت، كما يخصص للجيش ميزانية ضخمة من الموازنة العامة في الدولة، وتعتبر الصناعات

العسكرية من اقوى روافد الاقتصاد إضافة الى عسكرة المجتمع اعلامياً ومناهج تعليم وتجنيد اجباري، كل ذلك لم يقف عائقاً امام حرية الشعب بل نجد ان إسرائيل دولة قانون يخضع الجميع لسلطته، ويمتلك البرلمان سلطة تشريعية في الدولة، وللأحزاب السياسية دور بارز في صنع القرارات السياسية، اذاً نحن امام نموذج خاص ومختلف من الاندماج في العلاقات المدنية العسكرية، يشمل مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في إسرائيل.

ولمزيد من فهم العلاقات المدنية والعسكرية في إسرائيل فقد سعى الباحث لاستعرض النظريات التحليلية للعلاقات المدنية العسكرية التقليدية والحديثة، ثم ابراز نظرية الاندماج المختلفة التي تعيشها إسرائيل، وتجليات العسكرة في إسرائيل في جميع مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومسوغات ذلك، وماهي مآلات ذلك على إسرائيل وأمن بقائها، ويسعى الباحث الى اظهار أهمية تطبيقية تبين خطورة العسكرة ولماذا تعتبر معوق للديموقراطية؟ وتقديم مجموعة من الاقتراحات والتوصيات لمواجهة العسكرة في الدول العربية للسعي لترسيخ الديموقراطية، وأخيرا يأمل الباحث أن تساهم هذه الدراسة في رفد المكتبة العربية بتصور شامل فيما يتعلق بعسكرة الدولة والمجتمع في إسرائيل سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.

مشكلة البحث

تعمل دولة اسرائيل على المحافظة على امنها وبقائها ضمن محيط من الأعداء المفترضين، وهو ما جعلها تنهج استراتيجية عسكرة الدولة والمجتمع، حيث اعتمد الكيان الاسرائيلي منذ نشأته على عسكرة المجتمع بكافة قطاعاته، وخططوا لبناء قوات مسلحة بجيش صغير الحجم نوعاً ما، لكنه يمتاز بالسرعة ويأخذ في تشكيله ومقوماته روح العصر (أرقى وأفضل التكنولوجيا في العالم)، كما يعمل على تطوير قواته المسلحة بشكل مستمر وعلى عسكرة المجتمع وعسكرة التعليم وعسكرة الاقتصاد من أجل المحافظة على الأمن القومي الإسرائيلي، وهو ما يطرح تساؤلا حول كيف استطاعت إسرائيل ان توفّق بين العسكرة والديموقراطية في الدولة في آن معاً؟ وماهي تجليات العسكرة في إسرائيل وتداعياتها؟ وهل القوى الحزبية قوى سياسية فاعلة في المجتمع الإسرائيلي وفي الحياة السياسية؟ وما الفرق بين العسكرة في إسرائيل والعسكرة في دول مجاورة لها على الرغم من التاريخ السياسي والعسكري لهذه الدول؟ وما هي الاستراتيجية التي اتبعتها إسرائيل لعسكرة المجتمع

وترسيخ الديموقراطية في نفس الوقت؟ وكيف استطاعت تحقيق هذا الاندماج بين مؤسسات الدولة بما يحفظ امنها القومي؟

فرضية الدراسة

انطلقت الدراسة من الفرضيات التالية:

1- ان الطبيعة الفريدة لقيام إسرائيل وسلسلة الحروب التي خاضتها منذ نشأتها جعلت من عسكرة الدولة بكل مكوناتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ضرورة حتمية للحفاظ على أمنها القومي.

2- إن دور ومكانة المؤسسة العسكرية المتجذّرة في بنية الدولة ومفاصلها لم يجعل منها دولة ديكتاتورية على غرار النماذج الإقليمية والدولية.

3- تختلف سلطة المؤسسة العسكرية وتدخلاتها في صنع القرار في إسرائيل من مرحلة الى أخرى وفق معطيات الحالة الأمنية والخلفية العسكرية للقيادات السياسية.

4- تُشكّل العلاقة بين المؤسسة العسكرية والمؤسسات المدنية في إسرائيل نموذجا عمليا متفردّا يختلف ولا يتطابق مع نظريات تحليل العلاقات المدنية العسكرية التقليدية او الحديثة.

5- إن طبيعة نشأة إسرائيل على ارض مغتصبة جعل منها دولة تتخذ قراراتها السياسية الداخلية والخارجية عبر قنوات عسكرية ودينية بما يحقق امن بقائها، كما جعلها تُسخّر إمكاناتها بما يخدم المؤسسة العسكرية باعتبارها أداة الردع في محيط عدائي، بالإضافة الى عسكرة المجتمع بالتجنيد الالزامي نتيجة القلة العددية مقارنة بتعداد الأعداء، وعسكرة ثقافية للأجيال القادمة لضمان بقاء الدولة واستمرارها.

اهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الى تحقيق الأهداف ما يلي:

أولا: تتبع العلاقات بين المؤسسة العسكرية في إسرائيل والمؤسسات المدنية وشرح مظاهر وأسباب التداخل الواضح في تلك العلاقة على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ثانيا: بيان قدرة الاستراتيجية الإسرائيلية في المحافظة على ديمقراطية الدولة والعسكرة بما يحقق امنها.

ثالثا: تقديم نموذجاً فريداً من نوعه يفسر طبيعة العلاقات المدنية العسكرية في إسرائيل.

رابعا: بيان تأثير استراتيجيات العسكرة في اسرائيل على الأمن القومي الإسرائيلي.

منهجية الدراسة

على الرغم من تعدد المناهج العلمية التي يمكن استخدامها في البحوث والدراسات العلمية كالمنهج الوصفي والتجريبي، إلا أن الباحث اعتمد في دراسته الحالية على:

1. المنهج التحليلي: فيما يتعلق بالتأثير المباشر للاستراتيجية الإسرائيلية في عسكرة الدولة بما يحقق امنها وقدرتها على حماية الدولة من دكتاتورية العسكر على المؤسسات المدنية في الدولة، وتحليل الاضرار المترتبة على العسكرة في بعض الدول العربية مع الخروج بالاستنتاجات.
2. المنهج الوصفي التاريخي من خلال دراسة طرق صناعة القرار السياسي وعسكرة المجتمع والاقتصاد.

حدود الدراسة

الحدود الزمانية: 1948-2020م

الحدود المكانية: دولة اسرائيل

مصطلحات الدراسة

المؤسسة العسكرية (الجيش): عرفها الكاتب **Jean Morin Michel**" بانها مؤسسة تضم مجموعة من الأفراد المشكلين عسكرياً والمعروفين عموماً باسم الجنود، وهي تتميز ببنية هرمية مع سلم ترتيب الرتب ووحدات القيادة، كما أنها وجدت من أجل ضمان الأمن داخل وخارج تراب الوطن، وحماية المواطن وممتلكاته في حالة وجود أخطار تهدد سلام واستقرار البلاد، ومنه يتجلى الهدف الذي أسس من أجله، وهو تحقيق السلام عن طريق الدفاع عن المصالح الحيوية للأمة.

كما جاء تعريف **عبد الوهاب الكيالي** للجيش: بانه " تنظيم تسلسلي هرمي يضم أناساً مسلحين، تُنشئه الدولة وتُحدّد دوره في مهمتين أساسيتين: صدّ المعتدين عليها، ونقل الحرب خارج حدودها، وتكلفه استثنائياً بحفظ النظام في الداخل"

وعرّفه **عبد الاله بلقزيز:** انه " مؤسسة من مؤسسات الدولة وليس جهازاً أو أداة بإمرة السلطة، فهو مؤسسة للأمة وليس للنخبة الحاكمة شأنه في ذلك شأن مؤسسات السيادة الأخرى مثل القضاء ورئاسة الدولة... ومعني ذلك أن مؤسسة الجيش نصاب مستقل في الكيان السياسي، ومحايد في علاقات السياسة والسلطة داخل المجتمع".

الدولة المدنية (الديموقراطية): تتمحور الأفكار التي طوّرت نظرية الدولة بأن الغاية من وجودها هو نقل الأفراد الى حالة مدنية تُنظّمها دولة تقوم على أساس عقد اجتماعي، وتكون الحرية الفردية محمية من قبل سلطة الدولة، مع سيادة القانون وعمومه، وخضوع جميع المتعاقدين لمقتضيات العقد، سواء كان في صورة تفويض لسلطة مطلقة أو مُقيّدة أو إرادة عامة، وأن تكون سلطة الشعب فوق كل السلطات، مع ضرورة فصل تلك السلطات: التشريعية والتنفيذية والقضائية، وأن المُبرّر النهائي لوجود الدولة هو تأمين سلامة الشعب. وتكون الدولة المدنية نقيضا للفوضى باعتبارها جهاز تنظيمي، ونقيضا للدولة التسلطية التي يستفرد من خلالها الحاكم أو فئة مُحدّدة بالتقرير والتنفيذ، وأيضا نقيضا للدولة التي يغيب فيها سموّ الإرادة الشعبية، مما يعني أن مقومات الدولة المدنية تنحصر بالشرعية الدستورية والسياسية، وتكون السلطة العليا فيها للشعب، بحيث يصبح

القانون المُعبّر عنه بالإرادة الشعبية، حيث لا سلطة دون مسؤولية ولا مسؤولية دون محاسبة، مع ضمان حقوق جميع المتعاقدين (أفراد الشعب)، فهي بالمحصلة دولة ديمقراطية، تسمو فيها الإرادة الشعبية لتكون المُحدّد في اختيار من يحكم ومن يقرر ومن يُشرّع ومن يحاسب.[1]

العلاقات المدنية العسكرية: جاءت العلاقات المدنية العسكرية لتعبر عن كونها منظومة التفاعلات بين القادة العسكريين والقادة السياسيين في الحكومة، والتي تنطوي على فصل واضح لأدوار ومجالات عمل وسلطات وواجبات الطرفين، استناداً لقواعد دستورية تستند للإرادة الشعبية[2]. وعرفت ايضاً على أنها "آثار التعاون بين الأفراد العسكريين والمدنيين في تنفيذ السياسة العامة للدولة، وقد تتسم هذه العلاقات بالصراع بعد محاولات من العسكريين ممارسة تأثير أكبر على كل مظاهر الحياة السياسية والاجتماعية في المجتمع وذلك بفعل سيادة الحالة العسكرية في المجتمع[3].

كما يأتي تعريف العلاقات المدنية العسكرية على أنها التفاعلات بين العسكريين والفاعلين المدنيين بخصوص سلطة اتخاذ القرارات السياسية، ولقد ميز كرواسان وكوهين في نموذجهما بين ثلاث مجموعات من الأحوال التي تؤثر في تطور العلاقات المدنية العسكرية حيث يمكن للنخب المدنية أن تختار الاستراتيجيات الملائمة للفوز على العسكريين وتحقيق السيطرة المدنية على الدوائر الذي سيتم التنافس فيها مع العسكريين وتشمل هذه العوامل[4]:

1. العوامل المبدئية التي تسبق فترة التحول الديمقراطي: تتضمن نوع النظام السابق ومدى ما تتمتع به المؤسسة العسكرية فعلاً من امتيازات أو سلطات وفق الدستور والقوانين القائمة.
2. العوامل الخارجة عن ارادة الجيش: هي تلك التي تتدخل في توازن السلطة بين العسكريين والمدنيين من دون ان يكون للجيش شأن فيها، كمقدار التأييد الذي يحوزه النظام ومدى

---

[1] أحمد الأنصاري، مفهوم الدولة المدنية في القانون الغربي والإسلامي: دراسة مقارنة لبعض النصوص التأسيسية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. 2014. ص 20-21.

[2] مصطفى، نادية وآخرون (2010) القيم في الظاهرة الاجتماعية، الدورة المنهجية في كيفية تفعيل القيم في البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية –جامعة القاهرة، ص491.

[3] الآغا، فؤاد (2007) علم الاجتماع العسكري، دار أسامة للنشر، عمان، الأردن، ص18.

[4] عبد ربه، أحمد (2013) العلاقات المدنية العسكرية في مصر: نحو السيطرة المدنية، مجلة عمران العدد 216، ص148.

توافق القوى الدينة والسياسية ووجود مجتمع مدني نشيط ووجود تهديدات داخلية أو خارجية من عدمه والدور الذي تقوم به القوى الخارجية.

3. العوامل المتعلقة بالمؤسسة العسكرية: تتمثل في ثقافة الجيش التنظيمية ومدى تماسكه الداخلي وموقفه الاقتصادي.

كما يمكن تعريف العلاقات المدنية العسكرية بانها أحد الفروع المعرفية ضمن علم السياسة، والتي بدأت تتبلور بطريقة منهجية وعلمية واضحة بعد الحرب العالمية الثانية بهدف التوصل الى صيغة متوازنة في أدوار القوات المسلحة من جانب، والسلطة المدنية من جانب أخر، والعلاقة التفاعلية بين هذه المؤسسات والتي تصبّ في صالح امن واستقرار الدولة باعتبار المؤسسة العسكرية أداة من أدوات الدولة بيد السلطة المدنية.

السيطرة المدنية: وهي اهم متغير في تحليل العلاقات المدنية العسكرية، حيث ان السيطرة المدنية على الجيش شرط لا غنى عنه من اجل الديمقراطية، ويمكن فهم ذلك بتعريف السيطرة المدنية على انها السلطة والاشراف الذي بموجبة يستطيع المدنيون اتخاذ القرار المستقل في جميع المسائل السياسية، مع إمكانية تفويض اتخاذ بعض القرارات السياسية وتنفيذها الى الجيش مع الاشراف على صنع القرار وتوجيه وتنفيذ تلك القرارات التي قاموا بتفويضها للجيش.

العسكرة: اشتق مصطلح (العسكرة) من الكلمات: عسكر، عسكري، عساكر، عسكرية، الا أن المصطلح بذاته يشير الى أفعال مقصودة، وفي اللغة الإنجليزية يعني مصطلح العسكرة Militarization وتترجم الكلمة الى سلطة الجند، وتستخدم للإشارة الى هيمنة الجند على السلطة المركزية دون تحمّل مسؤولياتها مباشرة، أما (عسكرة) المجتمع فيعد من المصطلحات الحديثة التي ظهرت في وسائل الاعلام والبحوث العلمية وفي خطابات رجال السياسة، خاصة خطابات المعارضة في الدول التي تحكمها أنظمة عسكرية، ويمكن عرض أربعة تعريفات لعسكرة المجتمع

على النحو التالي:

1- أن تُحكم الدولة بنظام عسكري.

2- أن تتولى قيادة المجتمع طبقة من العسكريين في مجالات غير عسكرية.

3- الحالة التي يكون فيها غالبية الشعب من العسكريين ويكون ذلك من خلال مقارنة نسبة السكان المدنيين الى الذين ينتمون الى مؤسسات عسكرية.

4- العملية التي تهدف الى إلباس المجتمع لباس العسكر وتحويل سلوكه الى نمط يختلف عن النمط المدني السائد.

وهكذا نجد أن عسكرة المجتمع او الدولة او الامة تشمل النواحي الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، كما ان ارتفاع الانفاق

العسكري وتسخير مقدرات الدولة لخدمة القوة العسكرية يعتبر عسكرة اقتصادية في الدولة، وما يرافق ذلك من تدخل القادة العسكريين وتأثيرهم على صنع القرار السياسي للدولة مما يجعل للمؤسسة العسكرية الدور الأبرز في التخطيط والتنفيذ للقرارات الاستراتيجية والتي هي في الأساس من اختصاص السلطة المدنية.

الدراسات السابقة

تعدّدت الدراسات التي تناولت العلاقة بين المستويين العسكري والسياسي في إسرائيل، لكن – وبحدود علم الباحث – فان المكتبة العربية تكاد تخلو من دراسة تتناول العلاقة بين المؤسسة العسكرية والسلطة المدنية في إسرائيل بجميع المستويات: السياسية والاقتصادية والاجتماعية معاً بدراسة واحدة، ومن الدراسات المهمّة في هذا المجال:

1- دراسة (يهودا بن مائير. 1996) العلاقات المدنية – العسكرية في إسرائيل، وتكمن أهميتها بأن مؤلفها اعتمد على روايات كبار ضباط الجيش الإسرائيلي ورؤيتهم وتقييمهم للعلاقة وآلية صنع القرار الحربي، وحدود رقابة السلطة المدنية على المؤسسة العسكرية في إسرائيل، من

خلال تجاربها الحربية الممتدّة منذ اعلان قيام دولة إسرائيل في عام 1948م، ومما زاد من أهمية هذه الدراسة أن مؤلفها على اطلاع بالنخب العسكرية والسياسية في إسرائيل من خلال عمله باحثا في مركز جافي للدراسات الاستراتيجية التابع لجامعة تل ابيب، وعضواً في الكنيسة الإسرائيلي 1971–1984، ثم مساعداً لوزير الخارجية، مما مكّنه من دراسة تداخل العلاقة بين المستوى السياسي والعسكري بشكل عملي وقريب.

2- دراسة (الخارطة السياسية والمؤسسة العسكرية في إسرائيل. 1998) والصادرة عن وحدة التحليل السياسي في مركز فلسطين للدراسات والبحوث، اذ أعطت تصورا حول العلاقة بين المؤسسة العسكرية والنظام الحزبي في إسرائيل، وطبيعة التداخل بين العسكر والأحزاب والنخب السياسية ومجموعات الضغط.

3- دراسة هيفاء حسن والصادرة عن كلية القانون والعلوم السياسية في جامعة كركوك في عام 2015 بعنوان الدور السياسي للمؤسسة العسكرية (المؤسسة العسكرية الاسرائيلية نموذجاً) والتي بحثت في كيفية اسهام المؤسسة العسكرية الاسرائيلية في إدارة الحياة السياسية في اسرائيل، وكيف يمكن ان يحصل اختلال مرحلي مؤقت بين الفاعلين الرئيسيين في اسرائيل نتيجة احتكار المؤسسة العسكرية لمصادر المعلومات وقدرتها على توليد الخيارات وعرضها على نظرائها السياسيين بصورة تدعم مصالحها، مقابل عدم تحديد القيادات السياسية لأهدافهم بدقة ووسائل تحقيقها، وإلى أي مدى تؤثر تلك التفاعلات في ديمقراطية النظام السياسي واستقراره، وتوصلت الدراسة إلى أن وزن وتأثير دور المؤسسة العسكرية الاسرائيلية في الحياة السياسية لم يقتصر على التدخل في مسائل ميزانيات الدفاع فحسب وليس فقط في مجال المشاركة النشطة في إدارة الحروب وانما يتعدى ذلك إلى تقرير الاستراتيجيات السياسية

وتحديد أهداف القتال نيابة عن القيادة السياسية، وأن دور المؤسسة العسكرية لا يقتصر فقط على الجيش والقوات المسلحة مثل أي دولة طبيعية أخرى، وانما يتعدى ليشمل عدة مؤسسات داخل المجتمع الاسرائيلي كوزارة الدفاع ومجموعة المؤسسات المرتبطة بها كالأجهزة الأمنية وحرس الحدود وأجهزة المخابرات العسكرية والسياسية ومعاهد الدراسات الاستراتيجية والصناعات العسكرية، والمفاعلات النووية.

4- كتاب "العلاقات المدنية العسكرية في إسرائيل" للكاتب د. عمر محجوب، يتناول هذا الكتاب انقسام السلطة وطبيعة الحدود بين الأدوار المدنية والقيادة العسكرية في إسرائيل ويطرح قضايا مثل الظاهرة العسكرية ومفهومها والشروط الخاصة بتدخل أو اشتراك الضباط العسكريين في عملية صنع القرار سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.

5- رسالة ماجستير بعنوان (دور المؤسسة العسكرية الإسرائيلية في صناعة القرار السياسي: الحرب على قطاع غزّة 2014) للباحث خالد العقاد والتي تمت اجازتها في كلية الآداب والعلوم الإنسانية في جامعة الأزهر، حيث تعتبر من الدراسات الحديثة التي تناولت تسلسل اعلان قرار الحرب على قطاع غزّة منذ عام 2008 وحتى عام 2014 مع توضيح لكيفية صنع القرار وتجاذباته بين مؤسسات صنع القرار في إسرائيل.

6- "استراتيجية الجيش الإسرائيلي" وهي من اعداد الجيش الإسرائيلي والمنشورة في عام 2015م، وهي المرّة الأولى التي يقوم الجيش الإسرائيلي بنشر وثيقة تعبّر عن رؤيته لنظرية الأمن القومي، وقد جاءت في شقين: سرّي وعلني، حيث احتوى الجانب المنشور – بالإضافة الى خطة الجيش الإسرائيلي للرد في حالة نشوب حرب –على علاقة الجيش الإسرائيلي مع

المستوى السياسي، والتي تتركز بشخص رئيس اركان الجيش كونه المسؤول عن تنفيذ قرار المستوى السياسي.

7- دراسة المومني وشيبلي (المؤسسة العسكرية في النظام السياسي الإسرائيلي) والصادرة في عام 2018م، حيث ربط الباحثان بين قيام دولة إسرائيل والاستراتيجية الصهيونية وبين انشاء المؤسسة العسكرية، وكذلك تحتوي على دور المؤسسة العسكرية في علاقات إسرائيل الخارجية وصنع القرار.

8- دراسة ستيوارت كوهين (التغير في منظومة العلاقة بين المستويين المدني وبين الجيش في إسرائيل) والمنشورة في مجلة قضايا إسرائيلية في عام 1982م، حيث تتبع الباحث التحولات في تداخل العلاقة بين المستوى المدني والعسكري في إسرائيل منذ قيام الدولة وحتى مطلع ثمانينيات القرن العشرين، وقدّم نماذج من طبيعة تلك التحولات وعلاقتها بديمقراطية الدولة وعسكرة المجتمع.

9- دراسة مادلين آدلمان (The Military and Militarism in Israeli Society) والصادرة في عام 2001م، حيث ركزّت الباحثة على توضيح العلاقة بين الخط الرفيع الفاصل بين إسرائيل كدولة ديمقراطية وقدرة الجيش على التخطيط الاستراتيجي وعسكرة المجتمع انطلاقاً من مفهوم تحقيق الأمن القومي لإسرائيل.

10- دراسة أودي ليبل (Settling the Military: the pre-military academies – revolution and the creation of a new security epistemic community The Militarization of Judea and Samaria) حيث تناولت الباحثة مسألة تمكين الجيش من خلال دراسة أكاديميات ما قبل الخدمة العسكرية وصناعة مجتمع المعرفة الأمنية

الجديد في إسرائيل، والتي ينتسب اليها أبناء التيار الصهيوني المتديّن من خلال تحويل المنتسبين الى مجتمع عسكري استناداً الى مفاهيم القوّة والسيطرة.

11- دراسة جيجيت جور (عسكرة التعليم في إسرائيل) والصادرة عن مركز الدراسات الشرقية في القاهرة في عام 2007م، وهي دراسة بحثية قدّمها الكاتب من خلال عناصر رئيسية تمحورت حول زرع مفاهيم العسكرة والقوّة في نفوس الطلاب، وتكليف العسكر بإدارة مؤسسات التعليم وممارسة مهنة التعليم بأنفسهم، وظهور المدارس العسكرية والتي تعتبر أهم مظاهر عسكرة التعليم في إسرائيل.

12- مراجعات فيروس كورونا للعلاقات المدنية – العسكرية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وهي دراسة قدمها الدكتور إبراهيم السعيدي في بداية عام 2020، ومع بداية انتشار فايروس كورونا "COVID 2019" وخلال تلك الفترة التي يبرز فيها دور المؤسسة العسكرية في العمليات المشتركة مع الجهات الأمنية والصحية في الدولة، لكي يوضح طبيعة العلاقات المدنية العسكرية منذ نشأتها عام 1957م والتطورات التي تناولها الكتاب والباحثون، ثم تناول دور القوات المسلحة في مواجهة الأزمة.

الفصل الثاني: إطار نظري حول العلاقات المدنية العسكرية في إسرائيل

تعتبر العلاقات المدنية–العسكرية، إحدى أكثر الأطروحات النظرية حداثة في حقل الدراسات الاستراتيجية، والتي عالجت إشكالية خاصة بالدولة الديمقراطية الحديثة، سواء بالنسبة للدول العريقة أو الناشئة؛ والمتعلقة بالمعايير الضرورية الواجب توفرها في الدولة الديمقراطية، التي تميزها عن الأشكال الأخرى من الدول، مثل الدولة الملكية، أو العسكرتارية.

ويدور جوهر العلاقات المدنية–العسكرية حول وضع مجموعة من الترتيبات القانونية والدستورية والإجراءات العملية، التي تبقي القوات المسلحة تحت قيادة مدنية منتخبة ديمقراطيا؛ وفي نفس الوقت تتمتع، هذه القوات بالفعالية في أداء المهام العسكرية المخولة لها من قبل القيادة المدنية، والكفاية والقدرة على توفير حاجات الدفاع عن سيادة الدولة وحماية بقائها القومي والمحافظة على سلامة واستمرار أراضيها موحدة.

وتؤكد هذه النظريات على أن بعض السياسات الخارجية ليست نابعة من عوامل داخلية بالأساس، بل إنها انعكاس للوضع الدولي الذي قد يفرض تغييرات ومؤثرات على دولة معينة، ويجعلها تغير من سياساتها ومؤسساتها الداخلية، ومن ثم تتغير وتتأثر سياساتها الخارجية. وبالتالي فإن السبب الأساسي لاتخاذ سياسة خارجية معينة لا يكون مرجعه بالضرورة لأسباب داخلية كما يبدو ظاهرياً بل إن مرجع هذه السياسات هو وضع دولي معين تفرضه بعض الدول الكبرى المؤثرة في النظام الدولي.

أولا: المفهوم العسكري في نظريات العلاقات الدولية

ارتكز مفهوم الأمن منذ نشوء الدولة القومية على المفهوم العسكري حيث ركزت المدرسة الواقعية على الجانب العسكري، والتهديد الخارجي والدولة كوحدة وحيدة في تحليل العلاقات الدولية، وعلى مفهوم القوة باعتبارها المقدرة على التحكم في تصرف الأطراف الأخرى، واعتبارها العنصر الأساس في تفسير العلاقات الدولية. ثم تطور المفهوم في مرحلة السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي ليركز على التنمية الاقتصادية، حيث قدمت المدرسة الليبرالية تعريفاً أوسع لمفهوم الأمن القومي ليشمل البعد الاقتصادي، واستندت المدرسة الليبرالية في تعريفها على اتجاهين أساسيين، هما: أمن الموارد الحيوية والإستراتيجية، والتنمية الاقتصادية. ونتيجة انتهاء الحرب الباردة، تم إعادة تعريف مفهوم الأمن ليرتبط بموضوعات دولية جديدة مثل الإرهاب الدُّولي، وتبييض الأموال، والجريمة المنظَّمة، والتَّكتلات الاقتصاديَّة، والحواجز الجمركيَّة، ومشاكل التَّنميَّة، وغيرها... وبتطور المفهوم شمل كافة أبعاد الأمن العسكرية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية [5] ومن ركائز الأمن الوطني الأساسية إدراك مصادر التهديدات الداخلية والخارجية، ووضع إستراتيجية لتنمية قوى الدولة. وتوفير القدرة على مواجهة التهديدات الداخلية والخارجية، من خلال بناء قوة عسكرية للاستعداد لكافة التهديدات المحتملة، واتخاذ الإجراءات المناسبة لمواجهتها والتي تتطور تدريجياً مع تصاعد التهديدات سواء الداخلية منها أو الخارجية.

---

[5] الحربي، سليمان عبد الله: مفهوم الأمن، مستوياته وصيغة وتهديداته دراسة نظرية في المفاهيم والأطر، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، صيف 2008.

ثانيا: تداعيات تنظير العلاقات المدنية–العسكرية

توجّه التنظير في العلاقات المدنية–العسكرية نحو تبيان سبب توتر واختلاف العلاقة بين رؤية القادة العسكريين للأحداث والتطورات السياسية، ورؤية القادة المدنيين الذين يتداولون على السلطة وفق فترات زمنية محددة في الدستور، في المجتمعات الديمقراطية العريقة. وكيفية تفادي مشاكل الانقلابات العسكرية وحدوث الاضطرابات الأمنية، خاصة في فترات الانتقال الديمقراطي في دول العالم الثالث التي عادة تأخذ فترة زمنية طويلة. وظهرت أهمية تحليل العلاقات المدنية–العسكرية كموضوع أساسي في الدراسات الإستراتيجية مع صامويل هانتغتون وموريس جانويتز Morris Janowitz؛ الذين ركزا على تطور الظاهرة عبر الفترات التاريخية التي مرت بها الديمقراطيات الجديدة منذ الثورة البرتغالية في عام 1975 وإلى غاية نهاية تسعينيات القرن العشرين. حيث توسعت دائرة اهتمامات نظرية العلاقات المدنية–العسكرية مع موجة الدمقرطة والعولمة الاقتصادية التي اجتاحت العالم، بأن انضم عدد كبير من الدول إلى قائمة التحول الديمقراطي، وكثر عدد الديمقراطيات الناشئة عبر العالم؛ وبالتالي ظهرت الحاجة الملّحة لضبط وتنظير العلاقات التي يجب أن تربط القيادة العسكرية بالقيادة السياسية المدنية المنتخبة من منظور المعيارية الديمقراطية.

والعلاقة المدنية–العسكرية تعنى أساساً بالأسئلة التي تتمحور حول كيفية تنظيم واستخدام وسائل العنف التي تسيطر عليها الدولة، وبالطرف الذي قد يستخدم العنف ضدّه بصورة مشروعة. ولهذا

السبب، فإن طبيعة وشكل التنظيمات العسكرية ترتبط بصورة حميمة بالتركيبة القائمة والتوازنات الداخلية وتوزيع رأس المال (المالي وغير المالي) داخل دولها ومجتمعاتها. [6]

المبحث الأول: نشأة وتطور نظرية العلاقات المدنية العسكرية

لا يُجمع المختصون والباحثون في العلوم السياسية والعلاقات الدولية على تعريف واضح لطبيعة وضوابط العلاقات المدنية – العسكرية، ففي النظرية التقليدية الأمريكية يقدِّم صامويل هنتنغتونSamuel P. Huntington العلاقات المدنية – العسكرية كمتغير تفسيري، يقوم على مبدأ الاحتراف والمهنية، بمعنى أن الجيش يجب ألا ينخرط في الحياة السياسة، ومهامه تنحصر في تنفيذ وإنجاز السياسة الدفاعية للبلاد، بينما أضاف جانووتيز Morris Janowitz بعدًا آخر للنظرية التقليدية، التي تقوم على الحياد السياسي للجيش، بأن أكَّد على ضرورة مشاركة المؤسسة العسكرية في وضع أسس النظام الديمقراطي، وذلك لأنه يعتقد أنه من الصعوبة التطبيقية العملية بمكان أن يتم التعامل مع المؤسسة العسكرية على أنها كيان محايد، أو «مرتزقة» ينفذون خططًا وسياسات وبرامج أمنية ودفاعية، مقابل امتيازات مادية، ومكافآت مالية، ثم جاءت النظريات الحديثة لتقدم ريبيكا شيف Rebecca L. Schiff نظرية التوافق التي تضع عدة أدوات ومبادئ لتحديد طبيعة العلاقة بين المؤسستين، كان أهمها التأكيد على أهمية الحوار، ومشاركة القيم والغايات العليا بين العسكريين من جهة، والنخب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني من جهة أخرى.

---

[6] يزيد الصايغ: العسكريون والمدنيون وأزمة الدولة العربية مركز كارنيجي للسلام، الشرق الأوسط، 10 كانون الأول 2014

أما دوجلاس بلاند، فقد طرح نظرية "تقاسم السلطة" والتي ترى أن دور المؤسسة العسكرية لا يقتصر على مجالات الدفاع عن حدود البلاد، بل يتعدى دورها إلى حفظ الأمن الداخلي وقت الضرورة[7]

وقدم فيفر نظرية التبعية لتفسير ضرورة خضوع العسكريين لسيطرة المؤسسات السياسية المدنية، حيث يعرف العلاقات المدنية العسكرية على أنها مجموعة التفاعلات ذات الطابع التعاقدي والذي بموجبه تفرض القيادات السياسية المدنية المنتخبة من قبل الشعب سلطتها الدستورية في المجال الدفاعي للجيش في مقابل خضوع المؤسسة العسكرية لرقابة وسيطرة السلطات المدنية.

أولا: النظرية الكلاسيكية في العلاقات المدنية العسكرية – نظرية الفصل Séparations Theory

بدأت نظرية الفصل في العلاقات المدنية –العسكرية بالظهور في الخمسينات والستينات من القرن الماضي، وتناول الجزء الأكبر من الأدبيات ذات العلاقة، التهديد الذي يشكله العسكريون على حكوماتهم ومجتمعاتهم، وان الحل الأمثل لعدم هيمنة الجيش هو الفصل الصارم بين الحياة السياسية والمدنية والعسكرية. وترتكز هذه النظرية على فرضية رئيسية مفادها أن المؤسسة العسكرية يجب أن تبقى منفصلة ماديًا وأيديولوجيًا عن المؤسسات السياسية بالدولة، وهذا بناءً على الاعتقاد بأن فصل المؤسسة العسكرية المحترفة عن السياسة لا يترك لها أي سبب للتدخل في السياسات

---

[7] Douglas L. Bland (1999) A Unified Theory Of Civil–Military Relations, Armed Forces Society Vol 26, Issue 1, 1999

والمؤسسات المدنية، ويقتضي فرض هذا الانفصال مجموعة من المؤسسات المدنية لديها القدرة على فرض السيطرة السياسية على القوات المسلحة للدولة.

يرى هنتجتون أن البيئة السياسية والاجتماعية للدولة هي التي تحدد حجم تدخل الجيش في الحياة المدنية والسياسية، فمعظم الأنظمة السياسية التي تفتقر إلى الثقافة السياسية وتفتقر إلى المؤسسات المدنية القوية هي الأكثر عرضة للانقلابات العسكرية وتدخل الجيش في السياسة. [8]

أما البيئة الدولية فهي تعتمد على ظروف التهديد الخارجي للأمة على وجه الخصوص التي تؤثر بشكل كبير على السياسة الداخلية، وأن الدول ذات الظروف الخارجية العالية التهديد تكون أكثر عرضة للتدخل العسكري في السياسة من أولئك الذين لديهم تهديدات خارجية أقل. [9]

تتأسس نظرية هنتجتون في السيطرة المدنية على مصطلحين هما "السيطرة الموضوعية "و"السيطرة الذاتية". السيطرة الذاتية تعظم قوة المدنيين مقابل العسكريين من خلال المؤسسات الحكومية، الطبقات الاجتماعية ومن خلال الدستور. في حين أن السيطرة الموضوعية للمدنيين تتحقق عن طريق جعل المؤسسة العسكرية مؤسسة احترافية بالتأكيد على السلوك الاحترافي لأفراد الجيش حيث يقتنع أفراد المؤسسة العسكرية بأن القادة المدنيين هم المسئولون عن اتخاذ القرارات السياسية[10] وتعتبر فكرة احترافية المؤسسة العسكرية حجر الأساس في نظرية الانفصال، والتي ترى أن الجيوش المحترفة يجب أن تكون قادرةً على تقديم النصح والمشورة للقيادة المدنية وكذلك لديها الجاهزية

---

[8]محمد رفيق غراب ، العلاقات المدنية العسكرية: دراسة في الأطر النظرية (مصر أنموذجا)، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية العدد الثالث عشر ،جويلية، 2018، ض110

[9] Samuel P. Hentington, The Soldier and the State: The Theory and Politics of Civil–Military Relations Cambridge: Harvard University Press, 1957,P. 2

[10] محمد نبيل بخدومة، حل معضلة العلاقات المدنية-العسكرية لتحقيق الاستقرار السياسي في مصر وتركيا، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد10، العدد2، سبتمبر 2019 ، ص1168

للدفاع عن الدولة ضد الأخطار الخارجية، ولكن ينبغي ألا ينخرط في عملية صنع القرار السياسي. ويرى "هانتنجتون" أن إضفاء الطابع المهني على المؤسسة العسكرية الحديثة وإنشاء قوة عملية قادرة على الانخراط بفاعلية في الحرب على وجه التحديد، بالإضافة إلى التحديث العسكري والذي يشمل التعليم والإجراءات المتبعة في تدريب وتعيين الجنود المحترفين سوف تساهم في إبقاء الجيش في الثكنات بعيدا عن العملية السياسية. [11] ويرى " صموئيل هانتنجتون " أن " مضاعفة الاحتراف في المؤسسة العسكرية هو أقوى أسس السيطرة المدنية على القوات المسلحة، وأن الجيش المحترف يتسم بمجموعة من الخصائص أهمها[12]

1. الخبرة: حيث يعمل الجندي في إطار منظمة وظيفتها الأساسية هي استعمال القوة وإدارة العنف، كما أنه خبير في مجال معرفي محدد، ولدية مهارات محددة في المجال بعد فترة كافية من التعليم والخبرة إلى جانب معرفة متخصصة يتلقاها في إطار المنظمة العسكرية
2. المسئولية الاجتماعية: يتحمل أفراد المؤسسة العسكرية باختلاف درجاتهم ورتبهم العسكرية مسئولية اجتماعية على درجة كبيرة من الأهمية تتمثل في تحملهم مسئولية الدفاع عن الدولة ، وذلك لأن الجندي المحترف يقوم بدور هام لاستمرار المجتمع من خلال وظيفة الحماية والأمن.
3. التضامن الجماعي الداخلي: يتمتع أفراد المؤسسة العسكرية بدرجة من التضامن الجماعي الداخلي، وذلك نتيجة شعورهم بالتفرد المهني والتميز في أداء المهام الموكلة إليهم وذلك نظرا لما يتمتعون به من عقلية عسكرية تعكس الصورة الذاتية للعسكريين عن أنفسهم وحدود دورهم في المجتمع .

---

[11] نور الدين حفيظي، نور الدين خان، المؤسسة العسكرية والعملية السياسية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد9، العدد3 ، ديسمبر ، 2018 ص457

[12] Samuel P. Hentington, The Soldier and the State: The Theory and Politics of Civil–Military Relations Cambridge: Harvard University Press, 1957,P. 83

أما " صمويل فاينر فذهب إلى التأكيد على وجود علاقة عكسية بين التدخل العسكري، ودرجة الثقافة السياسة التي يتحدد في ضوئها مستوى الارتباط بالمؤسسة المدنية وأن الولاء السياسي يعتمد على إيمان القوات المسلحة الصريح بمبدأ السيادة المدنية" [13]

فالقيود على التدخل العسكري تكون أشد في المجتمعات التي تتمتع بثقافة سياسية عالية المستوى (Political Culture) ويكون إيمان الجيش بشرعية السلطة المدنية قوياً، والعكس صحيح بالنسبة للمجتمعات التي تتدنى فيها المستويات الثقافية [14]

وبين موريس جانوفيتش(Janowitz Morris ") أن خلق جيش محايد تماما عن السياسة هو أمر غير واقعي، إذ لا يمكن تفادي حقيقة أن الجيش قد يشكل جماعة سياسية ضاغطة للتدخل في صناعة سياسات الأمن القومي، لكن هذا لا يعتبر مشكلة ما دام يؤدي واجباته ويخضع للسلطة المدنية أن تدخل العسكريين في النظم الديمقراطية يكون محدود وعادة ما يقتصر تأثيرهم على مجال السياسة الخارجية وسياسات الدفاع ، حيث تمارس النخبة السياسية السيطرة على العسكريين من خلال مجموعة من القواعد الرسمية التي تحدد مهام العسكريين والظروف التي يمارسون دورهم في إطارها ، وخاصة تلك القواعد التي تستثنى العسكريين من التدخل في السياسات ، وتقوم على أنهم محترفون ، ولهم مجال مهني مختلف ، ويجب أن يستبعدوا من ممارسة أي دور سياسي , ولكنه يؤكد على حدوث تطور في النظرية التقليدية التي تقوم على الحياد السياسي للجيش حيث أن نموذج العلاقات المدنية العسكرية لابد وأن يؤكد على ضرورة مشاركة العسكريين في وضع

---

[13] Samuel E. Finer, The Man on Horseback: The Role of the Military in Politics, 5th ed, New Brunswick: Transaction Publishers, 2009, p05.

[14] جاك ووديز: الجيوش والسياسة، ترجمة عبد الحميد عبد الله، مؤسسة الأبحاث العربية بيروت ، 1982، ص 11

أسس النظام الديموقراطي، وقد ميز هذا النموذج بين خمس أنماط للعلاقات المدنية العسكرية من خلال خمسة أنماط للنظم السياسية وهى كالتالي:

1. نظم تنافسية ديمقراطية: يتسم هذا النمط بوجود سيطرة مدنية تحد من دور العسكريين.

2. نظام تحالف عسكري مدني: يعكس هذا النظام نموذجا يتولى فيه المدنيون الحكم بناء على دعم من العسكريين أو الجيش الذي يظل فاعلا سياسيا ، وربما يتصرف بشكل غير رسمي كحكم بين الجماعات السياسية المتنافسة.

3. نظم أوليجاركية: هذه النظم تتميز بوجود حكم عسكري نشط تتولى فيه الحكم نخبة عسكرية.

4. نظم سيطرة سلطوية شخصية: هذه النظم يسيطر فيها الحاكم على الجيش حتى يظل في السلطة، ويعتمد على القوة الشخصية والتقليدية، وعادة ما يقوم باتخاذ كافة القرارات المتعلقة بالعسكريين مما يؤدى إلى إضعاف فعاليتهم.

5. نظم حزب واحد جماهيري سلطوي: في ظل هذا النظام يكون حجم الجيش صغيرا ويقع تحت السيطرة المدنية، ويوجد توازن بينه وبين القوى الأخرى التي تحمى الرئيس.[15]

ثانيا: النظريات الحديثة في العلاقات المدنية–العسكرية

جاء عجز وقصور النظريات التقليدية في مجال العلاقات المدنية العسكرية في رسم حدود فاصلة يتفق عليها الجميع، وفي تحديد مجالات حيوية يتحرك بها المختصين، خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي ونهاية الحرب الباردة عام 1991، حيث لم تعد تملك هذه النظريات تملك الشرعية المعرفية ليتنازل أقطاب هذه الجدلية إلى مسلماتها والاستجابة لأبجدياتها وبالتالي برزت إلى العلن نظريات جديدة، نتجت عن توسع دائرة اهتمامات نظرية العلاقات المدنية العسكرية

---

[15] Suzanne C. Nielsen, Civil–Military Relations: Theory and Military Effectiveness, Public Administration and Management Review, Vol. 10, 2005, pp66–67.

بالديموقراطية، حيث تأكدت أهمية العلاقات المدنية العسكرية مع ظهور فواعل المجتمع المدني العالمي الجديد، وزيادة أنشطة المؤسسات والمراكز القديمة في إنجاح عملية التحول الديمقراطي عبر العالم.[16]

برزة نظرية التوافق على انتقاد فكرة الفصل بين اختصاصات المؤسسات السياسية والعسكرية باعتباره غير واقعي، بالنظر إلى مصالح العسكري في التدخل وتفصيلاتهم السياسية النابعة من رؤيتهم للمصلحة الوطنية، وأن مبالغة المؤسسات المدنية في تحييد الجيش سياسيا، قد يساهم في تنامي تدخله ومن ثم فإن أفضل طريقة لاحتواء تدخل الجيش هو الحوار– التوافق والتركيز على توزيع القيم المشتركة بين النخبة العسكرية والسياسية.

وتفترض نظرية التوافق حسب رائدتها (روبيكا شوفير) أن هناك ثلاثة شركاء – العسكري، والنخب السياسية، والوطني – ينبغي أن يهدفوا إلى علاقة تعاونية قد تنطوي على التوافق أو على انفصال، وتسمح هذه النظرية، على عكس النموذج الأمريكي من التكامل بين الجيش وأجزاء أخرى من المجتمع، باعتبارها واحدة من عدة أنواع من العلاقات المدنية – العسكرية. [17]

تستند نظرية التوافق على الحجة القائلة أنه قد توجد أنواع مختلفة من العلاقات المدنية العسكرية، وأن هذه الترتيبات متجذرة في التجارب الثقافية والتاريخية للدول التي تخدمها. وتعتمد نظرية التوافق على اتفاق الشركاء الثلاث العسكري، والنخبة السياسية، والمواطنة فيما يتعلق بأربع مؤشرات: [18]

---

[16] ايفانز، جاريث (2005) تعير معايير الأمن في القرن الحادي والعشرين في الخليج، تحديات المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ص44

[17] Rebecca L. Schiff: "Civil–military Relations Reconsidered: A Theory of Concordance," Armed Forces and Society 22, no. 1 (fall 1995), PP. 401–418.

[18] رابح زاوي، فارس، لونيس، فهم صيرورة العالقات المدنية العسكرية من خلال مدخل نظرية التوافق، مجلة الناقد للدراسات السياسية،المجدل4، العدد2، 2020.ص123 ، ص133

أولا: **التركيبة الاجتماعية لسلك الضباط.** تحدد الظروف التاريخية والثقافية لكل دولة تركيبة القوات المسلحة من المواطنين. في الدول الحديثة، يمثل الضباط تركيبة المجتمع الواسعة ويعتبر الضباط، حلقة الوصل بين المواطنين والمؤسسة العسكرية، وبين المؤسسة العسكرية والحكومة من جانب آخر.

ثانيا: **عملية اتخاذ القرار السياسي،** وتشير إلى القنوات المحددة التي من خلالها يتم تحديد احتياجات وتخصصات الجيش (على سبيل المثال) إلى ما يلي: "الميزانيات، والمواد، وحجم القوات، وهي مسائل تقررها البرلمانات المفتوحة، واللجان الخاصة، والنخب السياسية. والوضع المثالي هنا وفقًا لنظرية التوافق يتمثل في الحالة التي يتوافق فيها القادة المدنيون، والمؤسسة العسكرية، والمواطنون على العملية السياسية المثلى لتلبية حاجات ومتطلبات القوات المسلحة، سواء تم ذلك عبر البرلمان أو عبر مجلس الوزراء أو من خلال لجنة مشتركة من المدنيين والعسكريين.

ثالثا: **آلية اختيار جنود وضباط الجيش:** آلية اختيار جنود وضباط الجيش يقصد بها آلية الالتحاق بصفوف الجيش إما جبرًا أو بالإقناع. وفقًا لريبكيا شيف؛ فإن التجنيد القسري لا يؤدي في الغالب إلى توافق بين المدنيين والعسكريين لأن المواطنين يجبرون على الانضمام للخدمة العسكرية، بينما التجنيد بالإقناع والذي يمكن أن يكون طواعيةً أو بقدر من الضغط هو الآخر ولكن من خلال تنمية إحساس المواطنين بقيمة التضحية المتمثلة في الخدمة العسكرية، يؤدي إلى توافق بين الشركاء الثلاثة حول متطلبات الالتحاق بالقوات المسلحة وتكوينها الاجتماعي.

رابعا: **الطريقة والأسلوب العسكري**، فالنمط العسكري يشير إلى مزيج معقد من شكل القوات المسلحة، وما يفكر فيه الناس، وما هي المعتقدات الإرشادية التي تدفعهم. وإذا كان هناك قبول عام بين الشركاء فيما يتعلق بهذه المؤشرات، فإن احتمالية التدخل العسكري تتضاءل. [19]

ثم جاءت **نظرية اقتسام السلطة** كرد على " نظرية التوافق" باعتبارها نظرية تنطبق على الدول الديمقراطية والدول حديثة التحول نحو الديمقراطية، حيث يكون للعسكريين دورهم في صنع القرارات المتعلقة بالقضايا الدفاعية وكيفية استخدام وتوظيف القوات المسلحة في ظل السيطرة المدنية ، كما أن هذه النظرية تعكس الأبعاد الثقافية والتاريخية والجذور الاجتماعية للعلاقات المدنية العسكرية[20]

ويعتبر دوجلاس لبلاند رائد هذه النظرية، حيث تقوم على أساس أن للعسكريين دورهم في مجالات الدفاع بشكل أساسي إلى جانب دورهم في حفظ الأمن الداخلي وقت الضرورة، وتقوم نظرية اقتسام السلطة على ركيزتين رئيستين هما:[21]

أولا: أن السيطرة المدنية على العسكريين قد تحققت ومستمرة من خلال اقتسام السلطة حيث أن لكل من المدنيين والعسكريين مسئولياته تجاه جوانب معينة يحاسب عليها ولا يكون هناك تداخل بين المسئوليات. وقد يكون للمؤسسة العسكرية دور سياسي بتفويض من الحكام المدنيين، وفق مبدأ المصلحة المتبادلة، فيكون لكل سياسي مجموعة من القادة العسكريين الذين يعتمد عليهم في تمرير سياساته وأركان حكمه، بحيث لا يمكن للسياسي تحقيق الديمومة في حكمه من دون تزكية

---

[19] رابح زاوي، فارس، لونيس، فهم صيرورة العلاقات المدنية العسكرية من خلال مدخل نظرية التوافق، مجلة الناقد للدراسات السياسية،المجدل4، العدد2، 2020.ص123 ، ص128

[20] شادية فتحي إبراهيم، **العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديموقراطى :دراسة تحليلية للاتجاهات النظرية** ،مجلة النهضة ، القاهرة ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،العدد الرابع ،أكتوبر2006،ص 16-19

[21] Doug lace L. bland ," A unified theory of civil military relations", Armed forces and society, vol 26, No.1, fall 1999,pp27-49

الطرف العسكري، كما أن العسكري يعتمد في الوقت نفسه على السياسي للبقاء في منصبه، وضمان استقرار المؤسسة العسكرية وقوتها وفق علاقة مصلحيه، وبخاصة بالنسبة للسياسي الذي لا يملك إمكانيات القوة الحاسمة الموجودة لدى الرجل العسكري.

ثانيا: هناك مصدر واحد لتوجيه العسكريين نابع من المدنيين المنتخبين خارج المؤسسة العسكرية، والسيطرة المدنية هنا عملية متغيرة وديناميكية تتغير وفقا للأفكار والقيم والظروف المحيطة والقضايا والمسئوليات والضغوط المرتبطة بالأزمات والحروب.

ويرى دوجلاس لبلاند أنه لا يوجد تعارض بين اقتسام المسئولية والسيطرة المدنية، حيث أن اقتسام السلطة بين العسكريين والمدنيين يرجع إلى أنهما يتشاركان في اتخاذ القرارات في:

1. القضايا الإستراتيجية، والتي تتضمن مجموعة من القرارات المتعلقة بآليات الدفاع وقدراتها.
2. القضايا التنظيمية، والتي تتعلق بالقوات المسلحة والمجتمع.

وفي محاولة لتفسير علاقة المؤسسة العسكرية بالسلطة المدنية ، وضع الأستاذ جون ماينو Maynaud Jean ثلاثة أنماط لهذه العلاقة هي [22] :

1. نمط تكون فيه المؤسسة العسكرية تحت تصرف السلطة المدنية المنتخبة ذات الشرعية، ويقوم بوظيفته الدستورية ليعمل كحارس لكيان الدولة والوطن ومدافعا عن سيادتهما .
2. نمط يكون للمؤسسة العسكرية فيه دور وتأثير في صناعة القرار يغلب على دور السلطة المدنية .
3. نمط تكون فيه المؤسسة العسكرية متدخلة بشكل أساسي ومباشر في الحياة السياسية لتصبح المتحكمة الوحيدة بالعملية السياسية على حساب السلطة المدنية .

---

[22] حسان دواجي محمد، الجيش في الدول النامية، مؤسسة الفكر العربي، الدوحة، 21 فيفري 2015.

وأشار الباحث عبد الإله بلقزيز بأن العلاقات المدنية العسكرية في المنطقة العربية، تختلف تماما عن تلك الموجودة في المجتمعات الغربية، وذلك بسبب اختلاف نموذج الدولة هنا عن نموج الدولة الغربية وتأخذ هذه العلاقة في الحالة العربية صورا ثلاثة هي: [23]

جيش السلطة: هنا يكون الجيش جيشًا للسلطة، لا جيشًا للدولة، ليصبح فيها أداة في يد السلطة الحاكمة قابلة للاستعمال لتحقيق هدفين مترابطين الأول قمع المجتمع وقوة المعارضة عند الاقتضاء، والحفاظ على ديمومة سيطرة النخبة الحاكمة، وهنا يبدو الجيش كمؤسسة من مؤسسات القطاع الخاص المملوكة للفريق السياسي الحاكم، وليس ملكية عامة للدولة والأمة، فككل قطاع خاص تنفق النخبة الحاكمة على الجيش تجهيزا وإدارةً وتستثمر في قوته لمصلحة سلطتها، كما أن تدهور دور الجيش من جيش لحماية الدولة إلى جيش في يد السلطة تتدهور معه علاقته بالمجتمع الوطني، ليتحول من جيش للشعب إلى جيش لطبقة سياسية، ومن جيش طبقة إلى جيش نخبة سياسية حاكمة، ثم من جيش نخبة إلى جيش فرد وبطانة، وفي مقابل ذلك يتدحرج الولاء من ولاء للدولة والوطن إلى ولاء للسلطة.

سلطة الجيش: في هذه الحالة الثانية يصبح الجيش سلطةً، وتكون هذه الحالة نتاج إعمال أسلوب الانقلاب العسكري في التغيير، فيتحول الجيش إلى نخبة سياسية حاكمة، وهنا تقوم النخبة العسكرية الحاكمة، بإدارة السلطة على نحويين إما تديرها مباشرة من خلال حكم عسكري صريح، وإما تديرها من وراء ستار من خلال وضع شخصية سياسية صورية في الواجهة والإمساك بمفاتيح القرار، وفي الحالتين تعددت الأشكال والحكم واحد، كما أن حيازة الجيش للسلطة واستعماله إياها مشدود بدوره إلى هدفين سياسيين، الأول الحفاظ على بقاء الحكم العسكري الذي يقتضي وضع بعض

([23]) عبد الإله بلقزيز، الدولة والسلطة والشرعية، بيروت: منتدى المعارف للنشر والتوزيع، 2013، ص33.

التعديلات الشكلية من قبل إقرار دستور وإجراء انتخابات، والثاني السماح بحق العمل السياسي لبعض الأحزاب الموالية، ثم منع قوى المعارضة من العمل بدعوى تهديد أمن الدولة أو التشويش على المعركة الوطنية مع العدو الخارجي، ولكن لهدف آخر، هو منع عودة القوى المدنية إلى الحكم.

الجيش الأهلي: في هذه الحالة العلاقة بين المؤسسة العسكرية والسلطة المدنية مختلفة قليلاً، لأن طرفيهما هما الجيش والمجتمع المنفلت من عقال الدولة، أو المجتمع المنطوي على سلطة ذاتية خاصة، فهو مجتمع العصبيات الأهلية أو المجتمع العصبي، ليصير الجيش بعيد عن معنى الجيش بالمعنى السياسي والقانوني المتعارف عليه، فهو يتماهى مع العصبيات ويتحول إلى مجرد ميليشيات أو امتداد لها يكون تدحرج من إطاره الطبيعي والمتمثل في المجتمع السياسي العام إلى الأهلي، ليتخلى الجيش عن وظيفته، ليصبح أحد المساهمين في تمزيق ذلك الوطن بدلاً من حمايته من خلال إدخال سلاحه في معترك الحرب الأهلية الداخلية، لنصبح هنا في هذا المشهد أمام حالة ما قبل الدولة، الحالة التي يكون فيها العنف والسلاح مشاعا للناس كافة، أي الحالة التي تنشأ فيها السلطة عمومية تحتكر العنف لتنتهي معه رابطة الولاء للدولة، وينقسم الجيش إلى أقسام تتكفئ بدورها إلى عصبياتها بعد أن يكون قد فقد القدرة على الدفاع عن كيان الدولة.

المبحث الثاني: أنماط العلاقات المدنية العسكرية (كما صنفها ويلش)

برزت اهتمامات ويلش (1976) في دراسة متخصصة في أدوار الجيش في الحياة السياسية، حيث يرى أن الدولة قد تقلل من قدرة الجيش على التدخل دون التأثير على قدرته على الدفاع عن الدولة، كما قد يجد جيش كبير ومتخصص للغاية صعوبة في تنفيذ انقلاب لمجرد مشاكل التنسيق، وبالتالي قد يتم تحسين القوات المسلحة الحديثة للأداء في ساحة المعركة وكل متخصص يؤدي

دوره بالتزامن مع الآخرين، ومع ذلك يكون غير قادر على تنفيذ الاستيلاء على السلطة المحلية، لأن جميع الأجزاء لن تعرف كيفية التنسيق في هذه العملية الجديدة.

ويرى ويلش أن زيادة التخصص الوظيفي لا تزيد إلا من تعقيد مؤامرة الانقلاب، حيث لا يوجد شيء مقيد بطبيعته حول تحديد الحجم أو الدور الذي من شأنه أن يحبط جيشًا مصممًا، كما يعتبر ويلش أكثر وضوحاً فيما يتعلق بجانب المقايضة لتقسيم العمل، وهو يدعو إلى نهج عدم التدخل باعتباره أكثر الطرق فعالية وقابلية لتحقيق السيطرة المدنية، ويمنح المدنيون الحكم الذاتي للجيش في الأمور الأقل أهمية مقابل قبول عسكري لأخلاقيات التبعية.[24]

ميز "ويلش" بين ثلاثة أنماط للعلاقات المدنية العسكرية[25] هي:

العلاقات المدنية العسكرية الديمقراطية: حيث تتميز العلاقات في هذا النمط بالسيطرة المدنية وابتعاد المؤسسة العسكرية عن المجال السياسي وعدم تدخلها فيه، ولا يوجد نموذج فريد للعلاقات المدنية العسكرية والسيطرة الديمقراطية المدنية على الجيش ، حيث لا يوجد نموذج ديمقراطي. قد يعمل نموذج موجود في دولة ما فقط في هذا المجتمع، مع مراعاة خصائصه وتقاليده وعوامله الاجتماعية والثقافية والسياسية وغيرها ، لكن اعتماده من قبل دولة ومجتمع آخر أمر مستحيل – وربما سيصبح مصدرًا العديد من المشاكل، حيث تتسم العلاقات المدنية العسكرية والسيطرة الديمقراطية المدنية على القوات العسكرية بالتطور المستمر.[26]

---

[24] Feaver. Peter (1999) CIVIL–MILITARY RELATIONS. Annual Review of Political Science. Vol. 2:211–241 (Volume publication date June 1999. Pp5

[25] اسماعيل، اسراء (2015) العلاقات المدنية العسكرية وعملية التحول الديمقراطي، دراسة مقارنة بين مصر والجزائر، المكتب العربي للمعارف، ص8

[26] Alapishvili. Levan (1999) THE CIVIL–MILITARY RELATIONS AND DEMOCRATIC CONTROL ON ARMED FORCES IN CAUCASUS REGION – A COMPARATIVE STUDY. p7.

ويصف "ويلش" العلاقات المدنية–العسكرية على أنها سلسلة متصلة مع تباين بين "السيطرة المدنية" على أحد الجانبين و "الحكم العسكري" على الجانب الآخر حيث تعرف السيطرة المدنية على أنها مدنيون يتمتعون بسلطة حصرية لاتخاذ القرار بشأن السياسة الوطنية وتنفيذها تحت السيطرة المدنية، يمكن للمدنيين أن يختاروا بحرية تفويض سلطة صنع القرار وتنفيذ سياسات معينة إلى العسكريين في حين أن الجيش ليس لديه سلطة صنع قرار مستقلة خارج هذه المجالات المحددة على وجه التحديد من قبل المدنيين. علاوة على ذلك، فإن المدنيين وحدهم هم من يقررون السياسات الخاصة، والجوانب السياسية، والأدوات العسكرية، والمدنيون أيضًا يحددون الحدود بين صنع السياسات وتنفيذه.[27]

لقد انطلق هذا النمط مع نهاية الحرب الباردة التي تزايد فيها الاهتمام البحثي بنظرية العلاقات المدنية العسكرية من منظور الانتقال الديمقراطي الذي عرفته عدة دول بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، إذ ضمن سياق ما سمي "الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي" حيث بدأت الدراسات علاقة العسكريين بالأنظمة السياسية حديثة الانتقال من الاستبداد إلى الديمقراطية.[28]

حيث يقوم هذا النموذج على مبدأ الاحتراف والتأكيد على عدة وجهات نظر وهي[29]:

1. السيطرة المدنية.

---

[27] Aurel, Croissant , et . al (2011) Conceptualising civil–military relations in emerging democracies, Ruprecht–Karls–University Heidelberg, Bergheimer Straße 58, Heidelberg D–69115, Germany pp139.

[28] إسعيدي، إبراهيم (2020) مراجعات فيروس كورونا للعلاقات المدنية العسكرية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، ص6.

[29] العدوان، فواز (2019) الخلط بين العلاقات المدنية والعسكرية والتوافق القانوني والدستوري من عدمه، صحيفة الأمم اليومية. ص2.

2. ضـرورة الفصـل بين المدنيين والعسـكريين كضـمان لعدم تدخل العسـكريين في الحياة السـياسـية وتمثل الدول الغربية الديموقراطية وعلى رأسـها الولايات المتحدة الصـورة المثلى لهذا النموذج.

ولكي تكتمل السـيطرة المدنية في نظام ديمقراطي، يجب أن تكون جميع القرارات المتعلقة بالدفاع عن البلاد تحت سيطرة المدنيين، حيث أنه في الغالب لا يمكن تحقيق هذه السيطرة بالكامل عندما تنخرط القوات المسلحة في السياسة على مستويات مختلفة، و يشير ويلش إلى أن السـيطرة المدنية على الجيش هي مسـألة درجة تختلف من بلد إلى آخر ، اعتمادًا على التوازن بين القوة المؤسـسـية النسـبية للجيش والمدنيين، وتحت هذا تحت "النفوذ العسكري" للجيش درجة كبيرة من المشاركة السياسية، حيث يقدم القادة العسكريون المشورة بشـأن القرارات الاسـتراتيجية ، ويقدمون المعلومات الاسـتخباراتية باسـتخدام معرفتهم المتخصـصـة والضـغط على الحكومة فيما يتعلق بالميزانية، وعادة ما يتم تنفيذ النفوذ العسكري من خلال القنوات القياسية مثل الاتصالات بين القادة العسكريين والسياسيين بدلاً من المشاركة المباشرة للجيش في السياسة، وذلك تحت عنوان "المشاركة العسكرية".

كما يوفر التشريع للقوات المسلحة منطقة آمنة واسعة من الاستقلال السياسي، تحت السيطرة العسكرية، وعلى الرغم من معارضة المدنيين، يتخذ الجيش قرارات في قضايا مصيرية، معتبراً إياها من صلاحياته، وذلك في ظل "السيطرة العسكرية مع الشركاء" ، إذ يعتمد الجيش على دعم

المدنيين الذين يوافقون على تدخله في السياسة بينما تعني "السيطرة العسكرية بدون شركاء" أن الجيش يتدخل سياسيًا دون دعم أي مجموعات غير عسكرية30.

العلاقات المدنية العسكرية المتداخلة: يتميز هذا النوع بوجود مؤسسة عسكرية قوية لها أهداف تهدف وراء ونفوذ تستخدمها من أجل ذلك تنفيذ سياسة الحزب الحاكم مثل النظم الشيوعية في الفترة ما بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، في إطار النظم الشرعية ويتسم بوجود مؤسسة عسكرية مسيسة تقوم بتنفيذ الأهداف والمبادئ التي يضعها الحزب الشيوعي، وفي هذا الإطار يمثل العسكريون جزءاً من النخبة الحاكمة، ويرتبط هذا النمط بوجود جيش ثوري يمثل أداة للشعب والحزب، وتعمل على تسييس الجيش وتحزيبه من خلال سياسات الحزب الحاكم ، كما أنها تسعى للسيطرة على الجيش من خلال (مكتب التنظيم العسكري للحزب) وهي بذلك تحوله لجيش عقائدي وهذا كان موجوداً في الدول التي كان بها ايديولوجية شمولية (الدول الاشتراكية)، إلا أن النظم الشيوعية ليست الوحيدة التي سارت على هذا النمط ، حيث ظهر العديد من أشكال التداخل بين المؤسسة العسكرية والسلطات المدنية في الكثير من دول العالم خلال مرحلة تحولها عن الحكم العسكري المباشر، أي حدث تدخل في بعض مراحل التداخل بين المدنيين والعسكريين.[31]

وتظهر العديد من الاعتبارات التي تحكم تدخل المؤسسة العسكرية في السياسة وهي[32]:

---

[30] Arc, Kabak & Doc , Aknur (2019) ARMED FORCES AS A SIGNIFICANT ACTOR IN TURKISH FOREIGN POLICY: REFAHYOL GOVERNMENT PERIOD IN TURKEY, Ankara Üniversitesi SBF Dergisi, Cilt 74, No. 1, 2019, pp270.

[31] فتحي، شادية (2006) العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديموقراطى : دراسة تحليلية للاتجاهات النظرية" ،مجلة النهضة ، القاهرة ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،العدد الرابع ،أكتوبر2006، ص5.

[32] فكرون، عبد الحق (2014) أزمة القيادة في الوطن العربي وإشكالية الصراع بين السياسي والعسكري (دراسة حالة الجزائر) ،رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ص31.

1. اعتبار المؤسسة العسكرية هي الأداة الوحيدة والمنظمة والتي تعبر عن التجانس والتضامن.

2. اختفاء الأحزاب والقوى المدنية المنظمة والمرتبة

3. عدم وجود طبقة من المثقفين تتمتع بالوعي الكافي، وقلة تأثير الرأي العام وعدم أخذه في الاعتبار

4. مسئوليات الضباط وارتفاع معدلات تدريبهم يعمل على تنامي تدخلهم في شئون المجتمع والسياسة.

العلاقات المدنية العسكرية بريتورية: يرادف هذا النمط للتدخل العسكري واسع النطاق في عملية التغيير السياسي اعتماداً على الاستخدام الفعلي للقوة أو التهديد باستخدامها، ويشكل ما يعرف بالحكم العسكري، حيث يتولى العسكريون الحكم بشكل مباشر، ليصبحوا المتحكمين في إدارة الدولة وفي صنع سياساتها العامة، سواء تم ذلك من خلال سيطرة قائد عسكري على السلطة أو من خلال مجلس عسكري حاكم، ويتميز هذا النمط بالتدخل المباشر للمؤسسة العسكرية في المجال السياسي أي أن الجيش هو مصدر السلطة السياسية[33].

تتمثل السمات العامة لهذا النمط في الآتي[34]:

1. تمارس المؤسسة العسكرية دورًا سياسيًّا مباشراً، فالسيطرة على زمام الحكم تصبح مطمعًا للعسكريين؛ إذ إنه عادة ما يتجه الضباط في هذه الدول إلى النظام السياسي كميدان لتوسيع وتعظيم تأثيرهم.

---

[33] علام، عبد الله (2018) العلاقات المدنية –العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر تموز 1952–تموز 2013، مركز الجزيرة للدراسات، ص22.

[34] عبد الرحمن، حمدي (2015) نحو صياغة منظور جديد للعلاقات المدنية العسكرية.. إفريقيا نموذجًا، موقع قراءات افريقية، ص5.https://www.qiraatafrican.com/home/new

2. يشيع في هذا النمط عدم احترام مبدأ السيطرة المدنية على العسكريين، ومن ثَم فإن النخب الحاكمة في هذه الدول ترقب نشاط العسكريين في المجتمع بعين الحذر والخشية؛ حيث إن هذه النخب تفتقر إلى القوة التي تحول بين العسكريين وبين إزاحتهم من السلطة. فالحكومات هشّة وضعيفة، وتصبح في وضعٍ تكون فيه عاجزة عن السيطرة على تكويناتها العسكرية. ولا شك أن هذا الأمر يسهل كثيرًا من قيام العسكريين بممارسة دور مباشر في الحياة السياسية.

3. يظهر هذا النمط الانقلابي بصفة عامة في الدول ذات المؤسسات السياسية الضعيفة، والتي يغيب عنها احترام وسيادة القانون.

ويظهر وجود مؤسسة عسكرية مسيسة في هذا النمط تقوم بتنفيذ الأهداف والمبادئ التي يضعها الحزب الذي يمثل العسكريين جزءا من النخبة الحاكمة به ويرتبط هذا النمط بوجود جيش ثوري يمثل أداة للشعب والحزب الحاكم يمتد دوره إلى مجالات السياسة التعليمية والثقافية والصحية ضمن علاقات مدنية عسكرية متداخلة أو متغلغلة ، حيث يتسم الجيش البريتوري بالميل للتدخل في النظام السياسي، والسيطرة على العمليات السياسية فيه، بسبب افتقاد النظام إلى مؤسسات مدنية شرعية وعدم فعاليتها في حال وجودها، حيث يوجد مثل هذا النمط في دول العالم الثالث حديثة الاستقلال[35].

ويظهر هذا النمط نتيجة عدة أسباب ومنها[36]:

1. ضعف وعدم فعالية الأحزاب السياسية وغيرها من المؤسسات السياسية
2. غلبة الصراع والشقاق بين أفراد النخبة الحاكمة من السياسيين.
3. الزعامة الكاريزمية أو الزعيم القومي وتعبئة الجماهير حول شخصية الزعيم.

---

[35] حلمي، نادية (2014) تدخل الجيش في الحياة السياسية بين الخبرتين الصينية والمصرية، مجلة شؤون الشرق الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية للبحوث والتوثيق، العدد147، ص94.

[36] عثمان، عثمان (2004) المبادئ الدستورية العامة ، مكتبة عين شمس، القاهرة، ص132.

4. غياب معارضة سياسية فعالة وحقيقية وارتفاع قيمة وسائل القوة المادية والقهر والكبت في القضاء على أي شكل من أشكال المعارضة للنظام القائم.

5. تدهور الأوضاع الاقتصادية ونقص الموارد واعتمادها على إنتاج وتصدير محصول واحد، وتفشى الفساد في الإدارة، وينصب اهتمام العسكريين على التوسع الاقتصادي.

المبحث الثالث: طبيعة العلاقات المدنية العسكرية في إسرائيل

اتسمت العلاقات بين المؤسستين السياسية والعسكرية في اسرائيل خلال العقود الأولى لقيامها بالتكافل السياسي، واستمرت في العقود التالية لتكون نوع من الاندماج والشراكة ذات خصـــوصـــية بنيوية وظيفية، حيث لم تقدم الأطر والنماذج النظرية التي طورت في مجال العلاقات المدنية العسكرية تفسيراً مقنعاً وملائماً لهذه الخصوصية في منظومة العلاقات بين المؤسستين السياسية والعسكرية في اسرائيل، واعتبرت الحالة الاسرائيلية حالة خاصة بالنسبة للكثير من الباحثين المهتمين بشكل العلاقات المتبادلة بين المؤسستين[37].

تعتبر المؤسسة العسكرية الإسرائيلية مدرسة للهوية الوطنية، وبناء (الأمة) اليهودية المعاصرة وبوتقة الصهر للشتات اليهودي ، حيث جسدت المؤسسة العسكرية أهم النجاحات في تحقيق الفكرة الصهيونية، وكانت قدوة للمؤسسات الاخرى في بناء الدولة، وكان إتحاد الأذرع العسكرية تحت مسمى (جيش الدفاع الإسرائيلي) إنجازا " أبعد شبح الخوف من فشل مشروع الدولة، الذي تتعرض له أغلب الدول بعد مرحلة(حرب الاستقلال) تفاديها لحالة عدم الاستقرار، الناتجة عن عملية الإقصاء التي

[37] صالح، محسن (2008) الكيان الاسرائيلي، اصدارات مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، العدد1125، ص22.

تمارسها الحركات المسلحة بحق بعضها، وتسخير سلاحها للإستئثار بالسلطة، حيث تم دمج كل التنظيمات العسكرية في المؤسسة العسكرية وتحول ولائهم للدولة الذي أدى إلى استقرار في النظام السياسي دون أن يعنى بالضرورة استقرارا في عملية تداول السلطة[38].

وتحظى المؤسسة العسكرية في إسرائيل بمكانة وأهمية لا تحظى بها أية مؤسسة أخرى في النظام السياسي الإسرائيلي، وذلك بسبب طبيعة المهام الموكلة لها؛ فهي أي هذه المؤسسة تتولى على حد تعبير «بن غوريون» «بناء الأمة الإسرائيلية» عبر الأدوار المدنية والعسكرية التي تؤديها، فهي تقوم بقراءة الواقع الإسرائيلي من مختلف النواحي وتفسيره وكذلك واقع البيئة المحيطة بإسرائيل[39].

حيث يشغل الجيش الإسرائيلي موقعًا مهمًا ومميزًا في النظام السياسي الإسرائيلي، ويُعد من أهم عناصر بناء الدولة العبرية التي هي أقرب ما تكون إلى ثكنة عسكرية، حيث إن معظم سكانها من مختلف الطبقات والشرائح هم من الجنود أو ممن يمكن وضعهم تحت السلاح، وهناك أعداد أخرى يمكن أن تتحول إلى عسكريين عند الحاجة وبذلك يصبح العدد المتبقي من سكان الدولة العبرية هم الأطفال وكبار السن، والذين لا تنطبق عليهم شروط التجنيد الإلزامي، ولا الاحتياطي. ولا تقتصر أهمية الجيش الإسرائيلي على المهام الأمنية والدفاعية فحسب، بل إن له دوراً سياسيًا بارزًا داخل النظام السياسي لإسرائيل، فقد تولى العديد من جنرالات الجيش أدوارًا سياسية في المؤسسات التنفيذية والتمثيلية والحزبية الإسرائيلية وفي مختلف مراتبها حيث تولدت قيادات

---

[38] عكاشة، سعيد (2005) المشكلات الأربع الملحة التي تواجه الجيش الاسرائيلي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ملف الأهرام الاستراتيجي، العدد126، ص3.

[39] محمد، عبد العليم (2015) الجيش والسياسة: نموذج الحالة الاسرائيلية، صحيفة البيان، ص2.
https://www.albayan.ae/opinions/articles

سياسية من أصول عسكرية يبلغ عددها مئات الأشخاص وهي نخبة متجددة وشابة حيث تؤكد العديد من الدراسات أن ما يزيد على 10% من كبار الضباط أو المتقاعدين (من رتبة عقيد فما أعلى في إسرائيل يتجهون إلى العمل في المجال السياسي)، كما أفرز الجيش الإسرائيلي خلال العقود الماضية عددًا من كبار المسئولين[40].

ومما عزز هذا التداخل والاندماج بين الجهتين، الغموض المقصود في القوانين لصالح المؤسسة العسكرية، كما ان محاولات قوننة العلاقات بين المؤسستين من خلال اللجان المتعددة التي حاولت تنظيم هذه العلاقة لم تنجح في تحجيم دور المؤسسة العسكرية، والذي ثبت أن المؤسسة السياسية لا ترغب في الابتعاد عن تبعية المؤسسة العسكرية، التي تمتلك من الاجسام، والهياكل الادارية، والتنفيذية، والطواقم المهنية، والخبراء ذوي القدرة على التحليل وبناء السياسيات والتقديرات، وقدرة على الانضباط والمسؤولية، الأمر الذي تفتقده المؤسسة السياسية[41].

ويظهر التداخل الديناميكي بين المؤسستين المدنية والعسكرية في اسرائيل وعدم وجود قواعد قانونية واضحة تحكم العلاقة بين الطرفين ، حيث لا ينطبق الحياد السياسي المفترض في أداء المؤسسة العسكرية لدورها على النموذج الإسرائيلي، حيث يعتبر الجيش الاسرائيلي المؤسسة الوحيدة في اسرائيل التي طورت بصورة منهجية ومستمرة مبادئ عمل جماعية ، ومن ثم كفلا له مزاياه التنظيمية النوعية في وضع سياسي راسخ في مواجهة المؤسسات المدنية الأمر الذي انعكس على اعطاء دور كبير في عملية صنع السياسة الدفاعية، بالإضافة إلى استمرار شغل القادة العسكريين في اسرائيل لمناصبهم وعدم تأثرهم بالتوازنات

---

[40] عودة، جهاد (2015) دور الجيش في النظام السياسي الاسرائيلي، دار المكتب العربي للمعارف، القاهرة، ص16.

[41] خلف، نصر الدين (2012) دور المؤسسة العسكرية الاسرائيلية في صناعة القرار السياسي الخارجي (السلطة الفلسطينية ولبنان- نموذجا (2000-2009)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة.

السياسية المعقدة والتي أدت إلى تغير القادة السياسيين بصورة متكررة وخاصة رئيس الوزراء ووزير الدفاع خلال مدة قصيرة نتيجة عدم استقرار الحكومات الائتلافية المتعاقبة من جهة وافتقادهم لثقة الرأي العام الاسرائيلي من جهة أخرى[42].

يتجاوز الارتباط بين أنماط العلاقات المدنية العسكرية والسياسة الدفاعية الإسرائيلية النماذج النظرية المتداولة في الأدبيات ليؤسس لنموذج ذي خصوصية واضحة لا يقوم على المقولات الشائعة حول الشراكة المدنية العسكرية المتكافئة أو نموذج "الدولة الحامية ، ليرتبط بنموذج الشبكة الأمنية الذي يضمن تحليل التلاقي والتضاد في مصالح الأطراف، فالمؤسسة العسكرية في إسرائيل تتمتع بمكانة مركزية في عملية صنع السياسة الدفاعية لكنها ليست الفاعل الوحيد أو الأهم وتظل مصالحها ضمن مصالح متعددة متعارضة تنتمي لقوى سياسية واجتماعية قادرة على التأثير على النظام السياسي في ظل آليات للسيطرة المدنية تعمل بكفاءة متفاوتة في كبح جماح النفوذ العسكري.

لذا يمكن اعتبار العلاقات المدنية العسكرية في اسرائيل أقرب إلى اتجاهات تحليل الاندماج المدني العسكري بالنظر إلى غياب الحدود الفاصلة بين المدني والعسكري في الحالة الإسرائيلية وافتقاد العلاقات المدنية العسكرية في إسرائيل لأطر قانونية واضحة تحدد دور المؤسسة العسكرية في النظام السياسي على الرغم من الدور المركزي للمؤسسة العسكرية في تأسيس الدولة وتوطيد أركانها وصهر القوميات المختلفة في إطارها فضلاً عن أدائها لوظائف مواجهة التهديدات الداخلية والخارجية والتنشئة السياسية والتجنيد السياسي والمجتمعي[43].

---

[42] مصطفى، نادية وآخرون (2010) القيم في الظاهرة الاجتماعية، الدورة المنهجية في كيفية تفعيل القيم في البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية –جامعة القاهرة، ص499.

[43] يونس، محمد (2017) اندماج متصاعد: إشكالية العلاقات المدنية العسكرية في اسرائيل، موقع المجد الاخباري، ص4 https://almajd.ps/news

لم يقتصر دور المؤسسة العسكرية الإسرائيلية وتأثيرها في الحياة السياسية، على التدخل (وأحيانًا الحسم) في مسائل ميزانيات «الدفاع» فحسب، أو التدخل في مجال المشاركة النشطة في إدارة الحروب؛ وإنما يتعدى ذلك إلى تقرير الاستراتيجيات السياسية وتحديد «أهداف القتال» نيابة عن القيادة السياسية، والمتتبع لمسار نشأة هذه المؤسسة، والذي يعود إلى مرحلة ما قبل قيام إسرائيل، يلحظ أن دورها لا يقتصر فقط على الجيش والقوات المسلحة، مثل أي دولة طبيعية أخرى؛ وإنما يتعداهما ليشمل عدة مؤسسات داخل المجتمع الإسرائيلي، كوزارة الدفاع، ومجموعة المؤسسات المرتبطة بها، كالأجهزة الأمنية وحرس الحدود، وأجهزة المخابرات العسكرية والسياسية، ومعاهد الدراسات الاستراتيجية، والصناعات العسكرية، حيث تتمتع المؤسسة العسكرية بدرجة كبيرة من التكيف والاستقلالية[44].

وبناءً على هذا الاندماج لا تعتبر المؤسسة العسكرية الإسرائيلية، كياناً مستقلاً عن الإطار السياسي والاجتماعي والاقتصادي في إسرائيل، فهي تستمد من هذا الإطار جذورها التاريخية ومقومات بقائها وحدود تطلعاتها والإطار الطبيعي لهذه المؤسسة ، حيث هناك صلة جوهرية بين الجيش والنظام السياسي في إسرائيل فهو دعامة النظام السياسي في وظائفه الأساسية بجانب الأدوار الاجتماعية والاقتصادية المختلفة التي يلعبها في العلاقات المتشابكة مع الدولة الإسرائيلية بكافة مؤسساتها وأيضاً مع المجتمع الإسرائيلي من حيث الدور المدني للجيش وعسكرة الاقتصاد وتنامي المجتمع الصهيوني العسكري ودور المؤسسة العسكرية في صنع القرار السياسي[45].

---

[44] عبد الرحمن، أسعد (2012) دور المؤسسة العسكرية الاسرائيلية في السياسة، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، ص2.

[45] عدوان، بيسان (2000) مختارات اسرائيلية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 70، السنة 6، ص76.

كما تعد العسكرية من أبرز سمات النظام السياسي الاسرائيلي فهي[46]:

1. اتجاه عام يعد الحرب والإعداد لها أداة رئيسة للسياسة الخارجية وينظر إلى الخدمة العسكرية كشرف للمواطن والمجتمع، حيث تمجد الشجاعة الشخصية وروح المغامرة.
2. تعزيز الروح العسكرية والنزعة للاحتراف العسكري، وشيوع الأحاسيس والمثل العسكرية بين الناس والميل نحو اعتبار الكفاءة والفعالية العسكرية كمصلحة عليا للدولة.
3. الروح الحربية أو سياسة الاستعداد العسكري العدواني.
4. نشر الروح العسكرية في المجتمع والمذهب المحبذ للتسلط العسكري.
5. مذهب أو نظام يمجد الحرب ويعطي الأولوية في المجتمع وفي الدولة للقوات المسلحة ومن ثم فهو يعلي من قيمة أو يرفع من شأن طبقة المؤسسة العسكرية داخلياً أو خارجياً.

لقد تعدى دور المؤسسة العسكرية في إسرائيل على الجيش والإجراءات العسكرية، ليشمل كذلك التأثير والتدخل في مؤسسات سياسية ومجتمعية، وصلت لدرجة التأثير المباشر في مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني التي هي على صلة وثيقة بالحياة السياسية في إسرائيل لاسيما في ظل غياب رقابة داخلية أو خارجية على الجيش، مما دفع الكثير من المتخصصين لوصف ظاهرة التداخل بين السياسي والعسكري في إسرائيل بالقول، إن إسرائيل هي (الدولة القلعة) أو (الدولة العسكرية)، أي أن نموذج الحكم فيها سياسي هو نموذج (المركب الصناعي العسكري) و(النموذج الوظيفي)، الذي يعكس مدى تأثير العسكري في المستوى السياسي،

[46] المومني، محمد، شلبي، سعد (2012) المؤسسة العسكرية في النظام السياسي الاسرائيلي، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ص35.

وذلك رغم إعلان بن غوريون أول رئيس وزراء لإسرائيل أن الجيش لا يقرر السياسة ولا النظام ولا القوانين ولا القرارات المتعلقة بالحرب والسلام[47].

لقد جاء هذا التداخل بين الجيش والسياسة نتيجة عدم وجود قانون شامل للمؤسسة العسكرية ينظمها ويحدد العلاقة بينها وبين مؤسسات الدولة السياسية، الأمر الذي مهد الطريق أمام اشتراكها في عملية صنع القرار السياسي ولقد حقق بن غوريون سيطرة قوية على الجناحين المدني والعسكري في الدولة وذلك من خلال إشغاله لمنصبي رئيس الوزراء ووزير الدفاع (1948 . 1954 و1955 . 1963) متجاوزاً في ذلك الدور الذي حدّده هو للجيش عشيّة قيام الدولة.

وقد تمكّن بن غوريون من فرض سيطرته تلك من خلال[48]:

1. تعيين ضبّاط موالين لحزبه (حزب عمال اسرائيل) في المناصب الحيوية في الجيش.
2. نشر مبادئ وأفكار "مايايّ" في الجيش.
3. اختيار جنرالات متقاعدين لمناصب سياسية بارزة في المايايّ.
4. قيام بن غوريون بتكوين نخبة صغيرة من العسكريين والمدنيين عهد إليهم اتخاذ القرارات الاستراتيجية في سرية تامة وبعيداً عن الكنيسة والحكومة.

لقد حاول بعض الباحثين والأساتذة الإسرائيليين في مواجهة نموذج الدولة – القلعة تقديم نموذج "الشعب المسلح" وذلك لتشخيص العلاقات بين الجيش والمجتمع في حالة مشاركة المواطنين في الجهد العسكري عند أعلى نقطة ممكنة، حيث يعد هذا النموذج هو الأقرب من وجهة نظر هؤلاء

---

[47] البهنسي، أحمد (2019) حكم العساكر: الديمقراطية الاسرائيلية في قبضة الجنرالات، موقع اضاءات، ص2.
https://www.ida2at.com/israeli

[48] مرتضى، احسان (2001) العسكريتاريا الاسرائيلية ودور العلاقات بين العسكريين والمدنيين في إدارة سياسة الدولة، مجلة الجيش اللبناني، العدد 35، يناير 2001 ص3.

الباحثين للدولة الإسرائيلية، فهذه الدولة في حالة حرب مستمرة واستعداد دائم للحرب وهو ما عبر عنه قانون الخدمة العسكرية في أغسطس عام 1949، والذى ركز على أن الهدف منه إعداد الشعب كله للقتال عند الضرورة، حيث استمرت هيمنة «النموذج الوظيفي» في تفسير علاقة المستوى العسكري بالمستوى السياسي في إسرائيل حتى النصف الأول من الثمانينات.

وقد ساهمت عوامل عديدة في إزاحة هذه الهيمنة من بينها «التقصير» في حرب أكتوبر عام 1973، وغموض العلاقات والمسئوليات بين الجانب العسكري والمستوى السياسي الذى كشفت عنه لجنة «أجرانات»، التي وصفت تقريرها لتفسير أسباب التقصير في الحرب وغياب تحديد الصلاحيات في المجال الأمني، ويضاف إلى هذه العوامل نتائج انتخابات 1977 وسقوط حزب العمل وصعود الليكود إلى الحكم، والذى أنهى احتكار حكومة العمل لمنصبي وزير الدفاع ورئيس الحكومة وعززت حرب لبنان عام 1982 من محصلة هذه العوامل وتأثيرها في ظهور مداخل جديدة لتفسير علاقة المستوى المدني بالمستوى العسكري في إسرائيل، وقد أفضت محصلة هذه العوامل إلى ظهور «نموذج الشراكة» بين المؤسسة العسكرية والمستوى السياسي في عملية صنع القرارات، التي تتعلق بالأمن القومي[49].

وقد جاء مؤيداً لنظرية الاندماج بين السلطتين تعبير دان هوروفتش "الجيش المدني في مجتمع نصف عسكري"، ولا يمكن القول بإن المؤسسة العسكرية سوف تقوم بالانقلاب على السلطة المدنية بل بالعكس نجد ان المسيرة معكوسة فهناك اتساع في التدخل المدني في المجال العسكري[50].

---

[49] محمد، عبد العليم (2015) الجيش والسياسة: نموذج الحالة الاسرائيلية، صحيفة البيان، ص2.
https://www.albayan.ae/opinions/articles

[50] كوهين، ستيورات، التغير في منظومة العلاقات بين المستوى المدني وبين الجيش في إسرائيل، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ص37-38.

الفصل الثالث: العسكرة السياسة

نظام الحكم في إسرائيل نظام ديمقراطي برلماني يماثل النظم الغربية، وليس لها دستور مكتوب بل مجموعة قوانين ونظم صيغت وأُقرت بواسطة الكنيست بهدف إحداث نوع من المرونة والحرية اللازمة لتنفيذ مخططاتها التوسعية وأهم مرتكزات سياستها ما يلي:

1. ارتباطها بحليف استراتيجي قوي، ويتمثل ذلك حالياً بعلاقاتها المميزة مع الولايات المتحدة الأمريكية، مع إدامة علاقات جيدة مع الدول المؤثرة في العالم.

2. السعي لبناء علاقات مع دول الإقليم وإبرام المعاهدات معها.

3. كسب تأييد ودعم الرأي العام العالمي من خلال استغلال تأثير اللوبي الصهيوني بما يخدم مصالحها ويحقق أهدافها في مختلف المجالات.

4. تحتل المؤسسة العسكرية مركز الصدارة في التأثير على القرارات السياسية للدولة بسبب العوامل التالية:

(1) عززت الحالة الأمنية من ولاء واحترام المجتمع الإسرائيلي للمؤسسة العسكرية مما فرض ثقل للقيادات العسكرية في مواجهة القيادات السياسية.

(2) ساهمت انتصارات المؤسسة العسكرية في خلق الفرصة أمام قياداتها لتولي المناصب السياسية المؤثرة في صنع القرار.

المبحث الأول: تأثير الجيش على عملية صناعة القرار السياسي في اسرائيل

تُعدّ عملية صنع القرار في إسرائيل عملية معقدة ومتدرجة إلى حد كبير، تخضع لعوامل مختلفة وتحكمها المكانة الشخصية بدرجه كبيرة، كما أنها تتأثر بالمؤسسات والأفراد ذوي النفوذ

من خارج الإطار الرسمي لصناعة القرار كما تتأثر بالبيئة الخارجية المعقدة التي تحيط بإسرائيل، وتلعب الدوائر العسكرية والمؤسسات الأمنية دورًا بارزًا في صناعة القرار الإسرائيلي، لا سيما وأن بنية المجتمع وهيكلته عسكرية إلى حد كبير في إسرائيل، فضلاً عن تنامي الهواجس الأمنية التي تؤثر على القرارات الاستراتيجية التي يتم اتخاذها وتحدد مسارها المستقبلي، وتستمد الدوائر العسكرية قوتها في القرار الإسرائيلي من بوابة الضرب على الوتر الحساس المتمثل في زعم أن إسرائيل واحة الأمان في بحر الاضطراب والفوضى، ومن البديهي أن تنفيذ هذه المهمة يحتاج إلى منح الكوادر الأمنية الإسرائيلية نفوذًا واسعًا[51].

المؤسسة العسكرية الاسرائيلية تتمتع باهتمام كبير من قبل الباحثين في النظام السياسي الاسرائيلي من جهة، والدارسين لطبيعة وجذور الصراع العربي ـــــ الاسرائيلي من جهة اخرى، ذلك ان طبيعة اسرائيل منذ قيامها عام 1948 قائمة على التوسع والاحتلال، وبالطبع كانت المؤسسة العسكرية الاسرائيلية هي الاداة الابرز في هذا التوسع والاحتلال، مما أدى الى ان تصبح هذه المؤسسة ذات شأن كبير واهمية متعاظمة في اسرائيل زاد من هذه الاهمية طبيعة العقيدة اليهودية التي تمجد التفوق العسكري حتى اصبح الفرد يعد اعداداً عسكرياً منذ صغره ليصبح فيما بعد ـــــ سواء في حياته المدنية أم العسكرية ـــــ مستعداً متى وجدت الحاجة الى استدعائه للخدمة العسكرية، حيث أصبحت المؤسسة العسكرية الاسرائيلية من اهم المؤسسات في النظام السياسي الاسرائيلي، واصبح الانفاق العسكري من أهم ابواب الميزانية السنوية، فضلاً

[51] الجندي، كريم (2011) صناعة القرار الاسرائيلي: الآليات والعناصر المؤثرة، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت ص2.

عن ذلك فقد اصبحت المؤسسة العسكرية الاسرائيلية تؤدي ادواراً سياسية واجتماعية، تتجاوز دورها العسكري التقليدي الموجود في الدول الاخرى[52].

دور هيئة الأركان في صناعة القرار السياسي

تعتبر هيئة الأركان هي أعلى جهاز عسكري فني في اسرائيل، والتي تتكون من قيادات للتصنيفات المقاتلة والخدمات الإدارية والمنظمات شبة العسكرية، ويتولى رئيس أركان الجيش الاسرائيلي قيادتها، حيث يعتبر القائد العسكري الأعلى للقوات المسلحة ويحمل رتبة جنرال (راف الوف) ويتم تعيينه في جلسة للحكومة بالاعتماد على توصية وزير الدفاع، ليتولى مهام قيادة الجيش لمدة 3 سنوات، وقد تمتد إلى اربعة، ويندرج تحت إمرته شعبة الأركان العامة المشرفة على القطاعات العسكرية وشعبة العمليات والتخطيط وغيرها من فروع القوات المسلحة[53]، ويظهر مشاركة رئيس هيئة الأركان بمشاركته الفعالة في وضع التقديرات الاستراتيجية والتي تصبح السياسة العليا للدولة، كما يتم الاعتماد على خطة العمل التي تضعها هيئة الأركان اللازمة لصانعي القرار والتي يعتمد عليها السياسيين، ويظهر هنا قدرة الجيش في تقديم اجابة واضحة وبلغة مفهومة، كما أن رئيس الأركان يحضر معظم جلسات الحكومة ويعتبر مستشار تُعتمد معظم القرارات الحكومية بناء على رؤية رئيس الأركان ومشورته وبشكل كبير[54].

---

[52] كربيت، محمد (2007) دور المؤسسة العسكرية في النظام السياسي الإسرائيلي بعد عام 2006، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بين النهرين، ص12

[53] حمدونة، رأفت (2011) قانون التجنيد، القدرات العسكرية والوحدات الخاصة في اسرائيل، مركز الاسراء للدراسات https://alasra.ps/ar/index.php?act=post&id=14333

[54]طوف، ايمري (2004) البعد الاقتصادي في علاقات المستويين المدني والعسكري، المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية، مدار، رام الله، ص76.

دور وزير الدفاع الاسرائيلي في صناعة القرار السياسي

يشكل وزير الدفاع في إسرائيل محورا أساسياً في خط التماس ما بين المستوى المدني والمستوى العسكري، حيث تعينه الحكومة وزيراً على الجيش، وبهذا المعنى فهو يمثل رسمياً سلطة الحكومة على الجيش، ويخضع رئيس الأركان رسمياً له، وأعطت محورية الأمن في اسرائيل وزير الدفاع قوة كبيرة تتجاوز الوصف الوظيفي له، فمن يصل لهذا المنصب يكون له مركزية في حزبه، وله تاريخ عسكري مشهود له في اسرائيل، حيث يشترك وزير الدفاع في صياغة الاستراتيجية العليا في الدولة والتي تتضمن[55] :

1. الاستراتيجية العسكرية للجيش.
2. الاهتمام بتوفير كافة الامكانيات لإنجاح وتمكين وزارة الدفاع.
3. العمل على حشد القدرات الاقتصادية والبشرية والإعلامية.
4. توفير كافة وسائل الضغط لتحقيق الهدف السياسي.
5. يساهم وزير الدفاع بالاشتراك مع رئيس الأركان بحل المشاكل اللوجستية والميزانيات وتوفير السلاح وحل الاشكاليات مع الحكومة.

دور الاستخبارات العسكرية في صناعة القرار السياسي

تعرف الاستخبارات العسكرية أيضا باسم " أمان " وتخضع لقيادة هيئة الأركان الاسرائيلية، وتقوم برفع تقارير استخباراتية مفصلة إلى رئيس الوزراء وتستخدم في المستويات التكتيكية والميدانية والإستراتيجية العسكرية، ومنها التقارير اليومية عن مخاطر الحرب، وعن قدرات وقوات الخصم،

---

[55] بشارة، عزمي (2005) من يهودية الدولة حتى شارون، دراسة في تناقض الديمقراطية الاسرائيلية، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، ص97.

ومعلومات عن مواقعه العسكرية والإستراتيجية، وتحركات جيوشه، مستخدمةً في عملها وسائط وأجهزة الكترونية للتنصت على اتصالات الخصم، ومعدات المراقبة كالطائرات بلا طيار والاقمار الصناعية لمراقبة منشآت الخصم وتحركاته، ويظهر دورها في القرار السياسي في ما تقدمه الاستخبارات من تقييمات استخبارية تقوم عليها معظم السياسات في اسرائيل، من منطلق الحالة الأمنية المتطورة التي تعيشها اسرائيل على الدوام، فتعميم المعلومات الاستخباراتية التي تريد الاستخبارات ايصالها أو تسريبها لكل مستويات الدولة، تعمل على توجيه السياسية لدى صناع القرار، ويعمل في مركز الأبحاث التابع لأمان 600 شخص في عام 2003، منهم 200 باحث متفرغ، بينهم 120 باحثًا متخصصًا في مجالات البحث العسكري والاستخبارات العسكرية، و80 باحثًا منهم متفرغون للبحث في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية، أمّا الباقون فيعملون في جمع المعلومات وتوثيقها وفي مجالات أخرى مرتبطة بالبحث[56] .

دور جهاز الأمن العام في صناعة القرار السياسي

يعرف جهاز الأمن العام الاسرائيلي باسم (شاباك)، ويعتبر خط الدفاع الأول، يأتي بعده الموساد ثاني الأجهزة الاستخباراتية من حيث الحجم والكلفة المالية، ويبرز دوره في[57]:

1. إدارة شبكات التجسس في كافة الأقطار الخارجية، وزرع عملاء، وتجنيد المندوبين في كافة الأقطار.

[56] محارب، محمود (2011) عملية صنع قرارات الأمن القومي في اسرائيل وتأثير المؤسسة العسكرية فيها، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،ص2

[57] عقيلي، بدر (2009) الموساد، الشاباك، أمان، وأسلحة الدمار الشامل، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان، ص13.

2. إدارة فرع المعلومات العلنية الذي يقوم برصد مختلف مصادر المعلومات التي ترد في النشرات والصحف والدراسات الأكاديمية والإستراتيجية في أنحاء العالم.

3. وضع تقييم للموقف السياسي والاقتصادي للدول العربية، مرفقًا بمقترحات وتوصيات حول الخطوات الواجب إتباعها في ضوء المعلومات السرية المتوافرة .

كما يقوم الشاباك بالتعرف على وجهات نظر التنظيمات السياسية بشأن التطورات السياسية في المنطقة، وجمع المعلومات عن رأي هذه التنظيمات والجماعات بشأن تحركات سياسية وخطط يمكن تنفيذها في المستقبل، وشكل الردود ووجهات النظر بشأنها والتي تعتبر الأرضية المعلوماتية التي تبنى عليها السياسات المدنية والعسكرية التي تهتم بالدائرة الأمنية الأولى التي تعتبر دائرة صنع القرار وخاصة في الموضوع الفلسطيني[58].

دور جهاز الأمن الخارجي في صناعة القرار السياسي

يعرف جهاز الأمن الخارجي باسم "الموساد" يقع ضمن مهمات الموساد مراقبة وجمع المعلومات، والقيام بالمهمات السرية، وعمليات التخريب التي تمارس ضد المصالح الإسرائيلية، مع التركيز على الدول والمنظمات العربية حول العالم، مع أن عناصر الموساد تنشط في دول الاتحاد السوفيتي سابقاُ وفي دول الغرب والأمم المتحدة، ويبرز دور "الموساد" في صناعة السياسة الاسرائيلية في اعتماد صاحب القرار الاسرائيلي على معلومات الاستخبارات، حيث يتأثر بحدود التقدير والتحليل الاستخباري وقدرات ردة الفعل لهذه الأجهزة، وتعتبر هذه مسالة ذات أهمية حيوية

[58] المصري، محمد (2008) نظرية الأمن الاسرائيلي، المركز الفلسطيني للبحوث والدراسات الاستراتيجية، رام الله، ص86.

بالنسبة لصانعي القرارات السياسية، لذلك ترتبط نظرية الاستخبارات الإسرائيلية في تقديم التقديرات الاستخبارية لصانع القرار السياسي دائما بمواقف ثلاثة وهي[59]:

1. قيام الاستخبارات بقراءة القرارات المتخذة من قبل الجانب السياسي، وذلك بصورة صحيحة وفي الوقت المناسب.

2. تقوم الاستخبارات بتحديد ردود الفعل المحتملة والممكنة تجاه موقف معين وأي من هذه الردود هو الأكثر احتمالاً.

3. ينبغي على الاستخبارات تحديد بداية أي عملية وان تراقب عن كثب تطورها وان تعرف في وقت مبكر لحظة القرار.

ومن هنا يتوضح لنا أن المؤسسة العسكرية والأمنية تمتلك السيطرة التامة على المعلومات الاستخباراتية، وهو الأمر الذي يجعل للجنرالات العسكرية قوة نافذة في صناعة القرار، لا سيما وأن إعلان القرارات يعتمد بشكل أساسي على المعلومات التي يتم توفيرها إلى القيادة السياسية عبر الدوائر العسكرية المختلفة، كما تسيطر المؤسسة العسكرية على عملية التخطيط الاستراتيجي من خلال دائرة التخطيط والسياسة التابعة لها، حيث تعتبر تلك الدائرة ذراع القيادة العسكرية لبسط النفوذ على الحكومة وداخل الدوائر السياسية التي تشارك في صناعة القرار وعلى ضوء عدم خضوع المؤسسة العسكرية للحكومة المدنية تغيرت العلاقة بين الجيش ووزارة الدفاع، وبدلاً من أن يصبح الجيش خاضعاً للوزارة أصبح طرفاً يكمل عمل وزارة الدفاع، ويعود ذلك للقرار الذي أصدره ديفيد بن غوريون بفصل المؤسسة العسكرية عن وزارة الدفاع، وقد ساهمت بنية المؤسسة العسكرية الكبيرة والموحدة في تعزيز نفوذها في عملية صنع القرار الإسرائيلي خاصة في ظل انقسام وتفكك الدوائر السياسية الحكومية، فضلاً عن أن ضعف التيارات السياسية والحزبية في إسرائيل منح المؤسسة العسكرية مزيدًا من القوة قياسًا بالدوائر السياسية [60].

---

[59] الجبوري، عبد الوهاب (2008) دور الموساد وأجهزة الأمن والاستخبارات الاسرائيلية في صناعة القرار الاسرائيلي (تصفية القيادات الفلسطينية نموذجاً)، مجلة الحوار المتمدن، العدد2350، ص6.

[60] عدوان، عدنان (2017) الفشل الأمني في المؤسسة العسكرية الاسرائيلية، مجلة الوحدة الإسلامية، السنة 16، العدد183.

تعتبر طبيعة العلاقة بين وزارة الدفاع والحكومة من أهم المشـــاكل التي تواجه صـــناعة القرار في اسـرائيل، حيث يتمتع رئيس الأركان في الجيش الاسـرائيلي بتأثير بالغ في قسـم كبير من جلسات الحكومة، كما يلاحظ التداخل الكبير بين المستويين السياسـي والعسكري، مما يخلق نوع من الأفضلية للمستوى العسكري على حساب المستوى السياسي[61].

كما أن المؤسسة الأمنية في اسرائيل لا تقرر فقط السياسات وتنفذها، بل إنها ترفض في كثير من الأحيان تطبيق التعليمات المباشرة الصادرة عن الحكومة بشكل واضح، ناهيك عن التأثير على دوائر صنع القرار السياسي في الدولة، إلى جانب ذلك فإن الأجهزة الأمنية الإسرائيلية تلعب دورا واضحا وجلياً في الشؤون الداخلية للأحزاب السياسية، بما يتناسب مع تطلعات قادتها المستقبلية[62]، وعلى سبيل المثال إذا أرادة السلطة السياسية الإسرائيلية تنفيذ قرار سحب قوات من بعض الأراضي المحتلة فإن مثل هذا القرار قد يواجه بالرفض من قبل المؤسسة العسكرية.

ويظهر حجم التأثير الحقيقي للمؤسسة العسكرية في نظام السلطة السياسية في صورتين[63]:

الأولى: تشارك المؤسسة العسكرية في رسم السياسات الراهنة والمستقبلية المتعلقة بموضوعي الأمن والدفاع وكلاهما موضوع أساسي في إسرائيل وكل القضايا الأخرى تخضع بصورة كلية تقريبا لضرورات هذين الموضوعين على النحو الذي تقرره المؤسسة العسكرية.

الثانية: كون قادة المؤسسة العسكرية يلعبون دورا في قرارات المجلس الوزاري المصغر (الحكومة الأمنية) سواء من خلال عضوية وزير الدفاع أو مشاركة رئيس الأركان وقادة الأسلحة والأجهزة بصفة استشارية.

---

[61] الحنفي، ناصر (2014) دور الرأي العام الاسرائيلي في صناعة القرار السياسي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، ص67.

[62] النعامي، صالح (2004) اسرائيل يملكها جيش، موقع الجزيرة https://www.aljazeera.net/opinions .

[63] بيري يورام (2007) النخبة العسكرية الجديدة في إسرائيل: لماذا يعتبر فهم النخبة العسكرية أمرا مهما. في: قضايا إسرائيلية. العدد 28، تشرين ثاني 2007، ص57.

وتبرز الأسباب وراء قدرة المؤسسة والقيادة العسكرية في عملية صناعة القرار السياسي في[64]:

1. تمتلك المؤسسة الأمنية والعسكرية سيطرة تامة على المعلومات الاستخباراتية التي يتلقاها الجسم السياسي، مما يتيح للجنرالات في قيادة الاستخبارات العسكرية وغيرها من الوكالات الاستخباراتية مدخلاً حصرياً للاطلاع على الوضع الأمني الذي يحدد بشكل نهائي الطريقة التي تفهم بها الطبقة السياسية الاسرائيلية العالم من حولها، كما ان الاستخبارات العسكرية هي الجهة المسؤولة عن اصدار التقييم الاستخباراتي القومي السنوي الذي يعد التقييم السياسي العسكري الشامل، وفي العديد من المجالات فإن الجيش الاسرائيلي هو الكيان الأساسي القادر على توفير المعلومات والتحليلات، وتقديم المشورة لرئيس الوزراء والحكومة
2. تسيطر القيادة العسكرية على عملية التخطيط الاستراتيجي من خلال دائرة التخطيط والسياسة التابعة لها، حيث تعد هذه الدائرة لاعباً أساسياً على مستوى الحكومة، ولا تكتفي بالتخطيط للقيادة العسكرية فقط، بل أنها تساهم في التخطيط الاستراتيجي السياسي العسكري وخدماتها تأتي في كثير من الأحيان لحاجات رئيس الوزراء ووزير الدفاع والحكومة، مما يحول العقيدة العسكرية إلى سياسات تؤثر بشكل مباشر على عملية صناعة القرار، كما ان قائد الجيش يعمل على تزويد الحكومة بسياسات مفصلة تتخطى حدود التكتيك العسكري لتصل إلى الخطط السياسية.
3. لقد أدى عدم خضوع المؤسسة العسكرية الاسرائيلية للحكومة المدنية إلى تغير طبيعة العلاقة بين الجيش الاسرائيلي ووزارة الدفاع، فبدل أن يكون الجيش الاسرائيلي خاضعاً لوزارة الدفاع، فقد أصبح كل واحد منهما يكمل الطرف الآخر.

---

[64] الجندي، كريم (2011) صناعة القرار الاسرائيلي: الآليات والعناصر المؤثرة، مركز الزيتونة للدراسات، بيروت، ص105.

4. ترافق عدم توافر آلية مدنية قوية للحكومة لتقييم السياسات وتقييم أداء الاستخبارات العسكرية، مع تقليص الكنيست من استقلالية لجنة الدفاع والعلاقات الخارجية، وزاد انشغال أعضاء لجنة الدفاع والعلاقات الخارجية بالأنشطة الحزبية الداخلية من عجز لجنة الدفاع والخارجية عن القيام بمهامها.

كما أسهمت عوامل عديدة في تنامي دور المؤسسة العسكرية، تكمن في حالة إسرائيل الأمنية، والعقيدة الصهيونية والتراث الثقافي اليهودي اللذين يركزان على أهمية القوة والقتال في تحقيق الأهداف الصهيونية، مثلما يضفيان أهمية كبيرة للقوة والنخب العسكرية في إدارة الصراع، إضافة إلى تفكك المجتمع الإسرائيلي وعدم تجانسه، والصلاحيات الواسعة الممنوحة للمؤسسة العسكرية لمواجهة الأزمات[65].

المبحث الثاني: عسكرة النخب السياسية

غلب على النظام السياسي في اسرائيل بشكل عام مسحة عسكرية طاغية تضرب بجذورها شتى أرجاء هذا النظام، وتنتشر بكافة مؤسساته وأركانه وتسيطر بتاثيرها على الثقافة والأفراد مهما اختلفت مواقعهم ومراكزهم الاجتماعية الأمر الذي أوصل الحالة إلى تحول جميع الموارد والإمكانيات وتوجهها بشكل كامل نحو الوجهة العسكرية[66]. وتعتبر المؤسسة العسكرية في اسرائيل هي الحاضنة الرئيسية للقيادات السياسية التي تتبوأ المناصب السياسية العليا والمناصب القيادية المهمة في اسرائيل، وذلك لانفرادها عن غيرها من دول العالم بالانتقال السهل الذي يحصل بشكل

---

[65] بركات، نظام (2007) دور المؤسسة العسكرية والدينية في صناعة السياسة الإسرائيلية، دار الجليل للنشر، عمان، ص16.

[66] الكيالي، عبد الحميد (2008) اسرائيل ومستقبلها حتى عام 2015، مركز دراسات الشرق الأوسط، ص234.

سريع من المستوى العسكري إلى المستوى السياسي، حيث وصل إلى السلطة عدد من الجنرالات السابقين في الجيش إلى رئاسة الحكومة منهم "إسحاق رابين ويهود بارك، وارائيل شارون"[67]، كما شغل عدد من الجنرالات منصب وزير ونائب في الحكومات الاسرائيلية وتولى عدد كبير منهم عضوية الكنيست، كما أفرزت المؤسسة العسكرية نخباً سياسية لعبت دوراً في السلطة التنفيذية والهيئات التمثيلية وفي الأحزاب والحركات السياسية الاسرائيلية، حيث يظهر الوضع السياسي داخل المؤسسة العسكرية وتأثيره عليها من خلال اشتراك الجيش في عمليات التصويت لصلح الحزب الذي يؤمن له، ومن خلال تسريح كبار الضباط من الخدمة العسكرية على الأحزاب السياسية من خلال تسريح كبار الضباط من الخدمة العسكرية بين سن الأربعين وسن الخامسة والأربعين وانتقال هؤلاء بعد التقاعد إلى الخدمة المدنية ومنها إلى الأحزاب السياسية[68].

لقد ساعدت العديد من العوامل على إدخال العسكريين إلى مراكز القوى الحزبية والسياسية من أبرزها[69]:

1. الارتباط الكبير بين الحياة السياسية والعسكريين، والذي أوجدته الظروف الأمنية في اسرائيل، حيث أضحى التداخل بين النشاطات العسكرية وكافة مجالات الحياة المدنية قائماً منذ قيام الدولة، كما أدى إلى تدعيم وجود مراكز القوى العسكرية في مواجهة القيادات السياسية وفي تقوية موقفهم في امتلاك القوة على حساب قيادات الأحزاب باعتبار أنهم يمثلون التفكير الاستراتيجي الذي تتطلبه ظروف الواقع الأمني في اسرائيل.

---

[67] امركز الدراسات والبحوث (2004)، رؤساء الحكومات الإسرائيلية، الجزيرة نت،

[68] سيدي أحمد، (2004) الأحزاب السياسية الإسرائيلية، الجزيرة نت

[69] المومني، محمد ، شلبي، سعد (2012) المؤسسة العسكرية في النظام السياسي الاسرائيلي، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان ص177.

2. المساهمات المتكررة للمؤسسة العسكرية في انتصارات الحروب التي شنتها ضد العرب، مما أوجد حالة من الكاريزما حول القادة العسكريين باعتبارهم يمثلون المصلحة القومية لإسرائيل، في حين كانت النظرة على القيادات الأمنية بأنها ذات مصالح وقتية، وتغيرت النظرة للقيادات العسكرية لتكون مثال على الإدارة الناجحة التي تتمتع بالكفاءة والخبرة والانضباط، الأمر الذي اتاح لها الفرصة لتولي المناصب العليا في الدولة.

3. أصبحت النظرة للمؤسسة العسكرية على أنها تعمل على صهر كافة فئات المجتمع من أجل ايجاد الإنسان الذي يؤمن بالولاء للمجتمع، فكان ظهور العديد من مراكز القوى العسكرية على اعتبارها ممثلة للشعب الاسرائيلي.

ولقد تشكلت شخصية النخب السياسية العسكرية وفق التنشئة الاجتماعية، والثقافة السياسية التي تأسست من خلال التراث الديني و الايديولوجيا الصهيونية، ونتيجة الحالة التي أوجدت إسرائيل ذاتها، وحروب البقاء، مما أوجدهم في عسكرة مجتمع بشكل دائم، كما أدت طبيعة الخدمة العسكرية في إسرائيل، لحركة كبيرة وحيوية في جميع أنحاء التسلسل القيادي العسكري، كما أن نظام الاحتياط، والتقاعد للضباط في أوائل الأربعينيات من العمر يعمل حركة انتشار للعسكريين في المجتمع المدني ويؤدي لصبغه بالأفكار، والقيم، والسلوكيات العسكرية، ومعظم العسكريين خاصة الضباط يتم تأهيلهم ليكونوا في محاور فاعلة ومنتجة في المجتمع الإسرائيلي وبالضرورة سيخدم المؤسسة العسكرية التي انتمى إليها،

مما أفرزت خصوصية للشخصية العسكرية الإسرائيلية أهمها[70]:

[70] خلف، نصر الدين (2012) دور المؤسسة العسكرية الاسرائيلية في صناعة القرار السياسي الخارجي (السلطة الفلسطينية ولبنان- نموذجاً 2000-2009)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، ص 133.

1. الاعتقاد أنه تتمثل في شخصيته السلطات الثلاث كامتداد نفسي لعمله في العسكرية، ويؤكد ذلك ممارسة المؤسسة العسكرية للحكم في المناطق لمحتلة؛ فهي تقوم بوظيفة السلطات الثلاث مضافا لها السلطة الرابعة، من خلال الناطق باسم الجيش.
2. وضوح التمايز الطبقي بين طبقات الجيش، مما يؤدي إلى فرض وجهة النظر على من هو أدنى.
3. الثقة الزائدة، والإحساس المفرط لأمن إسرائيل المبني على الإخلاص المتناهي للدولة.
4. الجدية العسكرية أساسا مع المرونة التكتيكية، والمقدرة على اتخاذ القرار بمبادرة عالية، تحقق له الانجاز العاجل.

تبرز عسكرة النخب في الوظائف السياسية في اسرائيل بسيطرة الجيش ممثلة بالجنرالات الإسرائيليين السابقين حيث أنه من ضمن 29 حكومة تعاقبت على ولاية منصب رئيس الوزراء الإسرائيلي منذ إنشاء دولة إسرائيل عام 1948، مَثل أكثر من نصف هذه الحكومات جنرالات عسكريون سابقون، الذين قاموا بدورهم بحركة تعيينات للضباط سابقين وحالين في الوظائف السيادية داخل الدولة ومن أبرزهم[71]:

1. يعتبر إسحق شامير، أبرز من تولى منصب رئيس شئون حكومة إسرائيل في الفترة الممتدة من 1983 إلى 1992، والذي اشتهرت عنه شعاراته الثلاث "لا للقدس، لا للدولة الفلسطينية، لا لعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم."
2. شامير" الذي تدرج في وظائفه داخل الأجهزة الأمنية، بدأ في جهاز المخابرات الإسرائيلية "الموساد" لمدة عشر سنوات (1955 – 1965)، وانتخب عضوًا في الكنيست عام 1973، وبعد

[71] البهنسي، أحمد (2019) حكم العساكر: الديمقراطية الاسرائيلية في قبضة الجنرالات، موقع اضاءات.

فوز الليكود انتخب رئيسًا للكنيست، وفي عام 1978 امتنع عن التصويت على تأييد اتفاقية كامب ديفيد بين مصر، وإسرائيل، وفي عام 1980، عين وزيرًا للخارجية، وانتخب رئيسًا للوزراء من أكتوبر 1983 إلى سبتمبر 1984. وبعد أن اعتزل مناحيم بيغن الحياة السياسية عام 1984 أصبح شامير في العام نفسه زعيمًا لحزب الليكود، وفي أعقاب انتخابات 1988 شكل حكومة تحالف مع حزب العمل عام 1990، وتولى شامير رئاسة الوزراء.

3. وصول ايهود باراك للحكم، حيث يعتبر أبرز العسكريين الذين وصلوا إلى سدة الحكم في اسرائيل، باعتباره رجل أمن وعسكري وقد تقلد منصبي رئيس الوزراء ووزير الدفاع واشتملت حكومته على ضباط مثل بينامين اليعازر وافرايم سنيه، وأسند المناصب الرئيسية لضباط من أصحاب الرتب العليا وكان هدفه إشرك الجيش في عملية السلام.

4. يعد بنيامين نتنياهو، أصغر من تولى منصب رئاسة الحكومة في تاريخ إسرائيل، والذي يشغل حاليًا المنصب، بدأ مجال عمله بالالتحاق بالجيش وخدم في وحدة العمليات الخاصة مع إيهود باراك في الفترة من 1967 إلى 1972 اشترك خلالها مع مجموعة الكوماندوز، ثم أصبح سفيرًا لدى الأمم المتحدة، وبعد عودته إلى إسرائيل انتخب عضوًا في الكنيست عن حزب الليكود 1988، وعمل مساعدًا لوزير الخارجية.

ويوجد حاليًا 20 رئيس أركان جيش سابق، 13 منهم، أي ما نسبته 65%، دخلوا عالم السياسية والتحقوا بالأحزاب وبعضهم صاروا أعضاء بالكنيست والحكومة. في حين أن 12 جنرالًا منهم التحقوا بساحة الانتخابات البلدية والمحلية، ومن أبرزهم يعقوب دوري، أول رئيس أركان لجيش إسرائيل الذي أصبح نائبًا لرئيس بلدية حيفا، ومن بين هؤلاء الجنرالات الذين كانوا رؤساء لأركان الجيش الإسرائيلي، هناك 10 منهم تولوا حقائب وزارية، وواحد منهم وهو تسيفي تسور أصبح مساعدًا لوزير الأمن، أما الجنرالات العاديين الذين دخلوا عالم السياسة في إسرائيل، فيبلغ عددهم

24 جنرالًا، كما يوجد كذلك ثمانية عسكريين برتبة عميد، وكان أكثرهم شهرة وتحقيقًا لانتصارات سياسية، الرئيس الإسرائيلي السابع عزرا وايزمان، وكذلك أريئيل شارون الذي تولى منصبي رئيس الوزراء ووزير الدفاع[72].

وقد جسدت نخبة الضباط المتقاعدين مصالح وروحية ومكانة المؤسسة العسكرية وشاركوا في صراع القوة للحفاظ على مكانة المؤسسة العسكرية في السياسة الإسرائيلية، كما أنضم الى حزب العمل بقيادة باراك، مجموعة من الضباط ذوى الرتب العليا مثل اللواء متان فلنائي، واللواء أورن شاحور، والعميد إفرايم سنيه، وبنيامين اليعازر؛ بالإضافة إلى مجموعة ضباط قررت إقامة حزب الوسط مكون من اللواء اسحق مردخاى، ورئيس هيئة الأركان المتقاعد أمنون شاحاك[73].

المبحث الثالث: نماذج لتدخل المؤسسة العسكرية في السياسة

يظهر النفوذ القوي للمؤسسة العسكرية الاسرائيلية بعد فترة استلام" موشيه ديان" لمنصب وزير الدفاع (1967 ـــ 1974) وكذلك كانت عليه الحال أيضاً بعد استلام عيزر فايتسمان وآرييل شارون واسحق رابين للمنصب نفسه، كما حقق الجيش عام 1967 نفوذاً كبيراً في عملية صنع القرار السياسي وتجاوز أوامر القيادة المدنية في الضفة الشرقية لقناة السويس وفي الجولان السورية، حيث تمتعت المؤسسة العسكرية الاسرائيلية بتأثير بالغ في عملية صنع

[72] البهنسي، مرجع سابق.

[73] بيري، مرجع سابق، ص 93.

القرارات التي تختص بـالأمن القومي الإســـرائيلي، وقد برز هذا التدخل في حرب حزيران 1967 من خلال[74]:

1. المشاركة في الاجتماعات: حيث شارك قادة المؤسسة العسكرية الاسرائيلية بشكل فعال في عملية صنع قرار الحرب سواء من خلال مشاركتهم في اجتماعات الحكومة الاسرائيلية ولجنة الوزراء لشـؤون الأمن أو من خلال الاجتماعات والمشـاورات غير الرسـمية التي كان يجريها معهم رئيس الحكومة ووزير الأمن.

2. احتكار المؤسـسـة العسـكرية المعلومات وقراءة الواقع: حيث احتكرت المؤسـسـة العسـكرية الاسـرائيلية منذ انشـاء اسـرائيل المعلومات وقراءة التقارير وتفسـيرها في كل ما يتعلق بالأمن القومي وجهاز الاسـتخبارات العسـكري في الجيش الاسـرائيلي باعتباره المكلف رسـمياً بتلك القراءة وتقديم التصورات وتقديرات الموقف للحكومة.

3. التأثير في الرأي العام: لقد تمتعت المؤسسة العسكرية بتأثير كبير في الأحزاب وفي الرأي العام ووسائل الإعلام، حول قضايا الأمن القومي، ومن خلال علاقات جنرالات الجيش وقادته بمحرري الصـحف وكبار المحللين الصـحافيين وبالمسـؤولين عن وسـائل الإعلام وبالنخب الاسرائيلية المختلفة.

4. تأثير العقيدة العسـكرية الهجومية: لقد أثرت عقيدة الجيش الاســرائيلي الهجومية في القرار السياسي الاسرائيلي بشأن حرب 1967 والتي تقوم على فرضية أن على اسرائيل القيام بالضربة

[74] ارشيد، اسامة، وآخرون (2020) حرب حزيران/ يونيو 1967: مسارات الحرب وتداعياتها، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص40.

الاســـتباقية وبالحرب الوقائية ونقل المعركة إلى "ارض العدو" وهو ما أثر بشـــكل كبير في القرارات السياسية، سواء كان ذلك في قرار الحرب أو قرار البدء بها او سيرها او انهائها.

5. أهداف الحرب: حيث تصوغ الحكومة الاسرائيلية أهداف حرب 1967 لتكون هي المسؤولة بأن تقوم بنفسها بتحديد أهداف الحرب على المستوى العسكري ونتائجها التي تتعلق بالمساحة الجغرافية التي تحتلها وفق الخطط الموضوعة مسبقاً.

كما تجاوز الجيش أوامر القيادة في الحرب على لبنان عام 1982، وفي أعقاب مجازر صـــبرا وشـــاتيلا التي تعاون فيها الجيش الاســـرائيلي مع بعض الميليشـــيات اللبنانية، أثيرت مســـألة العلاقات المدنية والعســـكرية من جديد من قبل لجنة التحقيق التي عرفت باســـم "لجنة كاهان"، وقد حذرت اللجنة في تقريرها من تجاوز وزير الدفاع آرييل شـــارون ورئيس هيئة الأركان العامة رفائيل إيتان وعدم تنســـيقهما مع رئيس الحكومة مناحيم بيغن وطالبت بوضـــع حدود معينة لمسؤوليات وزير الدفاع والقيادة العليا للجيش[75].

لقد برز الدور العسكري منذ احتلال اسرائيل لجنوب لبنان في عام 1982 بهدف القضاء على تهديد قوات منظمة التحرير الفلسطينية للمدن والمستوطنات الشمالية، حيث مارس وزير الدفاع أرائيل شارون ورئيس هيئة الأركان رافائيل إيتان، الدور المسيطر على المستوى السياسي المتمثل بمناحيم بيغن (رئيس الوزراء) وعلى الرغم ما تمتع به بيغين من شخصية تاريخية، وقيادية لليمين الصهيوني، ولقد اعتمد شارون سياسة التضليل عليه ونظراً لقوة شخصية شارون وكونه يمتلك نفس التوجه اليميني المتطرف، والأهداف مع

[75] مرتضى، احسان، العسكرتاريا الاسرائيلية ودور العلاقات بين العسكريين والمدنيين في إدارة سياسة الدولة، مجلة الجيش اللبناني، العدد35، يناير 2001.

رئـيس هيئـة الأركـان وهيمنـتهم علـى مـصادر المعلومـات الأمنيـة، حيث كون الاثنان ثنـائي عـسكري فـي مواجهـة المـستوى الـسياسي، ولقـد مـرر شـارون حزمـة الأهـداف، والخطـة، وحـدودها، ونتائجهـا المتوقعة، والفترة الزمنية للحرب، وأهم شيء الخسائر البشرية، وافق بيغين على أساسها، واتخذ قـرار الحـرب، إلا أن المؤسسة العسكرية كانت لها أجندة مغايرة للأجندة التي وافق عليها رئيس الوزراء، وامتدت الحرب من هدف إزاحة مرمى نيران الفلسطينيين لما بعد 45 كـم، إلـى حـصار العاصـمة اللبنانيـة بيـروت لمدة ما يقرب من ثلاثة شـهور، حيث تكبدت فيه إسرائيل آلاف الإصابات البشرية بين قتيل وجريح، وفشلت معظم أهداف الحرب باستثناء استبدال عدو بعدو آخر[76].

بالنظر إلى ما قام به ارئيل شارون، وزير الجيش الإسرائيلي خلال اجتياح لبنان عام 1982، من اعطاءه أوامر لقائد الجبهة الشمالية بالاقتراب من القوّات السورية، خلافاً للتوجه السياسي العام الذي حذّر من ذلك ويوضح أن الحرب تشهد وجود جسمين مختلفين، سياسي وعسكري، للجانب العسكري فيه عملياً، نفوذ وسيطرة، تًساهم بشكل كبير، إلى تعقيد صورة صلاحيات كل مؤسسة من المؤسستين السياسية والعسكرية، إلى جانب ذلك، فإنّ تمتع رئيس هيئة الأركان بقوّة كبيرة، وشعبية واسعة، تدفعه احياناً لتجاهل المطالب والتوجهات السياسية، فعلى سبيل المثال، تجاهل رئيس هيئة اركان الجيش الإسرائيلي، شاؤول موفاز، خلال بداية الانتفاضة الثانية، مطالب المستوى السياسي، بإخلاء مناطق في الخليل مُصنفة على أنّها

[76] خلف، مرجع سابق، ص89.

مناطق "أ" ، أي تتبع للسـلطة الفلسـطينية، ورغم تجاهل موفاز لتلك المطالب، لم تكن هناك ردود فعل، تُشير إلى استنكار هذا السلوك، من موفاز الذي أصبح وزيرا للجيش فيما بعد[77].

معارضة المؤسسة العسكرية لاتفاقيات السلام

حيث رفض رئيس هيئة الأركان "شـاؤول موفاز" الحل الوسـط الذي قدمه في 1998 الرئيس الأمريكي بيل كلينتون حول التسوية النهائية بين "اسرائيل والسلطة الفلسطينية، وقدم وثيقة كرد على هذه المقترحات في اجتماع لجنة الخارجية والأمن[78].

كما برزت العديد من الانتقادات والمعارضـات لرجال المؤسسـة العسكرية للتوجهات "السلمية" لدى قيادة السياسة الاسرائيلية، وقد شهد عهد "باراك" ارتفاعاً لتدخل العسكر في السياسة، مما اظهر هيمنة وجهة النظر الأمنية على السجال السياسي في اسرائيل، حيث جاءت معارضة رئيس الاركان الاسرائيلي "باراك" لاتفاقية اوسلو، ومعارضته لانسحاب اسرائيل من الجولان، ولم يمتثل لطلب القيادة السياسية في تقديم صورة هيئة الأركان للانسحاب من الجولان حيث قدم بالمقابل خارطة وتوصية متطرفة، واعتبار ان الانسحاب الاسرائيلي هو اتفاق اسرائيلي مع حزب الله[79].

مسؤولية المؤسسة العسكرية كإدارة مدنية

تتحمل الإدارة المدنية المسؤولة عن تطبيق سياسة الحكومة الاسرائيلية في حكم "قطاع غزة" كوحدة خاصـة بتنسـيق أعمال الحكومة وتوفير متطلبات الاسـتيطان الاسـرائيلي في

---

[77] أبو عواد، عماد (2019) العلاقة بين العسكري والسياسي في «إسرائيل» ما بين النظرية والتطبيق، موقع السبيل https://assabeel.net/news

[78] أبو عامر، عدنان (2009) ثغرات في جدار الجيش الاسرائيلي، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ص238

[79] منصور، عوض (2011) المؤسسة الأمنية العسكرية، تحرير فراج خالد، دليل عام اسرائيل، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، رام الله، ص12.

القطاع، حيث تخضـــع الإدارة المدنية لوزير الدفاع وهي عضـــو في هيئة أركان الجيش الاسرائيلي وتقوم بالتنسيق مع مكتب رئيس الحكومة والوزارات المختلفة وعناصر جهاز الأمن ووحدات هيئة الأركان في جيش الدفاع[80]. ويظهر مدى تدخل المؤسسة العسكرية للحكم بشكل فعلي في اســـرائيل من عام 1967 في المناطق المحتلة، ومن أبرز الأدوار تقرير ســـياســـة الاستيطان، عبر قواعده المنشرة في المستعمرات، تتحمـــل مديريـــة التنـــسيق والارتبـــاط مـسؤولية تطبيـق الـسياسة المدنيـة لحكومـة إسـرائيل، تجـاه الفلسطينيين، و تعمل المديرية بالتنسيق مع كافة الجهـات الإسـرائيلية المعنيـة، بمـا فـي ذلـك جـيش (الـدفاع الإسـرائيلي) وسـلطة المعـابر البريـة فـي وزارة الـدفاع، وسـلطة الـضرائب، ومكاتـب الحكومـة المختلفـة، الجهات الأمنية تكون مديرية التنـسيق والارتبـاط فـي علاقـة مـستمرة مـع جهـات المجتمـع الدولي العاملة في المناطق التابعة للسلطة الفلسطينية[81]

وفي عام 2010 كان بنيامين نتنياهو رئيساً للحكومة، وكانت إسرائيل تخوض معركة انتخابات عامة –كما هو الوضع الحالي أيضاً– ولتعزيز شعبيته، قرّر نتنياهو توجيه ضربة عسكرية إلى المفاعل النووي الإيراني من دون الرجوع حتى إلى مجلس الوزراء الإسرائيلي الموسع أو المصغر. يومها عارض القرار كل من قائد الجيش الإسرائيلي الجنرال «غابي أشكانازي»، ورئيس جهاز المخابرات «الشين بيت» يوفال ديسكن، ولم تكن معارضتهما دفاعاً عن إيران، ولكن رفضاً لاستغلال نتنياهو عملية توجيه الضربة سياسياً وشعبياً في الانتخابات الإسرائيلية، وكان لهما ما أرادا.[82]

---

[80] خلف، مرجع سابق، ص165.

[81] أبو شرخ، خالد (2011) عسكرة المجتمع الاسرائيلي، مجلة الحوار المتمدن، العدد3501، ص6.

[82] السماك، محمد (2019) القرار الإسرائيلي بين العسكر والسياسة، موقع العربية نت.

الفصل الرابع: العسكرة الاقتصادية

لعبت المؤسسة العسكرية الإسرائيلية دورًا كبيرًا في السياسية الإسرائيلية، حيث كانت اسرائيل تعاني من الضعف في بداية التوطين لعدة عوامل والتي من أبرزها المقاومة الفلسطينية والعربية ضد إقامة دولة لهم في فلسطين فكان من الضروري التوجه نحو إنشاء دولة عسكرية تحافظ على ثباتها في الأرض.

يوصف الاقتصاد الإسرائيلي بالاقتصاد المصطنع لكونه نشأ من خلال مجموعة من المهجرين من مختلف المناطق الهادف سياسيًا نحو الاستعمار والاستيطان، فكان الهدف الاساسي لحماية المصالح السياسية، والعسكرية، ومن بعدها الاقتصادية التي اعتمدت على استيراد المواد الأولية بغرض التصنيع الداخلي ثم إعادة تصديرها من خلال الاعتماد على بناء علاقات تجارية مع جهات اقتصادية لها القدرة على دعم الاقتصاد الإسرائيلي وتعزيزه. [83]

فتكونت نواة الاقتصاد الاسرائيلي قبل قيام الدولة فعملت على تسريع عملية الاستيطان والحصول على دعم خارجي بنفس الوقت، ومن خلال موجات الهجرة إلى فلسطين بدأت بالحصول على تمويل خارجي من جهات عدة وهي: المنظمة الصهيونية العالمية، صندوق الاستيطان اليهودي، الصندوق القومي اليهودي، البنك الانجليزي الفلسطيني (بنك لومي).[84]

وخلال فترة من 1950 إلى 1965 حقق الاقتصاد الإسرائيلي ارتفاع كبير وكان سبب ذلك الهجرة التي عملت على زيادة اعداد القوة البشرية العاملة اضافة الى تثبيت قواعد الاستيطان مع التدفق

---

[83] عبد المنعم السيد علي، "الاقتصاد الصهيوني: اقتصاد دولة أم اقتصاد قاعدة عسكرية أمريكية متقدمة"، شؤون عربية، ع58، د.م، جامعة الدول العربية–الأمانة العامة، يونيو 1989، ص164–165.

[84] نجيب عيسى، "رهان إسرائيل على التطبيع: هيمنة اقتصادية بعد التفوق العسكري"، شؤون الأوسط، ع6،د.م، مركز الدراسات الاستراتيجية، مارس 1992، ص2.

الهائل لرؤوس الاموال الأجنبية، كما كان للأراضي والأملاك التي استولت عليها عامل رئيسي وأساسي في تدعيم الاقتصاد[85].

المبحث الأول: تأثير الجيش على النشاط الاقتصادي

يعتبر القطاع العسكري في إسرائيل صاحب السيطرة في تحديد إستراتيجيات إسرائيل حيث يعتبر جيشه المؤسسة العسكرية الوحيدة في العالم التي لها السيطرة الكاملة على ذلك، وأدى دورها البارز إلى امتلاكها قوة اقتصادية ضخمة فيما يتعلق بمجالات الإنتاج والتسويق والاستهلاك[86].

برز أثر القطاع العسكري خلال حروبه على اقتصاد اسرائيل بشكل كبير خلال فترة 1948 إلى 1967 وذلك بعد عملية ضم فلسطين وبعض مناطق الأردن ومصر وسوريا والعمل على استغلال خيراتها بعد اقامة المستعمرات فيها، ووفقًا لبيانات أصدرتها الأمم المتحدة عام 1972 بزيادة مساحة إسرائيل بنسبة 584% والتي نتج عنها نتائج اقتصادية هائلة والتي تلخصت بما يأتي:

أولاً: حصول إسرائيل على مزايا اقتصادية ضخمة بعد استغلال آبار البترول المصرية بزيادة طاقتها الانتاجية من البترول عن طريق:

1. التوسع في مصانع التكرير في حيفا.
2. زيادة الطلب على السلع والخدمات من جهة مصانع البتروكيماويات الواقعة بالقرب من حيفا.
3. تخفيف ميزان المدفوعات للحكومة الإسرائيلية.
4. تحقيق عوائد اقتصادية وصلت لغاية 600 مليون دولار سنويًا.

---

[85] محمد صبحي الإتربي، "الاقتصاد الإسرائيلي وضرورات التوسع والسيطرة"، مجلة الطليعة، س5، ع7، د.م، مؤسسة الاهرام، يوليو 1969، ص38-39.

[86] سوزان عبد الله عفيفي، "أثر الإنفاق العسكري على صنع القرار السياسي: دراسة حالة إسرائيل 1991-2003" -رسالة ماجستير، إشراف: نظام محمد بركات، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، اربد- الأردن، 2006، ص86.

ثانيًا: إنعاش قطاعات الصناعة والتجارة والصادرات من خلال الموارد الطبيعية التي استخرجت من المناطق المحتلة.

ثالثًا: الموارد البشرية التي ساعدت على سد النقص في سوق العمل في قطاع التشييد والصناعة وزيادة حجم الاستهلاك من خلال الطلب على المنتجات الإسرائيلية.

رابعًا: انتعاش قطاع السياحة بنسبة 48% بعد حرب 1967 في بعض المناطق المقدسة بعد احتلال إسرائيل مع القطاعات الأخرى التي ارتبطت بالسياحة وخاصة قطاع الطيران. [87]

تعتبر الصناعات الحربية الإسرائيلية إحدى دعائم الاقتصاد الإسرائيلي، حيث تشكل صادرات الأسلحة الإسرائيلية نسبة عالية منها تصل إلى أكثر من 25% من إجماليها، ويرجع ذلك في الأساس للاهتمام الذي أولته الاستراتيجية الإسرائيلية الشاملة في بُعديها العسكري والاقتصادي إلى الصناعة الحربية الإسرائيلية، من حيث قدرتها على تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال سدّ احتياجات القوات المسلحة الإسرائيلية من الأسلحة والمعدات والذخائر ومركبات القتال وقطع الغيار، وتقليل اعتمادها على المصادر الخارجية في الحصول على هذه الاحتياجات الأمنية المهمة، كما حدث مع فرنسا في عام 1967 عندما امتنعت عن توفير قطع غيار المقاتلات ميراج لإسرائيل، الأمر الذي دفع اسرائيل إلى سرقة تصميمات هذه المقاتلات، وتصنيعها في المصانع الإسرائيلية، بعد أن تقادمت هذه المقاتلة في ترسانة الأسلحة الإسرائيلية، ولم يكن تصدير السلاح الإسرائيلي للخارج في البداية هدفاً رئيساً لإسرائيل، بل كان هدفاً ثانوياً، ولكن أصبح بعد ذلك هدفاً رئيساً في مجال السياستين الدفاعية والاقتصادية، وذلك بعد أن لبت الصناعات الحربية قطاعاً عريضاً من الاحتياجات الأساسية للقوات المسلحة الإسرائيلية، وبعد أن نجحت مؤسسات الصناعة الحربية

---

[87] محمد صفوت حميد، "الاقتصاد الاسرائيلي في ظل حالة الحرب والتوتر"، مجلة المال والتجارة، مج7، ع74، دم، نادي التجارة، يونيو 1975، ص18-19

الإسرائيلية في تطوير منتجاتها نوعياً، وأصبحت منتجات الصناعات الحربية الإسرائيلية منافساً قوياً لمنتجات الصناعات الحربية في الدول الكبرى مثل روسيا والصين وألمانيا وبريطانيا وفرنسا والهند، إلى أن أصبحت اسرائيل في المرتبة الثامنة في العالم، من حيث حجم صادراتها التسليحية[88].

اذاً كان للظروف السياسية المحيطة بإسرائيل دور كبير في تحفيز صناعاتها الحربية بشكل كبير التي كان لها دور كبير في تحقيق الاستقلال الاقتصادي باتباعها استراتيجية في الصناعات العسكرية التصديرية التي نمت بشكل كبير مما ادى إلى انخفاض عجز إسرائيل التجاري من (42.8%) إلى نسبة (13.4%) خلال الأعوام التالية: (1968 و1972 – 1976 و1980).[89] كما كان للمؤسسة العسكرية دور كبير في انتعاش الاقتصاد الإسرائيلي وذلك بارتفاع مبيعات معدات عسكرية إسرائيلية الصنع للدول من 400 مليون دولار في سنة 1977 إلى ما يقدر بـ 1.2 مليار دولار في عام 1981 من أسلحة صغيرة وذخيرة ومعدات الكترونية.[90]

إذاً أسهمت المؤسسة العسكرية بشكل كبير في الاقتصاد الاسرائيلي فقد أدت الصناعات العسكرية لرفع الناتج القومي والعائدات النقدية التي تورد السوق الاسرائيلي، كما ساهم انشاء المؤسسة العسكرية شركات جديدة تقوم على الاعتماد على النشاطات التكنولوجية عن طريق تكوين "برنامج الحضانة"، ومراكز استيعاب المهندسين المهاجرين وتوجيههم للعمل في أنشطة التقنيات العالية، وتقديم الدعم المالي لهم[91].

---

[88] زكي، محمد (2015) هيكل الصناعة العسكرية في اسرائيل، مركز الدراسات والأبحاث العلمانية في العالم العربي.

[89] ملحم خالد ملحم، "المضمون الاقتصادي لمحتويات القوة الإسرائيلية"، المستقبل العربي، مج13، ع144، مركز دراسات الوحدة العربية، فبراير 1991، ص89

[90] Israel: The Economic Impact of the Defence Industry, p4

[91] النقيب، فضل (2001) اقتصاد اسرائيل على مشارف القرن الحادي والعشرين ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت– لبنان، ص116.

كما تقوم المؤسسة العسكرية في اسرائيل بدور بارز في أغلب النشاطات الاقتصادية، ويظهر هذا الدور في:

- المجال الزراعي: حيث تقوم المؤسسة العسكرية على تشجيع وحدة "الناحال" كأحد وحداتها من جنود الخدمة الالزامية بتأدية خدماتهم كمستوطنين زراعيين في المستوطنات.
- المجال الصناعي: حيث تقوم المؤسسة العسكرية بدور مهم في هذا المجال كنتيجة للاحتياجات الصناعية والمتطورة من أسلحة ومعدات متنوعة والتي تغطي احتياجات المؤسسة عبر اتجاهين، الاتجاه الأول يتمثل في البنية التحتية والمرفقة للمؤسسة العسكرية بما فيها من شركات ومصانع ومحطات صيانة تعود ملكيتها للمؤسسة العسكرية، والاتجاه الثاني بما تمثله من شركات ومصانع ومؤسسات حربية مملوكة من جانب جهات أخرى وتستخدم الصناعات العسكرية ما يزيد على مئة الف شخص يشكلون نحو خمس قوة العمل الاسرائيلية[92].

وبرز دور الصناعات العسكرية في الاقتصاد الاسرائيلي بمقدار اسهام الصادرات العسكرية في العائدات النقدية، فقد زادت صادرات الأسلحة إلى 3 مليار دولار في عام2001 أي ما يمثل حوالي 40% من اجمالي حجم الانتاج الصناعي واستيعاب 10% من اجمالي العمالة في القطاع الانتاجي في اسرائيل[93]وقد جاءت اسهاماته في:

1. اوجدت المؤسسة العسكرية فرص عمل لعدد كبير من ضباط الاحتياط، وذلك عن طريق تقديم خدماتهم العسكرية والأمنية في التدريب وعقد صفقات الأسلحة وجلب الاستثمارات وخاصة في الصناعات العسكرية.

---

[92] الرفوع، عاطف (2004) الإعلام الاسرائيلي ومحددات الصراع: الصحافة نموذجاً/ سياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الأردن، ص173.

[93] جريس، حسام (2008) المشهد الاقتصادي الاسرائيلي ، المركز الفلسطيني للدراسات الاسلامية، رام الله، ص119.

2. تقوم المؤسسة العسكرية باستيعاب عدد كبير من القوى العمالية مما يساهم في حل مشكلة البطالة.

3. لعبت الصناعات العسكرية دوراً كبيراً في حماية الاقتصاد الاسرائيلي، من الانهيار الذي لحق به نتيجة الأزمات الاقتصادية الداخلية والدولية.

ومن الآثار الإيجابية للصناعات العسكرية على الاقتصاد الاسرائيلي[94]:

1. تقليص حجم الواردات من الصناعات العسكرية وما ينفق عليها من أموال طائلة.

2. الصناعة العسكرية تتيح فرصاً عظيمة في تصدير الفائض إلى الأسواق الخارجية خاصة في أمريكا اللاتينية وجنوب افريقيا.

3. من خلال التصدير يحصل الاقتصاد على العملة الأجنبية الصعبة.

4. تقليص حدة العجز الاقتصادي.

5. تقليص حجم الديون جراء الاستيراد من الخارج.

6. خلق أجواء تجارية دولية متميزة من خلال عمليات التصدير.

7. تساعد في تدعيم وتنشيط العديد من الصناعات ذات العلاقة بالصناعة العسكرية كالصناعات الالكترونية والتكنولوجية.

فأصبحت الصناعة العسكرية الإسرائيلية مع القطاع العسكري المهيمن على الاقتصاد الإسرائيلي لكونه من أكثر القطاعات تقدمًا تقنيًا وأكثرها ديناميكية من حيث الإنتاج[95] ومنها يعتبر عام 1967

---

[94] زيادة، مي (2014) جدلية العلاقة بين الإنفاق العسكري والنمور الاقتصادي دراسة تطبيقية على اسرائيل– الدول العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة.

[95] عيسى، المرجع السابق، ص3–5.

بداية عسكرة الاقتصاد الإسرائيلي لاستيعاب القطاع الصناعي العسكري بنسبة (10%) من القوة العاملة الإسرائيلية.[96]

تنتج إسرائيل سلسلة متنوعة من الأسلحه الخفيفة والثقيلة والأنظمة الالكترونية الدقيقة، ويوجد بها ما يقارب 150 شركة صناعات عسكرية تملك الحكومة أهمها، ومن أبرزها شركة IMI التي تصنع الدبابة ميركافا، وشركة IAI والتي كانت تشرف على صناعات الطائرات ثم تحولت بعد توقف مشروع الطائرات الى أنظمة الطائرات الالكترونية، ويوجد أكثر من 50 ألف عامل في تلك الصناعة، كما بلغت مبيعاتها 3.6 مليار دولار عام 2004.

جميع ما سبق كان له دور إيجابي كبير في دعم الاقتصاد الإسرائيلي حيث عملت الصادرات العسكرية على تقليص وارداتها ومصارفها كما أدى التصدير لحصول الاقتصاد على العملة الصعبة وخفض العجز الاقتصادي الكبير مما أدى إلى تقليص حجم الديون التي تراكمت خلال عملية الاستيراد الخارجي، إضافة إلى تصدير الفائض إلى الأسواق الخارجية بشكل خاص إلى جنوب إفريقيا التي يؤخذ منها المواد الأولية كاليورانيوم المستخدم في تطوير الصناعات العسكرية.[97]

المبحث الثاني: دور الجيش في الصناعة الإسرائيلية

تسعى إسرائيل لكي تصبح قوة اقتصادية رئيسية من خلال انتاجها للأسلحة محليًا ومنها لتوفير مبالغ هائلة من العملات الصعبة لتعزز مدفوعاتها لكون قوة أي دولة تقاس اقتصاديًا بمدى قدرتها على الاكتفاء الذاتي والإنتاج بكميات كبيرة لزيادة صادراتها وتقليل وارداتها فالديون تقع على عاتق

---

[96] ملحم ، المرجع السابق، ص89.

[97] زيادة، المرجع السابق، ص78

الدول عبر شراء كميات كبيرة من السلاح للدفاع عن حدودها الإقليمية، ولهذا سعت الحكومة الإسرائيلية لتعزيز قوتها الاقتصادية عبر تصنيع الأسلحة[98].

ومنذ بداية الصراع العربي الإسرائيلي اعتبرت إسرائيل نفسها في تنافس شديد ومستمر مع العرب في المجال التقني وعملية إنتاج الأسلحة فعملت على إرسال مبعوثين للدول الأوروبية سعيًا منها للحصول على الأسلحة ووسائل إنتاجها، فأخذت تعتمد على متطوعين من ذوي الاختصاص والفنيين في الدول الأوروبية مع سعيها المستمر للحصول على القروض والمساعدات والمنح المالية من الولايات المتحدة وألمانيا الغربية لزيادة قدرتها الحربية ولدعم مشاريعها العسكرية.[99]

تتميز العسكرية الإسرائيلية بتدخل الحكومة في صناعاتها[100] والتي تعتبر من أقدم انواع الصناعة في إسرائيل والتي تأسست قبل إقامة الدولة عند بداية الهجرة اليهودية إلى فلسطين والتي اتسعت بعد قيام إسرائيل[101]، فكانت عبارة عن ورش صغيرة سرية بعيدة عن سلطة الانتداب البريطاني رغم مساندتهم الكبيرة لهم فكانت الورش تقوم على صناعة القنابل اليدوية والمسدسات[102] فخلال الحرب العالمية الأولى تم تطوير قنبلة إسرائيلية الصنع حيث استخدمت ضد الفلسطينيين في عام1921، وفي عام 1929 صنع اليهود 500 قنبلة بواسطة مواسير التمديدات الصحية كما صنعوا قنابل مسيلة الدموع وقاذفة لهب تقذف لمسافة عشرين متر، وفي عام 1931 عملوا على

---

[98] حسين عويضه، "الصناعة الجوية الإسرائيلية"، شؤون فلسطينية، ع32، منظمة التحرير الفلسطينية–مركز الأبحاث، إبريل 1974، ص102. 103

[99] عويضه، المرجع نفسه، ص102–

[100] عمرو هاشم ربيع، "التكنولوجيا العسكرية الإسرائيلية"، شؤون فلسطينية، ع192، منظمة التحرير الفلسطينية–مركز الأبحاث، مارس 1989، ص47

[101] جوني منصور، فادي نحاس، المؤسسة العسكرية في إسرائيل (تاريخ، واقع، استراتيجيات وتحولات)، رام الله –فلسطين، مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية،2006م، ص369.

[102] وليد عبد الحي، ورقة علمية بعنوان: "الاقتصاد السياسي لمبيعات السلاح الإسرائيلي"، أرشيف نشرة فلسطين، مركز الزيتونة للدراسات، تشرين الثاني 2020، ص2–3

تطوير قنبلة ترمى بواسطة بندقية، وفي عام 1932 انتج حوالي 800 قنبلة بندقية[103]. وفي سنة 1933 أعلنت إسرائيل عن إنشاء مؤسسة الإنتاج الصناعي والحربي والتي تطورت بشكل تدريجي ومنها بدأت إسرائيل تعمل على توظيف تجارة السلاح لخدمة السياسة والتي بدأت على يد ديفيد بن غوريون (David Ben-Gurion) أول رئيس وزراء إسرائيلي الذي رأى أن الطريق الوحيد لحصول إسرائيل على الشرعية الدولية تكون من خلال التوجه نحو توسيع قاعدة العلاقات مع الدول البعيدة التي تسعى للاستقلال وتهريب السلاح لها لضمان الاعتراف الدبلوماسي المتبادل عند الاستقلال مع الحذر بعدم تأثر علاقتهم مع الدول الاستعمارية بسبب ذلك، فكانت اولى الدول دولة ميانمار (بورما سابقًا).[104]

كما توجه القطاع العسكري للصناعة الحربية التي تعد من أكبر مؤسسات الصناعة العسكرية والتي تتكون من 14 مصنع تعمل على الإنتاج لحساب وزارة الدفاع حيث يبلغ حجم انتاجها سنويًا نحو 200 مليون دولار وتقوم على صناعة المعدات والأسلحة البرية والبحرية والجوية إضافة إلى العربات المصفحة والزوارق والطائرات العسكرية والمدنية وصواريخ (سطح-سطح) و(جو-جو).[105]

وقد انتجت العسكرية الإسرائيلية خلال عامي 1947 و1948 (10404) رشاش و (2115000) رصاصة رشاش، (77000) قنبلة يدوية، (31) مدفع هاون عيار 3 بوصات و(130500) قذيفة، و(31994) لغمًا، ففي عام 1947 توجهت الصناعة العسكرية نحو صنع

---

[103] منصور، مرجع سابق، ص369-370

[104] عبد الحي، المرجع السابق، ص2-3.

[105] سمير جريس، "الصناعة العسكرية الإسرائيلية توسع نشاطها"، شؤون فلسطينية، ع49، منظمة التحرير الفلسطينية-مركز الأبحاث، 1975، ص241

المدفع المضاد للدبابات فعملت على صنع 48 مدفعًا ثم صنع 600 مدفع (PIAT) إضافة إلى صنع مدافع هاون عيار 6 بوصات.[106]

ومع بداية 1951 بدأت الصناعات العسكرية في التوسع والتنوع تحت إشراف بن غوريون الذي أمر بتوحيد الصناعة العسكرية ضمن إطار واحد فاستطاعت على إنتاج الأسلحة الصغيرة وبعض الأنواع من الذخيرة والأنظمة الالكترونية مع تطوير عدد من الطائرات والدبابات ذات الطراز القديم[107]، وفي عام 1956 توجهت الصناعة الجوية لإنتاج أول طائرة تدريب نفاثة طراز "فوجا ماجستير" بعد عملية شراء حقوق صناعتها محليا من قبل شركة "بوتيه" الفرنسية بعد نقل مصانعها الخاصة إلى إسرائيل للإنتاج، وفي عام 1973 انتج حوالي 100 طائرة باعت منها إلى عدد من الدول الإفريقية والآسيوية. [108]

أبرز المؤسسات الصناعية العسكرية الاسرائيلية:

يقدر معهد التصدير الإسرائيليّ أن اسرائيل تملك 350 شركة معنيّة ببيع منتجات الأمن القومي والحربي ومن أهم هذه المؤسسات[109]:

1. مؤسسة الصناعات الجوية الإسرائيلية (IAI): تأسست عام 1945 لصيانة وإصلاح الطائرات المدنية والعسكرية، وهى مملوكة للدولة، وتعتبر اليوم من أضخم المجمعات الصناعية في (إسرائيل) على الإطلاق، حيث يعمل بها أكثر من 25000 عامل، وتقوم بتصدير 60% من منتجاتها للخارج والباقي لصالح المؤسسة العسكرية، ويبلغ متوسط دخلها السنوي 1 – 2 مليار دولار، وقد

---

[106] منصور، المرجع السابق، ص371

[107] منصور، المرجع نفسه، ص371.

[108] عويضه، المرجع السابق، ص104-105

[109] مشعل، غادة (2007) دور المؤسسة العسكرية في الاقتصاد الاسرائيلي1995-2005، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن،ص330.

أنتجت المقاتلات (كفير) (لافي) (فانتوم 2000) والطائرات المروحية مثل (وستوند)، أما قسم الإلكترونيات فيضم عدة شركات منها (ألفا) المتخصصة في صناعة الرادارات، بالإضافة للشركات (تامام)، (م. ب. ت)، (م. ل. م)، والتي تنتج مجموعة متنوعة من الرادارات البرية والجوية والبحرية والدفاع الجوي، ونظم القيادة والسيطرة للصواريخ (جبرائيل) البحرية، ومعظم توجيه الصواريخ جو/جو.

2. مؤسسة الصناعات العسكرية الإسرائيلية (IMI) : تعتبر من أقدم مؤسسات الصناعة الحربية في (إسرائيل)، وتتبع وزارة الدفاع، وبدأت أعمالها بتصنيع الأسلحة الصغيرة والذخائر الخاصة بها، ويعمل بها اليوم أكثر من 15000 عامل، وتبلغ قيمة مبيعاتها في السنوات الأخيرة ما بين 800 – 1000 مليون دولار، منها 40% مخصص للتصدير، ويتنوع إنتاجها ليشمل بجانب الأسلحة الصغيرة، الأسلحة الثقيلة مثل الدبابة (ميركافا)، والمدافع 105مم بأنواعها، والعربات المدرعة، والقذائف الصاروخية، والمدافع المضادة للطائرات، ومعظم أنواع الذخائر والألغام، وأجزاء من نظم الصواريخ جو/ جو، والقنابل الارتجاجية، مواد الحرب الكيماوية، والمواد المتفجرة بأنواعها.

3. رفائيل : وهي هيئة تطوير الوسائل الحربية بدأت في عام 1948، إلا أنها تأسست بشكل رسمي كجزء من وزارة الدفاع الاسرائيلية عام 1958، تقوم مهمتها بشكل أساسي في البحث والتطوير حول انتاج وسائل حرب جديدة تقوم على الاعتماد على التكنولوجيا المتقدمة، كما تقوم بوضع الخطط والبرامج الخاصة بتطوير وسائل حرب بناء على طلب وزارة الدفاع الاسرائيلية، وتقوم على تصدير ما يقارب 59% من مجمل مبيعاتها.

ويعول نمو قطاع الصادرات إلى عدة عوامل منها تميز أنظمة الأسلحة المصنوعة في إسرائيل بخصائص فريدة من نوعها مع اعتمادها على الخبرات الطويلة للقوات الإسرائيلية في مجال المعركة الحقيقية كما أن أنظمة الأسلحة تعد الأرخص ثمنًا مقارنة بالأنظمة المصنوعة في الخارج، وتساهم

الصادرات العسكرية على تغطية نفقات الاستثمار حيث أن تكلفة انتاج الطائرات والدبابات والزوارق والصواريخ تقلص تكلفة تطوير طائرة مقاتلة جديدة والتي تبلغ ملياري دولار.[110]

هدفت إسرائيل من ذلك إلى التقليل من المساعدات الخارجية، إلى فتح أسواق تصديرية في مختلف الدول تؤدي إلى زيادة فرص العمالة والحصول على العملة الصعبة من خلال التطور التكنولوجي المعتمد على القاعدة الصناعية المدنية والعسكرية، كما ادى افتقار إسرائيل للموارد الطبيعية كالنفط والتي تكون ركائز قوية للاقتصاد إلى اعتمادها على ما تملكه من امكانيات تكنولوجية متطورة بالأخص في مجال الصناعات الحربية من خلال توسيع القاعدة الإنتاجية من أسلحة ومعدات حربية حديثة تفتقر إليها الكثير من الدول.[111]، كما تقوم الصناعة الإسرائيلية على تحقيق عمالة كاملة من خلال توفير الآلاف من فرص العمل الجديدة والتي تعتبر من إحدى أهداف الصناعات العسكرية بإيجاد عمل لكل مواطن إضافة إلى ايقاف هجرة الأدمغة من إسرائيل والقدرة على استيعاب المهنيين ذوي المهارات العالية، واتخذت إسرائيل من صادرات الأسلحة طريقة للحصول على المواد الخام الحيوية من خلال عمليات المقايضة كالتي حصلت مع إيران بالمقايضة بالنفط ثمنًا لبعض الأسلحة التي استوردتها من إسرائيل.[112]

غدت الصناعات العسكرية وصادراتها مطلبًا قوميًا لإنقاذها من عزلتها السياسية والتي كانت مع الدول التي قاطعتها عبر علاقات التسليح بفتح الافاق التجارية والسياسية، فكان الهدف عدة أمور وهي:

1) ربط القطاع المدني والقطاع العسكري عبر تنشيط التصنيع التقني الذي يخدم كلا القطاعين.

---

[110] البرغوثي، المرجع السابق، ص61.

[111] منصور، المرجع السابق، ص377-379.

[112] البرغثي، المرجع السابق، ص62.

2) استيعاب الصناعة العسكرية حوالي 220 ألف عامل مما يؤدي إلى تشغيل الأيدي العاملة.

3) تصدير أعداد ضخمة من السلاح لتوفير العملة الأجنبية.

4) تأمين حجم مبيعات محلية وخارجية أكبر سعيًا نحو تخفيض كلفة الإنتاج.

5) الحصول على النفوذ السياسي والاستراتيجي من خلال التصدير العسكري.

6) بناء علاقات دولية من خلال إبراز كفاءة الصناعات العسكرية الإسرائيلية.[113]

وقد شكلت نسبة الصادرات من المنتوجات الصناعية العسكرية بحلول عام 1977 نسبة (85.9%) من صادرات إسرائيل إلى الولايات المتحدة ودول السوق الأوروبية[114] أما بالنسبة للأيدي العاملة فبحلول عام 1980 استوعبت الصناعات الحربية الإسرائيلية نحو 300 ألف عامل أي نصف العمالة الصناعية توزعوا على مختلف القطاعات العسكرية بينهم 64 ألف عامل توزعوا على اثنتي عشرة شركة والتي تعتبر من أكبر الشركات العسكرية أي بنسبة (40%) من القوة العاملة الصناعية، وما يقارب (10%) عملوا في صناعة السلاح[115].

المبحث الثالث: النفقات العسكرية في الإنفاق العام وأثرها على التنمية الاقتصادية

قبل الحديث في تفاصيل الانفاق العسكري يرى الباحث أنه المهم توضيح مفهوم الانفاق العسكري من حيث: النفقات الكلية لوزارة الدفاع للأغراض العسكري، والنفقات التي تدعم بشكل

---

[113] مي محمد احمد زيادة، "جدلية العلاقة بين الانفاق العسكري والنمو الاقتصادي دراسة تطبيقية على إسرائيل–الدول العربية" –رسالة ماجستير، إشراف: محمود محمد صبره، عبد الحكيم احمد الطلاع، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، 2014، ص75

[114] ملحم، المرجع السابق، ص90

[115] ملحم، المرجع السابق، ص89.

مباشر البرامج الدفاعية، وكذلك نفقات البرامج الأخرى المبنية على فرضية الأمن القومي وأخيرا مدفوعات الحروب.[116] حيث تتحكم مجموعة عوامل في زيادة نسبة الانفاق العسكري في أي دولة – وهو ما ينطبق على الحالة في إسرائيل – والمتمثلة بما يلي:

1- العامل السياسي: والمتعلق بطبيعة نظام الحكم في الدولة ودرجة استقراها السياسي.

2- العامل الاستراتيجي: والمتعلق بخطر نشوب حرب أو عدّة حروب في إقليم يتسم بالاضطراب.

3- العامل الاقتصادي: والمتعلق بموارد الدولة الاقتصادية وإمكانية تغطية النفقات العسكرية.[117]

تشير القراءات الإحصائية الى أن إسرائيل تعتبر من أعلى الدول في المنطقة من حيث النفقات العسكرية وحجمها مقارنة مع الناتج القومي الإجمالي، حيث بلغ 5.3% وفق قاعدة بيانات معهد ستوكهولم لعام 2019.

وبالعودة الى تاريخ الانفاق العسكري الإسرائيلي فنجد أن الاقتصاد الإسرائيلي ارتبط بشكل مباشر بالتطورات السياسية والعسكرية فقد واجه العديد من المشاكل التي ارتبطت بمعدلات الانفاق العسكرية المتزايدة مما ادى إلى عجز في موازنة إسرائيل، فبعد حرب عام 1967 بدأ النشاط الاقتصادي ينمو وذلك لزيادة الانفاق العام والتي ارتبطت بشكل رئيسي بتزايد الانفاق في الشؤون العسكرية وما تطلبته من عملية احتلال الأراضي العربية، وفي عام 1970 بدأ الانفاق الاستهلاكي يزداد بما نسبته 26% وذلك بسبب حجم الانفاق العسكري الذي انعكس من خلال زيادة حجم المستوردات مع تسريع حركة النمو في الصناعات العسكرية المحلية، رغم ذلك زاد عجز الميزانية

---

[116] Sharp and Olson, Public Finance the Economics of Government Revenues and expenditures, pp 65-66.

[117] عبد المجيد حسن، أثر الانفاق العسكري على النمو الاقتصادي، جريدة المدى، الأحد 11- 9- 2011.

لارتفاع الانفاق الحكومي مع الانفاق العسكري في الخارج فكانت التحويلات المالية من قبل اليهود وتعويضات الألمان التي بلغت قيمتها حوالي 675 مليون على تغطية العجز.[118]

أدت زيادة واردات إسرائيل الحربية من أسلحة ومعدات إلى عجز في ميزان المدفوعات من (1.6 مليار) عام 1973 إلى (1.8–2 مليار) دولار تقريبا عام 1974 كما أن لحرب عام 1973 دور كبير في انخفاض الصادرات التي قدرت بـ (250 مليون) دولار[119].

فقد وصلت زيادة نفقات الحرب إلى (1.10 مليار) الذي كان نتاج عمل خلال عام كامل لكافة سكان إسرائيل حسب ما تم إعلانه من قبل الإذاعة الإسرائيلية، وقد بلغت ميزانية الدفاع لعام 1974 وعام 1975 (14 مليار) أقل من ميزانية حرب 1973 والتي بلغت (16.6 مليار) وقد أشار مسؤول في وزارة المالية الإسرائيلية بأن هناك نحو (700 مليون) وضعت للنفقات الأمنية المختلفة كالملاجئ لم تذكر في ميزانية الدفاع مما أدى إلى بلوغ نسبة العجز إلى (41%).[120]

رغم الدور الكبير للصادرات العسكرية إلا أنها تعرض إسرائيل لسيطرة الدول التي تتعامل معها كالتبعية المتزايدة للولايات المتحدة والتي تعتمد عليها بشكل رئيسي للموافقة على بيع الأسلحة، وبروزها كمصدر أساسي في السوق العالمي لصادرات الأسلحة بوضعها في مكان منافس محتمل للولايات المتحدة، كما ان سوق السلاح متقلب غير ثابت كما حصل بعد سقوط شاه إيران، حيث تدنت صادرات الأسلحة من إيران مما أدى إلى تعرض الاقتصاد الإسرائيلي إلى صدمة كبيرة.[121]

يعد تزايد الإنفاق العسكري السبب في عجز ميزانية إسرائيل وذلك لتزايد الطلب الكلي على السلع والخدمات بمعدلات تفوق كميات السلع والخدمات المنتجة والتي ادت إلى نشوء ضغوطات ادت إلى تسارع مستمر نتيجة التزايد المستمر في الطلب بسبب الاستمرارية في تزايد النفقات العسكرية

---

[118] فؤاد حمدي بسيسو، "اتجاهات الاقتصاد الإسرائيلي منذ حزيران 1967: -6-"، شؤون فلسطينية، ع5، د.م، منظمة التحرير الفلسطينية- مركز الأبحاث، نوفمبر 1971، ص297،295.

[119] صبري، المرجع السابق، ص105.

[120] حسين أبو النمل، بحوث في الاقتصاد الإسرائيلي، بيروت، منظمة التحرير الفلسطينية- مركز البحوث، 1975، ص122-123

[121] البرغوثي، المرجع السابق، ص64.

التي تؤثر على القرار الإسرائيلي الذي لا يتخذ وفق امكانيات الدولة بعوامل اقتصادية داخلية وعوامل سياسية داخلية وخارجية بل يتخذ لخلق تفوق عسكري على الدول العربية مجتمعة[122].

فالتمويل العسكري يحدث في أغلب الأحيان عجز في الميزانية خلال الحروب التي يتسع خلالها الانفاق لتمويل العمليات العسكرية كما حدث لإسرائيل خلال حروبها والتي ارتفعت خلالها نسبة الصناعة الحربية بعد الحرب والتي أدت إلى انخفاض الطاقة الانتاجية كما ساهم في زيادة النقص في الطاقة البشرية العاملة في قطاعات الاستهلاك والتصدير وتوجيهها فقط للصناعات البشرية.[123]

فقد زاد الدين الخارجي من عام 1974 إلى أربع مليارات دولار إلى (12 مليار) دولار عام 1977 ثم إلى حوالي (25 مليار) دولار في عام 1984 وفي سنة 1986 زاد عن (30 مليار) دولار[124] منتصف السبعينات فقد توجه ثلث الموارد الاقتصادية للنواحي العسكرية كما بدأ بالعمل لصالح المؤسسات العسكرية نحو ربع الأيدي العاملة بشكل مباشرة وغير مباشر حينها أصبح القطاع العسكري مهيمنا داخل الاقتصاد الإسرائيلي لاستقطابه (25,55%) من ناتج التجارة الخارجية والتحويلات المالية... الخ من أمور. [125]

كما تأثرت القطاعات الاقتصادية بشكل كبير من القطاع العسكري وذلك بسبب سحب قوة العمل المدنية للأغراض العسكرية ومنها ادى إلى تأثر الإنتاج خاصة في قطاعات البناء والإسكان والتصدير والسياحة، اضافة إلى اقتصار القطاع الزراعي والصناعي إلى تلبية احتياجات المؤسسة العسكرية فقط والتي قدرت بحوالي ثلثي إنتاج كلا القطاعين[126]، كما ادت الحروب الإسرائيلية إلى ارتفاع تكاليف اعادة بناء المصانع والمعدات المدمرة وارتفاع تكلفة التسلح.[127]

---

[122] عفيفي، المرجع السابق، ص145،29.

[123] ابو النمل، المرجع السابق، ص134-135

[124] عيسى، المرجع السابق، ص87-88.

[125] عيسى، المرجع السابق، ص82-83

[126] صبري، المرجع السابق، ص104.

[127] محمد صفوت حميد، "الاقتصاد الاسرائيلي في ظل حالة الحرب والتوتر"، مجلة المال والتجارة، مج7، ع74، نادي التجارة، يونيو 1975، ص20

في عام 1984 نشر بنك إسرائيل تقرير سنوي يوضح فيه النسبة المئوية لنفقات الجيش الإسرائيلي خلال السنوات التي تمتد من 1964 حتى عام 1983 والتي كان لها دور كبير في تباطؤ نمو الاقتصاد الإسرائيلي رغم المساعدات المالية الضخمة التي يتلقاها الجيش من الولايات المتحدة، والتي كانت كالآتي[128]:

جدول رقم 1 النسبة المئوية لنفقات الجيش الإسرائيلي من ١٩٦٤-١٩٨٣

السنوات	جملة الانفاق العسكري	النقد المحلي والأجنبي وخدمة الدين للإنفاق العسكري
1964-1966	10	
1967	18	
1968-1969	19	
1970	26	
1971-1972	22	19
1973-1975	32	17
1976-1978	26	18
1979	21	18
1980	24	20
1981	26	20
1982	24	
1983	21	

[128] جوئيل بينين، "إسرائيل: الاقتصاد السياسي ومستقبل الدولة العسكرية"، المستقبل العربي، مج9،ع91، مركز دراسات الوحدة العربية، سبتمبر 1986، ص105

مر الاقتصاد الإسرائيلي في أوائل الثمانينات بأزمة مالية كبيرة وجهت الحكومة الإسرائيلية نحو تقليص نفقاتها على الجيش وذلك من خلال خطة استقرار اقتصادي اتبعتها في عام 1985[129] مر خلالها الاقتصاد الإسرائيلي في حالة من الركود والتي بدأ بالتعافي خلال عامي 1986 و1987 وكان ذلك من خلال قيام الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم المنح والقروض للمساعدة الاقتصادية والعسكرية للحكومة الإسرائيلية كما كان لعمليات التقشف والضغط على الانفاق العام التي اتبعته الحكومة في ذلك الوقت دور كبير أيضًا[130].

أنفقت إسرائيل في عام 2017ماقيمته 4.7٪ من ناتجها المحلي الإجمالي على المجال العسكري، وهذا يضعها بين الدول العشرة التي لديها أعباء عسكرية أعلى في العالم، إلى جانب سبع دول شرق أوسطية أخرى، أما الصادرات العسكرية الإسرائيلية فارتفعت بنسبة 40٪ في مايو 2017 ، حيث صدرت الشركات الإسرائيلية أنظمة صواريخ بنسبة (17%) وأنظمة دفاع جوي بنسبة (3٪)، ونظم الاتصالات (9٪)، والمراقبة والبصريات (8٪)، الطائرات بدون طيار (2٪)، وأنظمة البحرية (1٪) ، والأقمار الصناعية (1٪)، وكان أكبر توزيع للصادرات الدفاعية الإسرائيلية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بنسبة 58٪ تليها أوروبا بنسبة 21٪ ، وأمريكا الشمالية بنسبة 14٪ ، وأفريقيا بنسبة 5٪ ، وأمريكا اللاتينية بنسبة 2٪.[131]

كما حافظة إسرائيل على نفس حجم الإنفاق العسكري في عام 2018 حيث بلغت ميزانية الدفاع حوالي 19.6 مليار دولار، ثم 19.3 مليار دولار في العام 2019، حيث شكلت مبيعات السلاح

---

[129] يغيل ليفي، "اتجاهات تغلغل مجتمع السوق في الجيش الاسرائيلي: مراجعة كتاب الجيش ومجتمع السوق في إسرائيل"، مجلة استشراق للدراسات المستقبلية، ع4، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019، 273.

[130] احمد السيد النجار، "اقتصاد إسرائيل: هل يدفعها نحو الحرب أم السلام أم بقاء الحال على ما هو عليه؟"، شؤون عربية، ع64، د.م، جامعة الدول العربية – الأمانة العامة، ديسمبر 1990، ص83 .

[131] سالم، محمد (2018) الانفاق العسكري الاسرائيلي، موقع اقتصاد فلسطين.
https://www.palestineeconomy.ps/ar/Article

الإسرائيلي من بداية سنة 2010 إلى نهاية 2018، التي تم تنفيذها ما قيمته 18.21% من حجم إجمالي العجز التجاري الإسرائيلي، وهو ما يعني أن العجز التجاري كان يمكن أن يرتفع بمعدل 18.21% لولا إسهام مبيعات السلاح، وهو ما يدل على أهمية اقتصادية واضحة، إذ بلغ إجمالي مبيعاتها (بما في ذلك طلبات الشراء) خلال السنتين 2017 و2018، ما مجموعه 16.4 مليار دولار، [12] وهو ما وضعها في المرتبة الثامنة عالمياً، كما ارتفع نصيبها من المبيعات العالمية من 2.1% خلال الفترة من 2009–2013 إلى 3.1% خلال الفترة من 2014–2018، [13] وعند المقارنة بين مبيعاتها خلال الفترة 2010–2014 مع مبيعاتها في الفترة 2015–2019 يتبين زيادة قدرها 77%[132].

تُشكّل الموازنة العسكرية أحد أهم المؤشرات لقوة التأثير السياسي للمؤسسة العسكرية في اسرائيل، فبغض النظر إلى أن تخصيص الموارد وتوزيعها هي عملية سياسية يسيطر عليها تعارض المصالح والضغوط المتبادلة بين الشركاء السياسيين للحصول على النصيب الأكبر في موازنة الدولة، إلا أنه نتيجة للتهديدات الوجودية لإسرائيل منذ نشأتها والهاجس الأمني المسيطرة على المجتمع ، فقد احتل الإنفاق العسكري مكانة مركزية في موازنة الدولة واعتبر الأكثر إثارة للجدل لاسيما مع اعادة تحديد للتهديدات التقليدية بتوقيع معاهدات للسلام مع مصر والأردن والامارات والبحرين، وما تبعه من تغيير في السياسات والاستراتيجيات العسكرية حيث باتت إسرائيل تملي على اعدائها دون استخدام القوة، الأمر الذي أدى لتصاعد المطالب بتخفيض مستوى الإنفاق الدفاعي الذي يشكل عبئاً على الاقتصاد الاسرائيلي نتيجة للتكاليف الباهظة للمؤسسة العسكرية، وترى وزارة المالية الاسرائيلية أن أي مبالغ إضافية لمصلحة الميزانية العسكرية تعني خطوة إلى الوراء على مستوى النمو وبالتالي يجب الحد من عجز الموازنة وتوجيه مزيد من الاهتمام للتنمية الاقتصادية.

---

[132] عبد الحي، وليد (2020) الاقتصاد السياسي لمبيعات السلاح الاسرائيلي، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.

الفصل الخامس: العسكرة المجتمعية

قبل الحديث عن عسكرة المجتمع الإسرائيلي وجب توضيح المقصود بعسكرة المجتمع والتي يقصد بها الاعتماد على جيش يضم المجتمع بالكامل للقدرة على توفير القوة العسكرية في الوقت المناسب حين الضرورة ولمدة زمنية معينة، وهذا المصطلح يشير الى أن المجتمع الإسرائيلي عبارة عن جيش له دولة.[133] فالمجتمع الإسرائيلي اصطبغ بصبغة عسكرية شاملة متينة وقوية لكون غالبية أفراده قادرين على حمل السلاح من مختلف الفئات ذكورا وإناثا ممن يؤدون الخدمة الإلزامية، حيث تتكون المؤسسة العسكرية الإسرائيلية من عناصر عسكرية في المجتمع الإسرائيلي من هيئة أركان الجيش، ضباط محترفين، أجهزة مخابرات، معاهد دراسات استراتيجية، رجال شرطة، وسياسيين الذين ارتبطت حياتهم بالجيش المكون من تحالف المدنيين والعساكر في نفس الوقت[134]، فالمجتمع الإسرائيلي يعيش حالة من الاستعداد شبه الدائم لأنه بمعنى أو بآخر (جنود في إجازة).[135] تأثر المجتمع الإسرائيلي بشكل كبير بمظهر جيشه الذي تدخل بجميع النشاطات من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وقد أشار بن غوريون[136] عن ضرورة وجود مركز تربوي للجيش

---

[133] الفكر العربي، المجلد 20، الأعداد 95-98، معهد الإنماء العربي، 1999، ص27.

[134] عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، القاهرة، دار الشروق، 1999، المجلد 7، ص237

[135] إحسان مرتضى، الإرهاب الصهيوني: جوهرًا، تاريخًا وتجليات، بيروت، مركز باحث للدراسات، 2003، ص89.

[136] بن غورديون: بولوني الأصل، زعيم أكبر حزب عمالي (مباي)، وزعيم الهستدروت، ورئيس الوكالة اليهودية، وهو أول رئيس وزراء ووزير الدفاع في إسرائيل، وله دور أساسي في إنشاء الكيان الصهيوني في فلسطين خلال فترة الإنتداب البريطاني على فلسطين (1918-1948). للمزيد انظر: جدع جلادي، اسرائيل نحو الانفجار الداخلي: التقاطب بين المستوطنين الأوروبيين وأبناء دار الإسلام، القاهرة، دار البيادر، 1988، ص260؛ دافيد بن غوريون، يوميات الحرب 1947-1949، ترجمة: سمير جبور، مراجعة وتقديم: صبري جريس، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1993، مقدمة الكتاب.

وعلى الشباب اليهودي أن يقوم بتربية جيل صحيح الجسد والروح والذي سيكون عامل توحيد جميع القبائل التي اجتمعت من أجل تحقيق المهمة التاريخية لدولة إسرائيل.[137]

المبحث الأول: البعد الديني والتاريخي في عسكرة المجتمع الإسرائيلي.

ينقسم المجتمع الإسرائيلي إلى عدة جماعات تختلف في الدين والعرق والثقافة، فالمجتمع اليهودي ينقسم إلى ثلاث طوائف أساسية، هي: اليهود الغربيين (الإشكناز) الذين جاء معظمهم من شرق ووسط أوروبا ما بين 1918–1948 يتمتعون بمستوى عال من الكفاءة والمؤهلات في ميادين العلم والفكر والصناعة، اليهود الشرقيين (السفارديم) الذين هاجروا من دول إفريقيا والشرق الأوسط إلى فلسطين بعد عام 1948 يعرفون بتدني وتخلف مستواهم الثقافي والحضاري والاقتصادي، اليهود مواليد فلسطين (الصابرا) من أصل مختلط، شرقيون وغربيون يعتبرون الجيل الجديد من رموز الوطنية لميلادهم في فلسطين وولاءهم الكبير للأرض.[138]

ارتبطت عسكرة المجتمع الإسرائيلي وبنائه على دعائم الدين اليهودي وتاريخه الذي كان له دور أساسي في البناء السياسي الإسرائيلي المعتمد على عسكرة المجتمع وبعده التاريخي في نشأة الكيان الاستيطاني الصهيوني[139] فأدت عسكرة المجتمع اليهودية على اشباعه بالمفاهيم الصهيونية عن طريق جذور المفاهيم الدينية والتاريخية اليهودية.[140] فقد اتسمت الحالة الدينية في إسرائيل بالتعقيد ويعود ذلك لطبيعة المجتمع الإسرائيلي ذات التركيب الطائفي والعرقي المتعدد، حيث برز

---

[137] محمد خالد الازهري، "العسكريون في المجتمع الإسرائيلي"، شؤون عربية، ع 2019، جامعة الدول العربية، سبتمبر/أكتوبر، 1982، ص144

[138] محمد جمال محمد عرفه، "التعددية في المجتمع الإسرائيلي"، المستقبل العربي، مج8، ع82، مركز دراسات الوحدة العربية، ديسمبر 1985، ص51–53.

[139] مجلة الجندي، العدد341، مديرية الشؤون المعنوية والثقافية، وزارة الدفاع–الإمارات العربية المتحدة، 2002، ص30

[140] أحمد فؤاد أنور، الصحافة الدينية في إسرائيل: بين قضايا الصراع مع العرب والتناحر الداخلي، القاهرة، عالم الكتب، 2006، ص36

التيار الديني في المجتمع الإسرائيلي بعد تمكن الجيش الإسرائيلي من الانتصار على الجيوش العربية واحتلال مناطق شاسعة من أراضيها مما كان له أثر كبير في وعي المجتمع اليهودي الذي رأى بأن نتيجة الحرب معجزة إلهية وبداية لتحقيق الخلاص وصدق النصوص الدينية التي ادت إلى تعزيز الشعور الديني في المجتمع الإسرائيلي، وهو ما أدّى إلى ظهور أتباع تيار ديني في الجيش ذو رتب عسكرية عليا، ممن كان لهم دور كبير في بمد الجيش بأسلحة لم يكن لها وجود من قبل، مثل: سلاح الطيران والبحرية والمظلات، إضافة إلى الدور الكبير في دعم المستوطنات وزيادة انتشارها.[141]

اعتمد الجيش الإسرائيلي في عقيدته على الدين بتفسير وعود التوراة في إطار الصهيونية الدينية مثل أن جنود إسرائيل جنودًا للرب وأن حروبهم حربًا له، إضافة إلى ربطها بين حركتها العسكرية ونبوءات التوراة ومنها أصبحت الحرب عملًا مقدسًا[142] حيث بررها بن غوريون بأن عسكرة المجتمع الإسرائيلي بالأسطورة القائلة "بأن جنود موسى ويوسع وداود لم يكفوا عن القتال وكذلك جنود دولة إسرائيل لن يتوقفوا عن القتال"[143]. فالدين هو العقيدة التي تضفي الشرعية على توحيد المجتمع وتعبئة أفراده سعيًا لأهداف السياسية الإسرائيلية وقد تبين ذلك بعد حرب عام 1967 التي نمّت الشعور الديني بأن الانتصار جاء بمساعدة إلهية وخسارة عام 1973 أدت إلى زيادة القومية

---

[141] قتيبة وليد غانم، الأصولية الدينية في المجتمع الإسرائيلي، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2018، ص68-69،87-88.

[142] محمد خالد الأزهري، "المؤسسة العسكرية في المجتمع الإسرائيلي"، شؤون فلسطينية، منظمة التحرير الفلسطينية، ع184، يوليو 1988، ص15.

[143] عبد الوهاب المسيري، في الخطاب والمصطلح الصهيوني: دراسة نظرية وتطبيقية، القاهرة، دار الشروق، 2005، ص184.

المتطرفة ومنها زيادة واضحة في قوة اليمين الديني في المجتمع الإسرائيلي الذي سيطرت عليه المشاعر الدينية بكونهم المسؤولين عن حماية اليهود في العالم.[144]

ينقسم المجتمع الإسرائيلي دينيا إلى: متدينون يمثلون الأقلية منهم المسلمون ممثلين الحركة الإسلامية، واليهود المنقسمين إلى متدينين صهيونيين الذين يمثلهم حزبا "المفدال[145]" و"ميماد[146]"، ومتدينون معادون للصهيونية (متشددين أصوليين) يمثلهم أحزاب "شاس147" و"يهدوت هاتوراه148" و"ديجيل هاتوراه149"، متدينون شرقيون "سافارد150" الذين يمثلهم حزب "شاس" ومتدينون غربيون "أشكيناز 151"، والبيت اليهودي الذين يمثلهم حزبي "يهودوت هاتوراه" و"المفدال"، والعلمانيين الداخلين

---

[144] عبد الغفار عفيفى الدويلك، "الأبعاد الاجتماعية والثقافية ليهودية دولة إسرائيل: رؤية استشرقية للصراع المجتمعي الاسرائيلي الفلسطيني"، المجلة العربية لعلم الاجتماع، ع10، جامعة القاهرة–كلية الأداب– مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، يوليو 2012، ص203،202.

[145] حزب المفدال: حزب ديني ينادي بعدم التنازل عن أرض إسرائيل وأن لا تقوم بين البحر ونهر الأردن إلا دولة إسرائيل، ويرفض إقامة دولة فلسطينية، ويعتبر الجولان جزءًا من أرض إسرائيل. للمزيد انظر: باسل يوسف النيرب، المرأة في إسرائيل، ص44.

[146] حزب ميماد: حزب يسعى لتكوين جمهور ديني عقلاني والتقرب بين العلمانيين والمتدينين من خلال العقلانية والاعتدال من أجل الحفاظ على الطبيعة اليهودية لإسرائيل. للمزيد انظر: محمد برهام المشاعلي، إسرائيل من أي وإلى أين، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، 2008، ص34؛ رشاد عبد الله الشامى، الحروب والدين في الواقع السياسي والإسرائيلي (1967–2000)، القاهرة، الدار الثقافية للنشر، 2005، ص187.

[147] حزب شاس: حزب متدين يدعو للعودة إلى الأصول التوراتية من الناحية السياسية والاجتماعية مع تكريس التشريعات الدينية المتعددة المتشددة. للمزيد انظر: مصباح محجوب، بيت العنكبوت: تناقضات وصراعات وسلبيات المجتمع الإسرائيلي، دمشق، دار الفكر، 2002، ص69

[148] يهدوت هاتوراه: حزب يرى أن التحدث مع العرب حول تسليم مناطق من أرض إسرائيل يعرض حياة ملايين اليهود للخطر، وأن الحكم الذاتي معناه تسليم أرض إسرائيل للمخربين وبالتالي سيؤدي خلال فترة زمنية قصيرة إلى تسليم القدس القديمة وإلى إقامة دولة فلسطينية ولا بد من الاستيطان الفوري لكل مناطق يهودا والسامرة وقطاع غزة والوقف الفوري لأي محادثات حول تنازلات. للمزيد انظر: أحمد فؤاد أنور، الصحافة الدينية في إسرائيل: بين قضايا الصراع مع العرب والتناحر الداخلي، عالم الكتب، 2006، ص63.

[149] ديجيل هاتوراه: معناه راية التوراة، يعتبر من أقل الأحزاب الدينية تطرفا والذي نادى على الانسحاب من المناطق المحتلة وعلى إقامة دولة فلسطينية منزوعة السلاح. للمزيد انظر: أنور، المرجع نفسه، ص61.

[150] سافارد: يهود من أصل إسباني وبرتغالي تحولوا إلى الكاثوليكية لتجنب الاضطهاد مندمجين في مجتمعهم المدني الغربي الأوروبي. للمزيد انظر: إسماعيل ناصر الصمادي، التأريخ التوراتي.. والتاريخ – التأريخ التوراتي المزيف بين إسرائيل الكنعانية وإسرائيل العبرية وإسرائيل الصهيونية، دمشق، دار علاء الدين، 2015، ص32؛ مجلة فنون، الاعداد 45–51، الاتحاد، مصر، 1992.

[151] أشكيناز: هم يهود وفدوا إلى فلسطين يتكلمون لغة هجينة تعرف باليديش وهم من أصول أوروبية مولودون في أوروبا وأمريكا، ومولودون في إسرائيل لآباء من مواليد أوروبا وأمريكا، يعرفون بأنهم أكثر اليهود عدوانية. للمزيد انظر: إبراهيم سعد الدين، تأملات في مسألة الاقليات، القاهرة، دار سعاد الصباح، 1992، ص103؛ محجوب عمر، الانتفاضة: تراث وحاضر ومستقبل ظافر، الإتحاد

في صراع مستمر وحاد مع المتدينين اليهود حيث يمثلهم الأحزاب "العمل[152]" و"الليكود[153]" و"ميريتس[154]" و"شينوى[155]" و"إسرائيل بعالياه[156]" و"إسرائيل بيتنا[157]" و"الوحدة الوطنية" و"شعب واحد[158]

فكان للتيار الديني دور كبير في تعبئة الروحية للجنود والضباط في المؤسسة العسكرية من خلال تشجيع روحهم العسكرية استنادًا لعقيدة العسكرية المستمدة من التعاليم الدينية فيتم تدريس الشباب الإسرائيلي التوراة وتعاليمها في وحدات تابعة لوزارة الدفاع إضافة إلى ذلك فإن العقيدة العسكرية القتالية استندت من التراث التاريخي لليهود المستمد من الشرائع اليهودية في قتال الإعداء من خلال إعداد قوات متعاونة دينيًا وعسكريًا.[159] حيث ربط التفكير الديني بالتفكير العسكري بواسطة فكرة أسطورية قديمة المتمثلة بفكرة الإله المحارب المدافع عن شعبه حيث أن يهوده أحد هؤلاء الآلهة الذي يصفه اليهود بأنه إله الجنود أو رب الجيوش، ومنها ادخلت الخدمة الدينية

العام للكتاب والصحافيين الفلسطينيين، 1989، ص207؛ عبد الوهاب المسيري، من هم اليهود وما هي اليهودية –أسئلة الهوية وأزمة الدولة اليهودية، القاهرة، دار الشروق، 2008، ص28؛ المسيري، المرجع السابق، ص375.

[152] العمل: حزب ظهرت بداياته الولى تجاه العمال الإسرائيليين بعد نهاية الحرب العالمية الأولى ومع تزايد اعداد المهاجرين القادمين إلى فلسطين وفي عام 1930 تأسس حزب عمال أرض إسرائيل الرافض لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامته دولته لكن مواقفه تطورت مع الزمن اعترف بحق الشعب الفلسطيني. للمزيد انظر: عامر عدنان الحافى، "الأحزاب السياسية اليهودية في إسرائيل"، مجلة دراسات شرق أوسطية، مج6، ع16، مركز دراسات الشرق الأوسط، 2001، ص153،151.

[153] الليكود: حزب ذا أفكار راديكالية يمجد القوة وضرورة المسارعة في إعلان إقامة الدولة اليهودية. للمزيد انظر: عامر عدنان الحافى، "الأحزاب السياسية في إسرائيل: الليكود والأحزاب السياسية اليمينية في إسرائيل"، مجلة دراسات شرق أوسطية، مج6، ع18، مركز دراسات الشرق الأوسط، 2002، ص165

[154] ميريتس: حركة يسارية يدعو للمفاوضات مع الفلسطينيين، واعلان إقامة دولة فلسطينية مستقلة، ووضع قوات دولية بقيادة أمريكية لانتهاء الاحتلال الاسرائيلي واعادة بناء السلطة الفلسطينية. للمزيد انظر: عبد الحميد الكيالي، "الأحزاب السياسية في إسرائيل"، مجلة دراسات شرق أوسطية، مج9، ع30,29، مركز دراسات الشرق الأوسط، 2005، ص201–202.

[155] شينوى: حزب ليبرالي علماني ضد الحاخامات، كان ضمن حز العمل لكنه انشق عنه لأسباب تتعلق بطبيعة النظام السياسي والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية يضم مجموعة من المثقفين وأساتذة الجامعات. للمزيد انظر: الكيالي، المرجع نفسه، ص203

[156] إسرائيل بعالياه: حزب يشكل اليهود من أصل روسي اختص بقطاع اجتماعي معين. للمزيد انظر: الكيالي، المرجع نفسه، ص205.

[157] إسرائيل بيتنا: حزب نشأ لتمثيل اليهود الروس. للمزيد انظر: الكيالي، المرجع نفسه، ص205.

[158] الدويلك، المرجع السابق، ص204.

[159] محمد كنوش الشرعة، نظام محمد بركات، "القى الدينية ودورها في الحياة السياسية في إسرائيل"، مجلة المنارة، مج12، العدد1، جامعة آل البيت– عمادة البحث العلمي، 2006، ص274 276.

والعسكرية في عقلية أفراد المجتمع اليهودي وأصبح من صفات المجتمع المميزة الذي ينظم من خلال الديانة اليهودية الموضحة من خلال أحداث التاريخ الإسرائيلي.[160]

فالتمازج بين الدين والتاريخ يمنح المجتمع اليهودي شكل جديد في هيئة منظمة تنظيم ديني اجتماعي ذو شعور قومي قوي متميز عن الشعوب الأخرى، حيث أن الغزو العقائدي امتزج عسكريًا في المجتمع بإرادة إلهية والتي تمثلت بتحقيق إرادة الإله المعطى للآباء الإسرائيليين مما أدى إلى منح صورة متكاملة لمجتمع ديني تاريخي تشريعي اجتماعي عسكري.[161]

المبحث الثاني: العسكرة الثقافية للمجتمع الإسرائيلي (تعليم/اعلام)

اعتبرت الدعاية الإسرائيلية بجميع أنواعها ووسائلها كافة تابعة للجيش الهادفة نحو تصنيع مجتمع إسرائيلي لتحقيق مطالبها من إعداد مواطن كجندي، وعدم التمييز قدر المستطاع بين إعداد أي مواطن للعمل في الجيش أو في الدولة التي تعتبر مكملة للعمل في الجيش لتشابك الأعمال مع بعضها.[162]حيث وعت الحركة الصهيونية منذ ظهورها عام 1897 على دور التعليم المهم في مشروعها الاستيطاني في فلسطين من خلال توحيد اليهود فعملت على إنشاء مؤسسات تابعة لها مع تحجيم مدارس جماعة "كل شعب إسرائيل أصدقاء" التي تأسست في باريس عام 1860، والتي كان لها دور مهم في تحديث التعليم اليهودي من خلال العمل على ارتقاء اليهود الروحي والفكري من خلال نشر المدارس اليهودية.[163]

---

[160] محمد خليفة حسن أحمد، "التاريخ العبري القديم"، مجلة الفيصل، السعودية، ع80، السنة السابعة، نوفمبر 1983، ص47.

[161] احمد، المرجع السابق، ص47.

[162] تقي الدين التنير، محمد عطوي، الإعلام الإسرائيلي ومواجهته، د.م، د.ن، 1999، ص66.

[163] أمين دراوشة، انعكاس الأيديولوجية الصهيونية في النظام التعليمي الإسرائيلي، رؤى تربوية، العددان 39,38، د.ت، ص182

أخضعت الحركة الصهيونية الفكر اليهودي لتنفيذ مخططها في الاستيلاء على فلسطين والتي تقوم على ان أرض فلسطين اختيرت لتكون وطنًا قوميًا لليهود الذين جمعتهم من مختلف مناطق العالم في فلسطين من خلال التنظيم والتخطيط الدقيق إضافة إلى خلق أساطير وتحويلها إلى واقع مثل كراهية اليهود، شعب الله المختار.. وغيرها[164]، ولقد بدأ تدخل الجيش في قطاع التعليم منذ بداية الوجود اليهودي في فلسطين عندما بدأ تجنيد متطوعين شبان وأحداث في قوات الكفاح ضد العرب ومنها بدأ ترسخ التعليم عبر إكساب الشباب تأهيلًا في الميدان والنشاط الشبه عسكري التي تمثلت في دروس الجدناع (كتائب الشباب) المشتملة على التأهيل من تدريبات على إطلاق النار ببندقية تشيكية.[165]

اتجه صانعو السياسة التعليمية في إسرائيل نحو تهيئة النشء الإسرائيلي للانخراط في الصراع العسكري الذي تعيشه إسرائيل منذ تأسيسها وذلك من خلال توظيف النصوص الدينية المقدسة لديهم وأدب الطفل والمناهج الدراسية وجميع مؤسسات التربية في غسيل دماغ الطفل الصغير لُيغذّى فقط بالكراهية والقلق وعقدة الشعور بالاضطهاد في كل مرحلة عمرية من نشأته.[166] فكان التوجه نحو تدريس المواد الدينية في كافة المراحل التعليمية لأبناء اليهود بمادتي التوراة والتلمود اللتين استقى منهما اليهود تعاليم العنف واستخدام القوة من قوانين الحرب وأسلوب الاستيلاء على المدن والتعامل مع أهاليها والتي يعتبرها اليهود مصدر وحي وشريعة مقدسة لاستئناف البعث اليهودي في فلسطين.

---

[164] دراوشة، المرجع نفسه، ص183.

[165] حجيت جور، عسكرة التعليم في إسرائيل، ترجمة: يحيى محمد عبد الله إسماعيل القاهرة، مركز الدراسات الشرقية – جامعة القاهرة، العدد 34، 2007، ص57-58.

[166] جور، المرجع نفسه، ص58.

ففي التلمود يذكر النص مثلا : " من يقتل مسلمًا أو مسيحيًا أو أجنبيًا أو وثنيًا يكافأ بالخلود في الفردوس.."، و "من العدل أن يقتل اليهودي بيده غير اليهودي، لأن من سفك دم الكافر يقرب قربانًا إلى الله"، ومنها يتضح سعي اليهود نحو زرع القيم المتوحشة في نفوس طلابهم بشكل مكثف من بداية تعليمهم.[167] ومن مهام الجيش الإسرائيلي في المجتمع القيام بنوعين رئيسيين من الأنشطة، النوع الأول برنامج توعية وتسلية الهدف منهما تقوية الوعي المدني والوطني للمجندين، اما النوع الثاني خصص للمدارس الخاصة في تعليم العبرية والتاريخ والجغرافيا ومواضيع متعلقة بالمهاجرين الجدد، جميع المواد تحوي الجوانب التاريخية بما يخدم الولاء لإسرائيل مع إدخال الجانب العنصري للمستوطنين تجاه العرب، إضافة إلى التربية العسكرية والتي تقدر بـ 212 ساعة سنويًا في مدارس إسرائيل.[168] كما يقوم الجيش أيضًا على تعليم اللغة العبرية للمهاجرين الجدد والإشراف على التعليم في المناطق النائية لمحو الأمية والهدف من هذا تحقيق التضامن بين المهاجرين من خلال تعلم لغة واحدة مع تلقين التاريخ والثقافة بطريقة معينة إضافة إلى الخدمة في جيش واحد جميعها تسهم في الاندماج والارتباط بأهداف الصهيونية.[169]

أكسب التعليم للجيش القيم القائلة بأن الجيش الإسرائيلي كجيش الشعب ليس فقط قوة للدفاع من خلال العمل على توطين المهاجرين اليهود وإكسابهم أطر تعليمية التي فشلت هيئة التعليم في دورها بذلك الأمر فكان الجيش داعمًا ومنقذًا بتبني الأطفال والعمل على دمجهم في مشاريع خاصة

---

[167] سمر بنت محمد بن ناصر العريفي، "الإرهاب الإسرائيلي: التربية العسكرية نموذجًا"، شؤون الأوسط، ع117، مركز الدراسات الاستراتيجية، 2005، ص139-141.

[168] الأزهري، المرجع السابق، ص146.

[169] الأزهري، المرجع السابق، ص147

لاستكمال دراستهم منها ما يعرف بـ "شباب رافول" وهم عبارة عن مجموعة من المتطرفين اليهود المجتمعين لكرههم الشديد للعرب.[170]

فتجسدت عملية عسكرة التعليم في المجتمع الإسرائيلي في ثلاثة مظاهر أساسية، وهي:

1. زرع مفاهيم العسكرة والخوف في نفوس الطلاب.

2. تكليف العسكر بإدارة مؤسسات التعليم وممارسة مهنة التعليم بأنفسهم.

3. ظهور المدارس الدينية العسكرية والتي تعتبر أخطر مظاهر عسكرة التعليم الإسرائيلي.

ومن أبرز مظاهر العسكرة التعليمية في المجتمع الإسرائيلي قيام مجموعة من الشباب المجندين في الجيش الإسرائيلي بزيارة كل مدارس إسرائيل وذلك لأجل تقديم وسرد قصصهم الشخصية والتحديات التي يواجهها الجنود إضافة إلى إظهار قوة الجيش الإسرائيلي، كما ركزت التربية الدينية الإسرائيلية على النظرة العدائية للإسلام والمسيحية أما كتب التاريخ تركز على تبرير المذابح والاستيطان وتهميش الوجود الفلسطيني.[171]

أما الإعلام فهو من الوسائل الأساسية التي اهتم بها الصهاينة منذ بداية مسيرتهم وذلك لأهمية الإعلام والتثقيف في إنشاء الدولة اليهودية في فلسطين والذي يقوم على نشر وتنمية الروح والوعي القومي بين يهود العالم من خلال الصحافة التابعة لمكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية التي لها دور بالغ الأهمية في ترسيخ وتثبيت الرواية الإسرائيلية محليًا وخارجيًا.[172]

قام الإعلام الإسرائيلي على رموز أطلق عليها "المقومات الشرعية للدولة الإسرائيلية" و "الاعتذارات والحجج" التي جاءت صياغة أيديولوجيتها كالآتي:

---

[170] جور، المرجع السابق، ص58.

[171] دعاء فريد، الصورة الذهنية للمجتمع الإسرائيلي، الجيزة–مصر، أطلس للنشر والانتاج الاعلامي، 2016، ص75–76.

[172] نسرين حسونة، الإعلام في اسرائيلي: الهيكلية، الأهداف، الخصائص، ص2.

1. شرعية الهجرة والاستيطان، وممارسة السلطة السياسية على فلسطين الأرض والإنسان.

2. شرعية قيام الدولة الاستيطانية الصهيونية.

3. شرعية النظام السياسي "المزدوج" أي الديمقراطي وحقوق الانسان لليهودي المستوطن فقط والقمع والقهر الفلسطيني.[173]

في عام 1863 أنشأ شابان يهوديان في القدس أول صحافة عبرية أطلقا عليها اسم "هاليفانون" كان الهدف من إنشائها الربح فقط[174] من خلال نشر الإعلانات في الصحيفة حيث أخذا الشابان دورة طباعة في ألمانيا لذلك[175]، وصدرت صحيفة أخرى باسم "حافتسيلت" وتعني الزهرة التي كانت ناطقة باسم التيار الديني الأشكنازي في فلسطين، وفي فترة السبعينيات من القرن الثامن عشر أصدرت صحيفتان هما: "شعاري نسيون" "بوابات صهيون" الهدف من الإنشاء تعريف بالتراث اليهودي من خلال استهداف جيل الشباب، وصحيفة هأريان التي ركزت على قضية الهجرة اليهودية إلى فلسطين. [176]

ومنذ عام 1948 والمؤسسة العسكرية في إسرائيل تمارس الرقابة على الصحافة الإسرائيلية في مكاتبها في القدس وتل أبيب وحيفا إضافة إلى بعض المراكز الخاضعة لخدمة الجيش حيث عين المراقب من قبل وزير الدفاع والذي يكون عادة برتبة عقيد من الاستخبارات، فأنشأ محكمة خاصة للنظر في الشكاوى المتعلقة بأمور الرقابة في الصحف على ما ينشر فيها والتي أنشأت بعد توقيع

---

[173] حسونة، المرجع نفسه، ص3.

[174] نجود عبد القادر محمود قاسم، "الإعلام في إسرائيل بالمؤسستين العسكرية والسياسية: حرب 2006 على لبنان مثالًا" –رسالة ماجستير، إشراف: باسم الزبيدي، كلية الدراسات العليا، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2010، ص33

[175] صالح نعامي، العسكرة والصحافة في إسرائيل، عمان–الأردن، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2005، ص17

[176] قاسم، المرجع السابق، ص33.

اتفاقية بين الرقابة العسكرية والصحافة في إسرائيل وكان الهدف منها الاطلاع على المعلومات التي تتعلق بشؤون الأمن التي تخص اجتماع الصحافة مع المسؤولين في الحكومة الإسرائيلية.[177]

أنشأت وزارة الدفاع دار للنشر خاصة وجهت لأفراد الجيش حيث تهتم هذه الدائرة من الإعلام على إصدار الكتب المتنوعة التي تتناول موضوعات الجغرافيا، التاريخ، الكتب العسكرية المتعلقة بمختلف الأسلحة، إضافة إلى إصدار عدد هائل من المجلات الأسبوعية والشهرية الموجهة إلى منتسبي الجيش[178]. فاعتبرت وسائل الإعلام الجامعات والمعاهد التعليمية وسيلة لها لنشر المفاهيم والأهداف التي تدعو لها الصهيونية من خلال توظيفها بتوجيه الطلبة من إسرائيليين أو أجانب ونشر الأعلام الإسرائيلي فيها، من الجامعات الإسرائيلية التي أنشأت: الجامعة العبرية في القدس التي تأسست عام 1918، جامعة بارإيلان التي تأسست عام 1955، جامعة النقب في بئر السبع التي تأسست عام 1969، معهد وايزمان العلمي الذي تأسس عام 1934 والمعهد التكنولوجي والهندسة التطبيقية الذي يعتبر من أقدم المعاهد العلمية الإسرائيلية أنشأ عام 1924.[179] وقد تبنى الإعلام الإسرائيلي عدة أمور لإبراز المقومات الشرعية للدولة الإسرائيلية في المجتمع، منها أن العودة إلى أرض الميعاد حق تاريخي لليهود الذين لهم الحق في تقرير مصيرهم حيث يحملون رسالة حضارية ذات قيم إنجازيه بكون إسرائيل الوحيدة التي تمثل الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط.[180]

---

[177] عاطف عودة الرفوع، الإعلام الإسرائيلي محددات الصراع: الصحافة نموذجًا، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2004، ص76

[178] الرفوع، المرجع نفسه، ص90

[179] الرفوع، المرجع نفسه، ص94.

[180] حسونة، المرجع السابق، ص3-4

المبحث الثالث: تجنيد وتسليح المجتمع الإسرائيلي

أنشأ اليهود المهاجرين دولة إسرائيل من خلال نضالهم الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والعسكري عبر انتزاع الأراضي الفلسطينية من أهاليها العرب بواسطة العنف والقوة العسكرية التي تألفت من قسمين هما: قوات خدمة دائمة، وقوات احتياط وحرس حدود.[181] ويمثل التجنيد الإلزامي في أعمار المجندين المتراوح اعمارهم بين 18 و 21 سنة والتي تعتبر فترة تشكيل مستقبل المجند والذين هم من أبناء المهاجرين إلى إسرائيل فألزموا بالخضوع للخدمة العسكرية ليقبلوا في المجتمع الإسرائيلي مع تأهيلهم ثقافيًا ومهنيًا قبل رجوعهم إلى الحياة المدنية.[182]

القوات الاحتياطية تضم مجموعة ممن سبق تجنيدهم في القوات الإسرائيلية ويمتد سن الخدمة فيها إلى عمر 55 عامًا بالنسبة للرجال بينما النساء 34 عامًا حيث يتم استدعائهم سنويًا لمدة شهر وذلك لإعادة تأهيلهم عسكريًا إضافة إلى تدريبهم على الأسلحة الجديدة وفي حالة الأزمات عند خطوط إطلاق النار.[183]

بدأ الجيش الإسرائيلي بالتجنيد منذ عام 1921 حينما عملت عصابة الهاغاناه[184] على تأسيس مدرسة لإعداد ضباط استخبارات اطلقت عليه اسم "شاي"، ثم أسس جهاز الموساد المسؤول عن الاستخبارات الخارجية حول المنظمات والفلسطينيين المقيمين خارج فلسطين لجمع وتحليل

---

[181] إياد القزاز، "الجيش والمجتمع في إسرائيل -1-"، شؤون فلسطينية، ع5، منظمة التحرير الفلسطينية-مركز الأبحاث، نوفمبر 1971، ص262.

[182] حسن حسن، "المجتمع الاسرائيلي ومؤسسته الدفاعية"، الفكر الاستراتيجي العربي، ع22,21، معهد الإنماء العربي، أكتوبر 1987، ص154-155.

[183] فايز سارة، "المؤسسات العسكرية والمجتمع الإسرائيلي"، شؤون فلسطينية، ع224,223، منظمة التحرير الفلسطينية-مركز الأبحاث، نوفمبر 1991، ص68-69

[184] الهاغاناه: منظمة أسست عام 1920 للدفاع عن المستوطنات اليهودية تحت إشراف حزب نقابة العمال اليهود والتي تبلورت بعد الحرب العالمية الثانية إلى جيش إسرائيلي. للمزيد انظر: عبد الحفيظ، "مخاض ولادة الجيش الإسرائيلي: التحول من منظمات إلى جيش موحد"، الفكر الاستراتيجي العربي، ع1، معهد الإنماء العربي، يوليو 1981، ص160.

المعلومات من خلال زرع العملاء وبعد عام 1948 أنشئ الشاباك وهو جهاز الأمن العام.[185] وقد مرت فترة التجنيد فيما يخص المخابرات العسكرية بعدة أمور والتي تعتمد بشكل أساسي على قدرة الفرد في تطوير أداءه المتعلق بالقدرة الإبداعية في الإقناع فيتم تجنيدهم من خلال ثلاثة أمور، وهي: المال والحاجة المادية، العاطفة الأيديولوجية أو الانتقام، الجنس والملذات الشخصية، فالتجنيد لا يكون بشكل عفوي بل من خلال طرق مدروسة بكل دقة وعناية يمر خلالها المجند بعدة اختبارات منها تطبيق جهاز كشف الكذب.[186]

يفرض نظام التجنيد على جميع الذكور وقليل ممن يعفون من الخدمة ولا تعتبر القدم المنبسطة وعمى الألوان أسبابًا كافيه للحصول على الإعفاء فقط يعفى من يعانون النقص العقلي أو اضطراب العاطفة أو ممن يحتاج عناية طبية طويلة، ولا يسمح أيضًا بتأجيل الخدمة إلا للأشخاص الذين يقومون بأمور لها علاقة بأمن إسرائيل، ففي فترة الخمسينات استدعى للخدمة 30 ألف وفي فترة الستينات 40 ألف.[187]

يتدرب الطفل الإسرائيلي في منظمات الشبيبة على قيمة الجيش للحفاظ على بقاء الدولة منذ السنة الأولى لدراسته بشكل رسمي فتطبيق نظام التجنيد الإجباري يعتبر الوسيلة الوحيدة لصهر كافة المواطنين القادمين من بلاد كثيرة واجتمعوا في مكان واحد، تقسم فترة التدريب حسب الشهور يتم استدعاء الذكور في مارس ويونيو وسبتمبر وديسمبر من كل سنة وهم النخبة المجندين من خريجي المدارس الثانوية والكليات إضافة إلى النساء اللاتي يقمن بمهمات غير القتال من تدريس اللغة العبرية، قيادة شاحنات، وأعمال مكتبية.[188]

---

[185] عدنان عبد الرحمن إبراهيم أبو عامر، "تجنيد المخابرات الإسرائيلية" للعملاء" في الأراضي المحتلة 1967-2005"، مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية، مج22، ع1، الجامعة الإسلامية بغزة- شؤون البحث العلمي والدراسات العليا، يناير 2014، ص434

[186] أبو عامر، المرجع نفسه، ص440

[187] القزاز، مرجع السابق، ص264

[188] المرجع نفسه، ص264

يشمل الجيش الإسرائيلي كل أفراد المجتمع بين مرحلتي الصبا وابتداء الشيخوخة طبق ذلك وفقًا لقانون الخدمة الأمنية لعام 1959 "بأن يخدم في الجيش كل مواطن إسرائيلي، أو ساكن مستقر فيها وذلك في المراحل العمر الممتدة بين السابعة عشر والتاسع والخمسين بالنسبة للذكور، وبين السابعة عشر والثامنة والثلاثين بالنسبة للإناث"، فيتميز الضباط الإسرائيلي بانخفاض أعمارهم وذلك لتماسك الجيش ومعنويات أفراده بتقارب إفراده مما يسهل الاتصال بينهم إضافة إلى القدرة على القيام بالأعمال الصعبة لصغر سنهم والسبب الأبرز من نظام التجنيد الإسرائيلي هو تضييق الفجوة بين المدنيين والعسكريين سعيًا للاستقرار في الحياة السياسية في المجتمع الإسرائيلي.[189]

وفي عام 1967 بلغ تعداد الجيش النظامي الإسرائيلي 330 ألف جندي والاحتياط ما بين 6500 و 7500 جندي، وفي حرب 1973 سعت الحكومة الإسرائيلية إلى زيادة أعداد الجيش الإسرائيلي فتم إعادة نحو 40 ألف من الذي أعفوا من الخدمة فوصلت نسبة التجنيد 20% من مجموع المستوطنين الإسرائيليين، ومنها توجهت الحكومة على توفير المزيد من القوى البشرية لتكون تحت تصرف المؤسسة العسكرية عبر تهجير اليهود الاثيوبيين "الفالاشا" الذين توافدوا ضمن قوات إسرائيلية تدربوا على مختلف انواع الأسلحة وقد بلغ عددهم 600 وألف خلال التواجد الإسرائيلي في لبنان.[190]

أما التسليح ففي عام 1947 امتلكت المستوطنات اليهودية 10073 بندقية، و1900 رشيش، و630 رشاش، و672 مدفع هاون من عيار 2 بوصه و96 من عيار 3 بوصه، وبعدها جرى تطور كبير من خلال ظهور أسلحة جديدة أدت الى تحول منظمة الهاغاناه إلى جيش، أولها تطور سلاح الطيران الذي تم من خلال الطيارين اليهود المتطوعين الذين جبلوا خبرة بلادهم الأصلية:

---

[189] الأزهري، المرجع السابق، ص17.

[190] عطا محمد صالح زهرة، "حول هجرة يهود (الفالاشا) إلى فلسطين المحتلة"، المستقبل العربي، مج8، ع75، مركز دراسات الوحدة العربية، 1985، ص37

الولايات المتحدة، بريطانيا، جنوب إفريقيا وعملوا على تدريب الأفراد في قسم الطيران على استخدام طائرات النقل والقاذفات إضافة إلى تعزيز السلاح من خلال الصفقات التي أقامها الجيش الإسرائيلي مع بعض الدول الأوروبية وشراء الهاغاناه عشرين طائرة من القوات البريطانية في فلسطين.[191]

خلال حرب 1973 احتوى الجيش الإسرائيلي على سلاح المدرعات من 3 كتائب تحتوي كل كتيبة على 36 دبابة وكتيبة ميكانيكية وكتيبة مدفعية ذاتية الحركة، حيث احتوت الألوية المدرعة والميكانيكية باختلافها نحو 5400 دبابة منها 144 دبابة لإدارة عمليات غير قتالية بمدفع رئيسي، و5256 دبابة قتال رئيسية، 100 دبابة للتدريب الأساسي، ومن معدات المشاة نحو 9500 ناقلة جنود مدرعة ذات انواع مختلفة، بينما سلاح المدفعية يتشكل تقريبا من 1810 مدفع ميدان وهاوتزر، منها 1360 مدفع ذاتي و 450 مدفع مقطور، أما بالنسبة لمدافع الهاون المتوسطة والخفيفة منها تقريبا تقدر بنحو 2740 هاون منها 1600 من عيار 81 ملم و 900 من عيار 120 ملم و 240 من عيار 160 ملم، إضافة إلى 5000 هاون خفيف من عياري 60 و 52 ملم. [192]

وفي عام 1953 عقدت الحكومة الإسرائيلية مع الولايات المتحدة مذكرة تبادل تجاري وتكنولوجي بالمنتجات العسكرية بين البلدين شملت خلالها عدة تبادلات منها تحديث معدات القوات الإسرائيلية[193]، وبعد حرب 1967 بدأت الولايات المتحدة بالكشف التدريجي عن تسليحها للجيش الإسرائيلي منذ بداية الستينات بكميات كبيرة وأنواع مختلفة[194]، وفي عام 1988 جرى تعاون إسرائيلي–أمريكي في مجال تزويد إسرائيل بشحنة طائرات ف–16 وقنابل عنقودية جي.ب.يو–15 انزلاقية دولار بمبلغ 800 مليون[195]

---

[191] محارب، المرجع السابق، ص،170167

[192] محمود عزمي، "الإمكانات العسكرية الإسرائيلية"، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية: العرب ومواجهة إسرائيل– احتمالات المستقبل، ج1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، مارس 1999، ص488،486–490.

[193] يزيد صايغ، "الشؤون العسكرية الإسرائيلية: تطوير التسلح والتسليح"، شؤون فلسطينية، ع182، منظمة التحرير الفلسطينية– مركز الأبحاث، مايو 1988، ص89،88

[194] إلياس شوفاني، إسرائيل في خمسين عاما: المشروع الصهيوني من المجرد إلى الملموس، دمشق، دار جفرا للدراسات والنشر، 2002، ص109

[195] صايغ، المرجع السابق، ص89.

الخاتمة

أفضت الطبيعة الفريدة لقيام ونشأة دولة إسرائيل في بيئة مُعادية مُستندة الى حقوق دينية وتاريخية مزعومة الى بروز نمط جديد في العلاقة بين المستويين السياسي والعسكري فيها، حتى أن دراسة النموذج الاسرائيلي لهذا النمط من العلاقة بين مؤسسات الدولة يكاد يكون متميزًا ويُشكّل حالة خاصة تبتعد الى حدّ كبير عن الأنماط التي تمّت دراستها والنظريات ذات الشأن.

لقد وُلدت إسرائيل نتيجة ما مرّ به العالم من ارهاصات النزاعات العسكرية الإقليمية والدولية، حيث كانت البذرة الأولى للكيان الإسرائيلي أحد مجريات ومخرجات الحرب العالمية الأولى 1914-1918، وما تخلّلها من اتفاقية سايكس بيكو 1916 ووعد بلفور 1917 ثم تسويات مؤتمر الصلح 1919 وإقرار نظام الانتداب على الأراضي العربية ومنها الأراضي الفلسطينية في عام 1920. ثم جاءت الخطوة العملية كنتيجة مُباشرة للحرب العالمية الثانية 1939-1945 وفشل بريطانيا في قرار تقسيم فلسطين عام 1947، وصولا الى سلسلة من الحروب العربية الإسرائيلية 1948و1967و 1968و 1973 واحتلال الجنوب اللبناني 1982 والحرب المُستمرّة على قطاع غزّة، كل ذلك جعل العلاقة بين المؤسسة العسكرية الإسرائيلية وبقية قطاعات الدولة المدنية علاقات مُتشعّبة ومتداخلة الى حد يجعل الفصل بين صلاحياتها يكاد يكون صعبا وخيطا رفيعا يصعب تتبع أبعاده.

لقد أثرت حالة الاستقطاب الدولي في ظلّ الحرب الباردة 1945-1989 وسياسة الأحلاف والتكتلات الدولية العسكرية على وجه الخصوص في تصاعد الدور الحيوي لإسرائيل في المنطقة، اذ اعتبرت القاعدة الغربية المتقدمة لاستمرار الهيمنة والسيطرة الغربية على الشرق الأوسط والخليج العربي، مما أعطى للمؤسسة العسكرية الإسرائيلية أهمية أخرى مُضافة. وهو ما انحسب

على علاقة الأفراد في الدولة بالسلطة العسكرية، وجعلها ذات أعلى مكانة في سُلّم السلطات، كنتيجة طبيعية لحالة الرعب التي لا زال المجتمع الإسرائيلي يعيشها في محيط معاد يرفض وجودها بنسب متفاوتة.

جاء اعتماد اسرائيل على الحروب والمواجهات العسكرية لكي يحتّم عليها أن يكون للمؤسسة العسكرية فيها دور مختلف عن الدور الطبيعي والمتوقع منها كدولة مدنية، وقد ادّت العديد من المعطيات والمتغيرات في طبيعة النظام السياسي الاسرائيلي وفي الأحداث الخارجية الى تغير في طبيعة العلاقة بين المؤسسة العسكرية والمؤسسات السياسية وسيرها نحو نموذج الاندماج والتداخل فيما بينها، والذي أثر بشكل كبير على بناء الدولة وحولها لتبني سياسة العسكرة لكافة المجالات نظراً للعقيدة التي تلتزم بها المؤسسة العسكرية في بناء دولة عسكرية لحماية اسرائيل وتدعيم قوتها الداخلية لمواجهة الواقع الأمني الذي تعيشه.

وبناءً على ما سبق فقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

أولا: عمدت اسرائيل منذ نشأتها وما خاضته من حروب إلى فرض سياسة العسكرة على كافّة مناحي الحياة.

ثانيا: تعتبر اسرائيل ان العسكرة هي السياسة الناجعة لاستراتيجيتها الدفاعية التي يقوم عليها أمنها.

ثالثا: أدت المؤسسة العسكرية في اسرائيل دوراً كبيراً وفاعلاً جعل منها قوة لا يمكن تجاهلها أو تجاوزها في النظام السياسي الاسرائيلي.

رابعا: لم يغير التدخل الواضح للمؤسسة العسكرية الاسرائيلية في صناعة القرار السياسي الاسرائيلي على النظام الديمقراطي الذي تعيشه، فقد أثبتت التجارب أنه وعلى الرغم من تدخل المؤسسة

العسكرية في الحياة السياسية للدولة الا أن ذلك لم يجعل منها نظاما ديكتاتوريا يسعى لانتزاع الحكم من السلطة المدنية.

خامسا: لعبت الكثير من الأحداث والحروب التي خاضتها اسرائيل منذ نشأتها الى تبني حالة أمنية قائمة على المواجهة والدفاع والذي بدوره أبرز المؤسسة العسكرية وأكسبها منزلة كبيرة في الكيان الاسرائيلي.

سادسا: أدت الخلفية العسكرية للكثير من القادة السياسيين ورؤساء الوزراء في اسرائيل للتعاطي مع الكثير من المواقف بالاعتماد على التوجه والعقيدة العسكرية.

سابعا: شكلت طبيعة العلاقة بين المؤسسة العسكرية والمؤسسات المدنية في إسرائيل نموذجا يتصف بالاندماج كنتيجة للتداخل الكبير بين المؤسستين المدنية والعسكرية في النظام السياسي الاسرائيلي.

ثامنا: حاولت اسرائيل منذ احتلالها لأراضي فلسطين العمل على بسط سيطرتها وفق عقيدة دينية على كافة مناحي ومؤسسات الدولة، مما جعل المؤسسة العسكرية وبناء على هذا التوجه لاعتماد سياسة العسكرة لكافة مناحي الحياة سواء الاجتماعية والثقافية والتعليمية وذلك بهدف بناء مجتمع يستطيع الدفاع عن هذا الكيان.

تاسعا: إن اهتمام إسرائيل بالصناعات العسكرية ما هو الا ضرورة حتمية لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الأسلحة والعتاد العسكري بما يحفظ امنها، والذي تطور ليصبح مصدر دخل قومي من خلال تصدير السلع للخارج بما يحقق لها منافع اقتصادية وسياسية على المستويين الإقليمي والدولي.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية:

إبراهيم، شادية فتحي، **العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديموقراطي: دراسة تحليلية للاتجاهات النظرية، مجلة** النهضة، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، العدد الرابع، أكتوبر 2006.

أبو عامر، عدنان عبد الرحمن إبراهيم، "تجنيد المخابرات الإسرائيلية "للعملاء" في الأراضي المحتلة 1967-2005"، مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية، مج22، ع1، الجامعة الإسلامية بغزة- شؤون البحث العلمي والدراسات العليا، يناير 2014.

الإتربي، محمد صبحى، "الاقتصاد الإسرائيلي وضرورات التوسع والسيطرة"، مجلة الطليعة، س5، ع7، د.م، مؤسسة الاهرام، يوليو 1969.

أحمد الأنصاري، مفهوم الدولة المدنية في القانون الغربي والإسلامي: دراسة مقارنة لبعض النصوص التأسيسية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. 2014

أحمد، محمد خليفة حسن، "التاريخ العبري القديم"، مجلة الفيصل، السعودية، ع80، السنة السابعة، نوفمبر 1983.

الازهري، محمد خالد:

– "العسكريون في المجتمع الإسرائيلي"، شؤون عربية، ع 20,19، جامعة الدول العربية – الأمانة العامة، سبتمبر/أكتوبر، 1982.

–"المؤسسة العسكرية في المجتمع الإسرائيلي"، شؤون فلسطينية، منظمة التحرير الفلسطينية– مركز الأبحاث، ع184، يوليو 1988.

اسماعيل، اسراء، العلاقات المدنية العسكرية وعملية التحول الديمقراطي، دراسة مقارنة بين مصر والجزائر، المكتب العربي للمعارف، 2015.

إسعيدي، إبراهيم، مراجعات فيروس كورونا للعلاقات المدنية العسكرية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2020.

الآغا، فؤاد، علم الاجتماع العسكري، دار أسامة للنشر، عمان، الأردن، 2007.

أنور، أحمد فؤاد، الصحافة الدينية في إسرائيل: بين قضايا الصراع مع العرب والتناحر الداخلي، القاهرة، عالم الكتب، 2006.

ايفانز، جاريث، تعير معايير الأمن في القرن الحادي والعشرين في الخليج، تحديات المستقبل مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2005.

بخدومة، محمد نبيل، حل معضلة العلاقات المدنية– العسكرية لتحقيق الاستقرار السياسي في مصر وتركيا، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد10، العدد2، سبتمبر 2019.

البرغوثي، عروبة علي، "الصناعات العسكرية الإسرائيلية: دراسة تحليلية"– رسالة ماجستير، إشراف: محمد احمد صقر، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، عمان– الأردن، 1994.

بسيسو، فؤاد حمدي، "اتجاهات الاقتصاد الإسرائيلي منذ حزيران 1967: –6–"، شؤون فلسطينية، ع5، د.م، منظمة التحرير الفلسطينية– مركز الأبحاث، نوفمبر 1971.

بشارة، عزمي، من يهودية الدولة حتى شارون، دراسة في تناقض الديمقراطية الاسرائيلية، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، 2005.

بلقزيز، عبد الإله، الدولة والسلطة والشرعية، بيروت: منتدى المعارف للنشر والتوزيع، 2013.

بن غوريون، دافيد، يوميات الحرب 1947–1949، ترجمة: سمير جبور، مراجعة وتقديم: صبري جريس، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1993.

بيري، يورام، النخبة العسكرية الجديدة في إسرائيل: لماذا يعتبر فهم النخبة العسكرية أمرا مهما. في: قضايا إسرائيلية. العدد 28، تشرين ثاني 2007.

بينين، جوئيل، "إسرائيل: الاقتصاد السياسي ومستقبل الدولة العسكرية"، المستقبل العربي، مج9، ع91، مركز دراسات الوحدة العربية، سبتمبر 1986.

التنير، تقي الدين، محمد عطوي، الإعلام الإسرائيلي ومواجهته، د.م، د.ن، 1999.

الجبوري، عبد الوهاب، دور الموساد وأجهزة الأمن والاستخبارات الاسرائيلية في صناعة القرار الاسرائيلي (تصفية القيادات الفلسطينية نموذجاً)، مجلة الحوار المتمدن، العدد2350، 2008.

جريس، سمير، "الصناعة العسكرية الإسرائيلية توسع نشاطها"، شؤون فلسطينية، ع49، منظمة التحرير الفلسطينية– مركز الأبحاث، سبتمبر 1975.

جلادي، جدع، اسرائيل نحو الانفجار الداخلي: التقاطب بين المستوطنين الأوروبيين وأبناء دار الإسلام، القاهرة، دار البيادر، 1988.

الجندي، كريم (2011) صناعة القرار الاسرائيلي: الآليات والعناصر المؤثرة، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2011.

جور، حجيت، عسكرة التعليم في إسرائيل، ترجمة: يحيى محمد عبد الله إسماعيل القاهرة، مركز الدراسات الشرقية – جامعة القاهرة، العدد 34، 2007.

الحافي، عامر عدنان:

– "الأحزاب السياسية اليهودية في إسرائيل"، مجلة دراسات شرق أوسطية، مج6، ع16، مركز دراسات الشرق الأوسط، 2001.

– "الأحزاب السياسية في إسرائيل: الليكود والأحزاب السياسية اليمينية في إسرائيل"، مجلة دراسات شرق أوسطية، مج6، ع18، مركز دراسات الشرق الأوسط، 2002.

الحربي، سليمان عبد الله: مفهوم الأمن، مستوياته وصيغة وتهديداته دراسة نظرية في المفاهيم والأطر، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، صيف 2008.

حسن، حسن، "المجتمع فإسرائيلي ومؤسسته الدفاعية"، الفكر الاستراتيجي العربي، ع22,21، معهد الإنماء العربي، أكتوبر 1987.

حسونة، نسرين، الإعلام الاسرائيلي: الهيكلية، الأهداف، الخصائص، د.م، د.ن، د.ت.

الرفوع، عاطف عودة، الإعلام الإسرائيلي محددات الصراع: الصحافة نموذجًا، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2004.

حفيظي، نور الدين، نور الدين خان، المؤسسة العسكرية والعملية السياسية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد9، العدد3، ديسمبر، 2018.

حلمي، نادية، تدخل الجيش في الحياة السياسية بين الخبرتين الصينية والمصرية، مجلة شؤون الشرق الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية للبحوث والتوثيق، العدد147، 2014.

حميد، محمد صفوت، "الاقتصاد الاسرائيلي في ظل حالة الحرب والتوتر"، مجلة المال والتجارة، مج7، ع74، نادي التجارة، يونيو 1975.

الحنفي، ناصر، دور الرأي العام الاسرائيلي في صناعة القرار السياسي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، 2014.

خلف، نصر الدين، دور المؤسسة العسكرية الاسرائيلية في صناعة القرار السياسي الخارجي (السلطة الفلسطينية ولبنان- نموذجاً (2000-2009) ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر ، غزة، 2012.

دراوشة، أمين، انعكاس الأيديولوجية الصهيونية في النظام التعليمي الإسرائيلي، رؤى تربوية، العددان 39,38، د.ت.

الدويلك، عبد الغفار عفيفى، "الأبعاد الاجتماعية والثقافية ليهودية دولة إسرائيل: رؤية استشراقية للصراع المجتمعي الاسرائيلي الفلسطيني"، المجلة العربية لعلم الاجتماع، ع10، جامعة القاهرة- كلية الأداب- مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، يوليو 2012.

ربيع، عمرو هاشم، "التكنولوجيا العسكرية الإسرائيلية"، شؤون فلسطينية، ع192، منظمة التحرير الفلسطينية- مركز الأبحاث، مارس 1989.

زهرة، عطا محمد صالح، "حول هجرة يهود (الفالاشا) إلى فلسطين المحتلة"، المستقبل العربي، مج8، ع75، مركز دراسات الوحدة العربية، 1985.

زاوي، رابح، فارس، لونيس، فهم صيرورة العالقات المدنية العسكرية من خلال مدخل نظرية التوافق، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجدل4، العدد2، 2020.

زيادة، مي محمد احمد، "جدلية العلاقة بين الانفاق العسكري والنمو الاقتصادي دراسة تطبيقية على إسرائيل–الدول العربية"– رسالة ماجستير، إشراف: محمود محمد صبره، عبد الحكيم احمد الطلاع، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، 2014.

سارة، فايز، "المؤسسات العسكرية والمجتمع الإسرائيلي"، شؤون فلسطينية، ع224,223، منظمة التحرير الفلسطينية–مركز الأبحاث، نوفمبر 1991.

سعد الدين، إبراهيم، تأملات في مسألة الاقليات، القاهرة، دار سعاد الصباح، 1992.

الشامي، رشاد عبد الله، الحروب والدين في الواقع السياسي والإسرائيلي (1967–2000)، القاهرة، الدار الثقافية للنشر، 2005.

الشرعة، محمد كنوش، نظام محمد بركات، "القى الدينية ودورها في الحياة السياسية في إسرائيل"، مجلة المنارة، مج12، العدد1، جامعة آل البيت– عمادة البحث العلمي، 2006.

شوفاني، إلياس، إسرائيل في خمسين عاما: المشروع الصهيوني من المجرد إلى الملموس، دمشق، دار جفرا للدراسات والنشر، 2002.

صالح، محسن، الكيان الاسرائيلي، اصدارات مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، العدد1125، 2008.

صايغ، يزيد، "الشؤون العسكرية الإسرائيلية: تطوير التسلح والتسليح"، شؤون فلسطينية، ع182، منظمة التحرير الفلسطينية– مركز الأبحاث، مايو 1988.

الصايغ، يزيد، العسكريون والمدنيون وأزمة الدولة العربية مركز كارنيجي للسلام، الشرق الأوسط، 10 كانون الأول 2014.

صبري، عبد الرحمن، "الاقتصاد الإسرائيلي والحرب: مع تحليل للآثار الاقتصادية للمواجهة العربية الإسرائيلية الرابعة"، مجلة بحوث الشرق الأوسط، ع2، د.م، جامعة عين شمس – مركز بحوث الشرق الأوسط، 1975.

الصمادي، إسماعيل ناصر، التأريخ التوراتي.. والتاريخ – التأريخ التوراتي المزيف بين إسرائيل الكنعانية وإسرائيل العبرية وإسرائيل الصهيونية، دمشق، دار علاء الدين، 2015.

طوف، ايمري، البعد الاقتصادي في علاقات المستويين المدني والعسكري، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، مدار، رام الله، 2004.

عبد الحي، وليد، ورقة علمية بعنوان: "الاقتصاد السياسي لمبيعات السلاح الإسرائيلي"، أرشيف نشرة فلسطين، مركز الزيتونة للدراسات، تشرين الثاني 2020.

عبد ربه، أحمد، العلاقات المدنية العسكرية في مصر: نحو السيطرة المدنية، مجلة عمران، العدد 216، 2013.

عبد الرحمن، أسعد، دور المؤسسة العسكرية الاسرائيلية في السياسة، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، 2012.

عثمان، عثمان، المبادئ الدستورية العامة، مكتبة عين شمس، القاهرة، 2004.

عدوان، بيسان، مختارات اسرائيلية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 70، السنة 6، ص76، 2000.

عدوان، عدنان، الفشل الأمني في المؤسسة العسكرية الاسرائيلية، مجلة الوحدة الإسلامية، السنة 16، العدد183، 2017.

العدوان، فواز، الخلط بين العلاقات المدنية والعسكرية والتوافق القانوني والدستوري من عدمه، صحيفة الأمم اليومية.2019.

عرفه، محمد جمال محمد، "التعددية في المجتمع الإسرائيلي"، المستقبل العربي، مج8، ع82، مركز دراسات الوحدة العربية، ديسمبر 1985.

العريفي، سمر بنت محمد بن ناصر، "الإرهاب الإسرائيلي: التربية العسكرية نموذجًا"، شؤون الأوسط، ع117، مركز الدراسات الاستراتيجية، 2005.

عزمي، محمود، "الإمكانات العسكرية الإسرائيلية"، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية: العرب ومواجهة إسرائيل- احتمالات المستقبل، ج1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، مارس 1999.

عفيفي، سوزان عبد الله، "أثر الإنفاق العسكري على صنع القرار السياسي: دراسة حالة إسرائيل 1991-2003"- رسالة ماجستير، إشراف: نظام محمد بركات، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، اربد- الأردن، 2006.

عقيلي، بدر، الموساد، الشاباك، أمان، وأسلحة الدمار الشامل، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان،2009.

عكاشة، سعيد، المشكلات الأربع الملحة التي تواجه الجيش الاسرائيلي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ملف الأهرام الاستراتيجي، العدد126، 2005.

علام، عبد الله، العلاقات المدنية -العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر تموز 1952-تموز 2013، مركز الجزيرة للدراسات، 2018.

علي، عبد المنعم السيد، "الاقتصاد الصهيوني: اقتصاد دولة أم اقتصاد قاعدة عسكرية أمريكية متقدمة"، شؤون عربية، ع58، د.م، جامعة الدول العربية-الأمانة العامة، يونيو 1989.

عمر، محجوب، الانتفاضة: تراث وحاضر ومستقبل ظافر، الإتحاد العام للكتاب والصحافيين الفلسطينيين، 1989.

عودة، جهاد، دور الجيش في النظام السياسي الاسرائيلي، دار المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2015.

عويضة، حسين، "الصناعة الجوية الإسرائيلية"، شؤون فلسطينية، ع32، منظمة التحرير الفلسطينية– مركز الأبحاث، إبريل 1974.

عيسى، نجيب:

– "رهان إسرائيل على التطبيع: هيمنة اقتصادية بعد التفوق العسكري"، شؤون الأوسط، ع6، د.م، مركز الدراسات الاستراتيجية، مارس 1992.

– "الاقتصاد الاسرائيلي بين التبعية والستتباع"، الحوار، مج2، ع6، دار الكوثر، 1987.

غانم، قتيبة وليد، الأصولية الدينية في المجتمع الإسرائيلي، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2018.

غراب، محمد رفيق، العلاقات المدنية العسكرية: دراسة في الأطر النظرية (مصر نموذجا)، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية العدد الثالث عشر، جويلية 2018.

فتحي، شادية، العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديموقراطي: دراسة تحليلية للاتجاهات النظرية، مجلة النهضة، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، العدد الرابع، أكتوبر 2006.

فريد، دعاء، الصورة الذهنية للمجتمع الإسرائيلي، الجيزة– مصر، أطلس للنشر والانتاج الاعلامي، 2016.

الفكر العربي، المجلد 20، الأعداد 95–98، معهد الإنماء العربي، 1999.

فكرون، عبد الحق، أزمة القيادة في الوطن العربي وإشكالية الصراع بين السياسي والعسكري (دراسة حالة الجزائر)، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014.

قاسم، نجود عبد القادر محمود، "الإعلام في إسرائيل بالمؤسستين العسكرية والسياسية: حرب 2006 على لبنان مثالًا" –رسالة ماجستير، إشراف: باسم الزبيدي، كلية الدراسات العليا، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2010.

القزاز، إياد، "الجيش والمجتمع في إسرائيل –1–"، شؤون فلسطينية، ع5، منظمة التحرير الفلسطينية–مركز الأبحاث، نوفمبر 1971.

كربيت، محمد، دور المؤسسة العسكرية في النظام السياسي الإسرائيلي بعد عام 2006، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بين النهرين، 2007.

كوهين، ستيورات، التغير في منظومة العلاقات بين المستوى المدني وبين الجيش في إسرائيل، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، د.ت

الكيالي، عبد الحميد، "الأحزاب السياسية في إسرائيل"، مجلة دراسات شرق أوسطية، مج9، ع30,29، مركز دراسات الشرق الأوسط، 2005.

ليفي، يغيل، "اتجاهات تغلغل مجتمع السوق في الجيش الإسرائيلي: مراجعة كتاب الجيش ومجتمع السوق في إسرائيل"، مجلة استشراق للدراسات المستقبلية، ع4، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019.

مجلة الجندي، العدد341، مديرية الشؤون المعنوية والثقافية، وزارة الدفاع–الإمارات العربية المتحدة، 2002.

مجلة فنون، الاعداد 45–51، الاتحاد، مصر، 1992.

محارب، عبد الحفيظ "مخاض ولادة الجيش الإسرائيلي: التحول من منظمات إلى جيش موحد"، الفكر الاستراتيجي العربي، ع1، معهد الإنماء العربي، يوليو 1981.

محارب، محمود، عملية صنع قرارات الأمن القومي في اسرائيل وتأثير المؤسسة العسكرية فيها، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011.

محجوب، مصباح، بيت العنكبوت: تناقضات وصراعات وسلبيات المجتمع الإسرائيلي، دمشق، دار الفكر، 2002.

محمد، حسان دواجي، الجيش في الدول النامية، مؤسسة الفكر العربي، الدوحة، 21 فيفري 2015.

المسيري، عبد الوهاب:

- موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، القاهرة، دار الشروق، 1999.

- في الخطاب والمصطلح الصهيوني: دراسة نظرية وتطبيقية، القاهرة، دار الشروق، 2005.

- من هم اليهود وما هي اليهودية –أسئلة الهوية وأزمة الدولة اليهودية، القاهرة، دار الشروق، 2008.

مرتضى، إحسان، الإرهاب الصهيوني: جوهرًا، تاريخًا وتجليات، بيروت، مركز باحث للدراسات، 2003.

مرتضى، احسان، العسكريتاريا الاسرائيلية ودور العلاقات بين العسكريين والمدنيين في إدارة سياسة الدولة، مجلة الجيش اللبناني، العدد35، يناير 2001

المشاعلي، محمد برهام، إسرائيل من أي وإلى أين، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، 2008.

المصري، محمد، نظرية الأمن الاسرائيلي، المركز الفلسطيني للبحوث والدراسات الاستراتيجية، رام الله، 2008.

مصطفى، نادية وآخرون، القيم في الظاهرة الاجتماعية، الدورة المنهجية في كيفية تفعيل القيم في البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية– جامعة القاهرة، 2010.

مقالة بعنوان: "الجيش والسياسة: نموذج الحالة الإسرائيلية"، جريدة البيان، 25 أغسطس 2015.

المومني، محمد، سعد شلبي، المؤسسة العسكرية في النظام السياسي الاسرائيلي، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع،2012.

ملحم، ملحم خالد، "المضمون الاقتصادي لمحتويات القوة الإسرائيلية"، المستقبل العربي، مج13، ع144، مركز دراسات الوحدة العربية، فبراير 1991.

منصور، جوني، فادي نحاس، المؤسسة العسكرية في إسرائيل (تاريخ، واقع، استراتيجيات وتحولات)، رام الله– فلسطين، مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية،2006.

النجار، احمد السيد، "اقتصاد إسرائيل: هل يدفعها نحو الحرب أم السلام أم بقاء الحال على ما هو عليه؟"، شؤون عربية، ع64، د.م، جامعة الدول العربية – الأمانة العامة، ديسمبر 1990.

نعامي، صالح، العسكرة والصحافة في إسرائيل، عمان–الأردن، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2005.

أبو النمل، حسين، بحوث في الاقتصاد الإسرائيلي، بيروت، منظمة التحرير الفلسطينية– مركز البحوث، 1975.

النيرب، باسل يوسف، المرأة في إسرائيل، الرياض، مكتبة العبيكان، 2006.

ووديز، جاك، الجيوش والسياسة، ترجمة عبد الحميد عبد الله، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1982.

المراجع باللغات الأجنبية:

Alapishvili. Levan, THE CIVIL-MILITARY RELATIONS AND DEMOCRATIC CONTROL ON ARMED FORCES IN CAUCASUS REGION - A COMPARATIVE STUDY,1999.

Arc, Kabak & Doc , Aknur (2019) ARMED FORCES AS A SIGNIFICANT ACTOR IN TURKISH FOREIGN POLICY: REFAHYOL GOVERNMENT PERIOD IN TURKEY, Ankara Üniversitesi SBF Dergisi, Cilt 74, No. 1, 2019.

Aurel, Croissant , et . al Conceptualising civil-military relations in emerging democracies, Ruprecht-Karls-University Heidelberg, Bergheimer Straße 58, Heidelberg D-69115, Germany(2011)

Doug lace L. bland ," **A unified theory of civil military relations**", Armed forces and society, vol 26, No.1, fall 1999.

Douglas L. Bland (1999) A Unified Theory Of Civil-Military Relations, Armed Forces Society Vol 26, Issue 1, 1999

Feaver.Peter (1999) CIVIL-MILITARY RELATIONS. **Annual Review of Political Science**. Vol. 2:211-241 (Volume publication date June 1999.

Israel: The Economic Impact of the Defense Industry, An Intelligence Assessment, Directorate of Intelligence, NESA 82-10500, September 1982

Samuel E. Finer, The Man on Horseback: The Role of the Military in Politics, 5th ed, New Brunswick: Transaction Publishers, 2009, p05.

Samuel P. Huntington, The Soldier and the State: The Theory and Politics of Civil-Military Relations Cambridge: Harvard University Press, 1957.

Samuel P. Huntington, The Soldier and the State: The Theory and Politics of Civil-Military Relations Cambridge: Harvard University Press, 1957.

Sharp and Olson, Public Finance the Economics of Government Revenues and expenditures

Suzanne C. Nielsen, Civil-Military Relations: Theory and Military Effectiveness, Public Administration and Management Review, Vol. 10, 2005.

Rebecca L. Schiff: "Civil-military Relations Reconsidered: A Theory of Concordance," Armed Forces and Society 22, no. 1 (fall 1995)

U.S Foreign Aid to Israel Updated November 16, 2020. Congressional Research Service informing the Legislative Debate Since 1914.

مراجع شبكة الانترنت:

البهنسي، أحمد، حكم العساكر: الديمقراطية الاسرائيلية في قبضة الجنرالات، موقع اضاءات، 2019. https://www.ida2at.com/israeli

حمدونة، رأفت، قانون التجنيد، القدرات العسكرية والوحدات الخاصة في اسرائيل، مركز الاسراء للدراسات،2011.14333 https://alasra.ps/ar/index.php?act=post&id=

عبد الرحمن، حمدي، نحو صياغة منظور جديد للعلاقات المدنية العسكرية.. إفريقيا نموذجًا، موقع قراءات افريقية، 2015. https://www.qiraatafrican.com/home/new

محمد، عبد العليم، الجيش والسياسة: نموذج الحالة الاسرائيلية، صحيفة البيان، 2015. https://www.albayan.ae/opinions/articles

النعامي، صالح، اسرائيل يملكها جيش، موقع الجزيرة، 2004، https://www.aljazeera.net/opinions .

يونس، محمد، اندماج متصاعد: إشكالية العلاقات المدنية العسكرية في اسرائيل، موقع المجد الاخباري، 2017. https://almajd.ps/news

https://www.nato.int/acad/fellow/97-99/alapishvili.pdf